المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

دور نخبة الأعمال في رسم السياسة الخارجية الأمريكية

-شركات السلاح أنموذجا-

الفترة 2001-2020

مذكّرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية: تخصص علاقات دولية

اعداد:
كاميلية حوامدية

اشراف الدكتور:
لطفي خياري

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
الدكتور لطفي خياري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
الدكتور طارق تاحي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
الدكتورة كلثومة بن دادة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذا ممتحنا

السنة الجامعية: 2022م-2023م/1443هـ-1444هـ

شكر وتقدير:

أتقدّم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور لطفي خياري الذي أفادني كثيرا بملاحظاته القيّمة

وأتقدّم بالشكر أيضا الى الأساتذة أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذا العمل

كما أشكر كل أستاذ ساهم في اثراء رصيدي المعرفي خلال مشواري في المدرسة العليا للعلوم السياسية ولكل القائمين على إدارة المدرسة

الاهداء:

الى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

الى أخي الكبير محمد الأمين وخالتي الغالية سليمة

الى صديقاتي العزيزات هاجر، ابتسام، جميلة

ملخّص الدراسة:

يشكل رجال الأعمال أحد أهم النخب في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لمساهمتهم الكبيرة في النهوض بالدولة عامة و بالاقتصاد الوطني خاصة في مختلف المجالات، على غرار مجال صناعة الأسلحة والذي لعب دورا بارزا في ضمان الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي زادت من اعتمادية واشنطن على العامل العسكري بغرض صد التهديدات الخارجية وذلك عبر اللجوء الى أحدث الاختراعات العسكرية لشركاتها ، غير أن نزوح هذه الأخيرة المستمر نحو تحقيق المزيد من الأرباح قادها للسعي نحو التأثير على قرارات الولايات المتحدة الخارجية لاسيما الدفاعية منها عن طريق مجموعة من الآليات التي ترتكز بالدرجة الأولى على القوة المالية لهذه الشركات وهو ما أصبح يهدد المبادئ الديمقراطية الأمريكية من جهة بصفتها أحد أكبر ديمقراطيات العالم كما انعكس سلبا على الأمن والسلم الدوليين من جهة أخرى عبر تغذيته للحروب والأزمات الدولية سواء عبر التجارة الشرعية أو الغير شرعية للأسلحة و المعدات العسكرية.

Abstract :

The business elite is considered one of the main aspects of American economic success through its involvement in a variety of activities, such as the Arms industry, which has played a major role in maintaining the U.S. hegemony over the international system, particularly after the 09/11 events; a curcumstance that increased the reliability of Washington on the military factor in order to maintain its national security and to do so it sought the help of its Arms corporations that works on developing the strongest weapons in order to meet the government's wishes. However, the constant pursuit of these corporations to increase their financial gains ultimately led them to seek influence over U.S. foreign policy decisions, notably defense policies, through the use of particular instruments that rely on the financial power of these corporations. Such actions have become a serious threat not only to American democracy but also to international peace and security as they fuel international wars and conflicts, whether through legitimate or illegitimate trade of arms and military products.

1-تمهيد:

يتفوّق الأفراد في المجتمعات البشرية على بعضهم بعضا في مجالات مختلفة، ويتقمّصون درجات عديدة في المجال الواحد، وهو ما يولّد التنوّع الذي تبنى على أساسه الحضارات الإنسانية بمنطق التكامل.

تعتبر هذه الاختلافات مصدر انقساما البشر الى نخبة مقابل عامّة، فهنالك النخب العلمية التي يمتلك أفرادها من المعارف مالا يمتلكه بقية النّاس وهنالك النخب الفنّية التي تُنتج أجود أنواع الفن كما هنالك النخب السياسية التي تبرع دون غيرها في إدارة شؤون المجتمع.

ومع تقدّم التاريخ وظهور الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وما رافق ذلك من قيام النظام الرأسمالي، بدأت الأموال تتركّز في يد مجموعة قليلة من الأفراد تفوّقوا على غيرهم في تسلّق هرم المجموعات البشرية ليصبحوا نخبة مؤثرة.

وبالرّغم من أن العالم قد عرف ثنائية الثراء والفقر وعرف التجارة منذ القدم، الا أنّه لم يشهد قط التطوّرات التي حصلت ابان الثورة الصناعية، والتي أصبح من خلالها الفرد الواحد قادرا على امتلاك ثروة أكبر من ثروة دولة بأكملها خاصة مع ظهور منطق الشركة بصفتها الإطار الّذي ينشط فيه رجال الأعمال، كما ساهمت التقدمات التكنولوجية المتسارعة الى قيام شبكات تجارية معقّدة تولّدت عنها العولمة والتي تسبّبت بدورها في توسيع الهوّة بين نخبة الأعمال وبقية المجتمع.

ونظرا لكون هذه التغيرات قد مسّت الدول الغربية بالدرجة الأولى يمكن القول أن أكبر وأقوى هذه النخب هي نخب غربية، ترتبط مصالحها الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالحياة السياسية للدول التي ينتمون اليها، وذلك لما للدّولة من سلطة في تنظيم اقتصادها خاصة بعد أزمة 1929.

كثيرا ما يضع هذا التدخل السياسي في الشؤون الاقتصادية قيودا على تجارة روّاد الأعمال سواء من حيث تعاملهم مع الخارج وذلك لكون السلطة تعطي أولوية للعلاقات السياسية قبل الاقتصادية، أو من حيث السوق الداخلية والتي من المفروض أن يكون فيها الاهتمام الأول بالصالح العام. يدفع هذا أصحاب الشركات الى ضرورة إيجاد قنوات تواصل مع السلطات لتمرير مصالحها. وبالنّظر الى القوّة المادية التي تقع بين أيديهم يثير العديد من المهتمين بحقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الدولة وشركاتها الكبرى.

فقد ساهمت مجموعة من المدارس الفكرية بمحاولات لتفسير هذه الثنائية على غرار الواقعية التي تعتبر أن الشركات خاصة متعددة الجنسيات منها ماهي الّا أداة في يد الدول تستعملها لتحقيق مصالحها الوطنية.

ومن أكبر الدول التي تعتمد على هذا المنطق في علاقاتها الخارجية هي الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمتّع باقتصاد ضخم مكّنها خلال الحرب الباردة من هزيمة موسكو والتسبّب في انهيار الاتحاد السوفياتي.

وباعتبار الولايات المتحدة ديمقراطية كبيرة فإنها تشهد بداخلها تجاذب عدّة قوى تهدف الى المشاركة في صناعة القرار الأمريكي عامة والقرار الخارجي خاصة وبالرّغم من أن التبريرات التي يتم اللجوء اليها في ذلك عادة ما تعتمد على مصطلحات واقعية كالمصلحة الوطنية والأمن القومي الا أنّ المكاسب الخاصة التي تجنيها هذه القوى من شأنها أن تثير تساؤلات حول صحّة افتراضاتهم.

وتتمثل أكثر الشركات ارتباطا بمسائل الدفاع وأمن الدولة في شركات السلاح التي تعنى بالتصنيع والتطوير المستمر لمنتجاتها تجاوبا مع التهديدات الدولية، وهو ما يجعلها قطاع شديد الحساسية بالنسبة للدّولة من جهة ويجعل الدولة بالنسبة اليها سبيلا للربح أو الخسارة وعليه فان هذه الشركات شديدة الحرص على أن تتلاءم سياسات الدولة الأمريكية مع نشاطاتها.

2-<u>أهمّية الدّراسة:</u>

تتمثّل أهمّية هذه الدراسة في كونها تتعرّض الى الدّور الكبير الّذي تلعبه شركات السلاح في صياغة السياسية الخارجية الأمريكية وما لذلك من تداعيات على الأمن والسّلم الدوليين.

3-<u>أهداف الدّراسة:</u> يهدف هذا البحث في مجمله الى ما يلي:

- التوصّل الى إدراك الدور الّذي تلعبه الأعمال«Business» في سياسة الدّول لاسيما القوى الكبرى.
- التمكّن من الرّبط بين تفاعلات الدولة الداخلية ومخرجات سياستها الخارجية.
- الكشف عن تناقضات الديمقراطية الأمريكية في صنع القرار.

4-<u>أسباب اختيار الموضوع:</u> لقد تمّ اختيار هذا الموضوع بناء على أسباب شخصية وأخرى موضوعية تتمثّل فيما يلي:

- <u>الأسباب الشخصية:</u>
  - الميل الشخصي الى مواضيع علم الاجتماع السياسي خاصة موضوع النخبة.
  - الاهتمام بالشأن الأمريكي والرّغبة بالتعمّق في تفاعلاته السياسية

- الأسباب الموضوعية:
  - اثراء المكتبة الجزائرية والعربية بالدراسات المتعلّقة بالمتغيّرات التي تؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية بصفتها أحد أقوى سياسات النظام الدّولي.
  - أهمية جذب الانتباه الى الدور المتنامي للشركات وخطورتها خاصة في إطار النظام الرأسمالي العالمي.

5-أدبيات الدّراسة:

- كتاب "نخبة القوّة"«Power Elite» للمفكّر تشارلز رايت ميلز «Charles Wright Mills»والّذي صدر بنسخته الأولى سنة 1956ويعتبر أوّل عمل ركّز على العلاقة بين المؤسسة العسكرية، السياسيين ونخبة الأعمال عن طريق دراسة ايمبريقية للوصول الى القواعد التي تحكم هذا الثلاثي وكذا تأثيره على السياسة في الولايات المتحدة بوجه الخصوص.
- كتاب "من يحكم أمريكا؟: انتصار أثرياء الشركات" «Who rules America ? The triumph of the corporate Rich »، الصادر سنة2013، للباحث ويليام دومهوف« William Domhoff » وهو سابع كتاب من سلسلة « من يحكم أمريكا؟" لنفس الكاتب. ويركّز محتواه أساسا على تركيبة مجتمع رجال الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية سواء من حيث نشأتهم، دراساتهم، طرق التواصل بينهم وكذا طرق حفاظهم على طبقتهم الاجتماعية.
- كتاب "تجّار الموت" «The merchants of death» الصادر سنة 1934،للكاتب "اينجلبريكت"« Engelbrecht » ،وهو أحد المصادر الأساسية التي تناولت نشأة تجارة السلاح في العالم(بما فيها الشركات الأمريكية) ودورها في الحروب والنزاعات لاسيما الحرب في العالمية الأولى،

6-الدّراسات السابقة:

- دراسة للطالبة "**أم الخير بوداني**"، تحت عنوان: **"دور الشركات الأمريكية الكبرى في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية"، مذكّرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2019/2018**

حاولت الطّالبة من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية المتعلّقة بمدى تدخّل الشركات الكبرى في صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، وقد قُسّم العمل الى فصلين اثنين: تناول الفصل الأوّل منهما صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية من حيث دور المؤسسات الرسمية غير الرسمية

وكذا تأثير البيئة الدولية عليه، أمّا الفصل الثاني فقد ركّز على الشركات الكبرى في الولايات المتحدة بما فيها شركات السلاح ودورها في صياغة القرارات الخارجية الأمريكية لاسيما في حالة التدخّل في العراق.

خلصت الدراسة في نهايتها الى أنّ الشركات الكبرى خاصة النفطية منها وشركات السلاح تلعب دورا في رسم السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اذ زاد عددها وزاد تأثيرها. وبالرّغم من كون هذا البحث من الأعمال العربية والجزائرية القليلة التي تناولت موضوع الشركات وعلاقتها بالسياسة الخارجية الأمريكية الّا أنّه يحتوي على بعض النقائص والتي تتعلّق أساسا بجوهر البحث، فلم يتمّ التفصيل في الطريقة التي تؤثّر بها هذه الشركات على السياسة الخارجية الأمريكية ولم يُذكر سوى تمويل الحملات الانتخابية.

- دراسة للطالبتين "**ابتسام رمضاني**" و"**صبرينة مخلوفي**"، تحت عنوان: "**دور المركّب الصناعي العسكري الأمريكي في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2010**"، **مذكّرة ماستر، كلّية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة 08 ماي 1945-قالمة، السنة الجامعية 2012/2011.**

انطلقت الإشكالية البحثية لهذا العمل من التساؤل حول السبب الكامن وراء عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد قامت الطّالبتان بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول: يتناول الفصل الأوّل الاطار المفاهيمي والنّظري لموضوع الدراسة وذلك قصد ضبط مفاهيم العنوان، وفي الفصل الثاني قامتا بإبراز الدوافع والآليات الي أدّت الى عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية بغية دراسة الدور الّذي يلعبه المركّب الصناعي العسكري في ذلك، أمّا في الفصل الثالث، اختارت الطالبتان التطرّق الى الحرب الأمريكية على الإرهاب كنتيجة لعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية.

وقد توصّلت الباحثتان في نهاية عملهما الى أنّ أحداث 11 سبتمبر 2001 قد مثّلت الفرصة للمحافظين الجدد لتطبيق مشاريعهم العسكرية قصد تحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم، وبالرّغم من أنّ هذه الدّراسة قيّمة خاصة لاهتمامها بتحليل الخلفيات التاريخية للمعقد الصناعي العسكري الأمريكي، الّا أنه تمت ملاحظة بعض النقائص في العمل وتتمثل أبرزها في عدم تطرّق الباحثتين الى ديناميكيات هذا المعقد حيث لم يتم ابراز طبيعة العلاقة التي تربط بين شركات السلاح والسياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تحوز الدراسة على تناقضات نظرية للجوء الطالبتين الى كل من النيوليبرالية النفعية والواقعية الجديدة باتجاهها الهجومي في آن واحد؛ فبينما تركّز الأولى على ترقية التعاون الدولي، تتجه الثانية نحو العدائية.

7-**إشكالية الدّراسة:** تختلف شركات السلاح الأمريكية عن غيرها من الشركات باعتبارها صاحبة دور حيوي في الحفاظ على الأمن القومي للدولة، وذلك عن طريق تقديمها لاختراعات دفاعية يعتمد عليها القادة الأمريكيون كأساسا لقوّتهم العسكرية، ونظرا لكون أرباح هذه الشركات ترتبط ارتباطا وثيقا بالحروب والأزمات خاصة تلك التي تمسّ بالمصالح الأمريكية فإنها تصبح بذلك رهينة القرارات السياسية للدولة لاسيما الخارجية منها وهو ما يجعلها تسعى الى التأثير على هذه القرارات.

وانطلاقا من هذا نطرح التساؤل الآتي:

- كيف يؤثّر الدور السياسي لشركات السلاح على طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية؟

تتفرّع الإشكالية المطروحة الى أسئلة فرعية نذكرها فيما يلي:

- السؤال الأوّل: ماهي أنسب الأطر النظرية التي تفسّر الدور السياسي لنخبة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية؟
- السؤال الثاني: فيما تتمثّل أهم الآليات التي تلجأ اليها شركات السلاح للتأثير على القرار الخارجي الأمريكي؟
- السؤال الثالث: ماهي أهم النتائج التي خلّفها التدخّل السياسي لشركات السلاح في السياسة الخارجية الأمريكية؟

8-الفرضيات:

- كلّما زاد الدّور السياسي لشركات السلاح، كلما زادت عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية.
- كلّما رفعت شركات السلاح من شدّة ضغوطها على دوائر صنع القرار،كلما ارتفع حجم الانفاق العسكري الأمريكي.
- كلّما زاد تدخّل شركات السلاح في السياسة الخارجية الأمريكية، كلّما زادت الاضطرابات في النظام الدولي.

9-مناهج الدراسة:

- منهج دراسة حالة: اعتمد هذا البحث على منهج دراسة الحالة اذ اخترنا التفصيل في شركات السلاح باعتبارها جزء لا يتجزأ من نخبة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فان دراسة تأثيرها على السياسة الخارجية يمَكّن من التوصل الى إدراك الدور الذي تلعبه نخبة الأعمال في رسم القرار الخارجي الأمريكي.

- المنهج التحليلي: وتمّ اللجوء الى هذا المنهج بغرض تفكيك العلاقة بين شركات السلاح ودوائر صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك سعيا لفهمها.

10-مجال الدّراسة: تحتوي الدّراسة على ثلاث مجالات تتمثل فيما يلي:

- المجال المعرفي: يقع هذا البحث في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع السياسي.
- المجال المكاني: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لكون البحث يركّز على التفاعلات السياسية التي تحدث بداخلها
- المجال الزمني: اخترنا دراسة الفترة من 2001 الى 2020 وذلك لتزامن فترة بداية الدراسة مع أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي تسببت في زيادة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على العامل العسكري، أماّ فترة نهاية الدراسة فتتزامن مع آخر عهدة منتهية والتي كانت من نصيب دونالد ترامب.

11-المفاهيم الأساسية للدّراسة: تحتوي هذه الدّراسة على مجموعة من المفاهيم التي تستوجب توضيحا خاصّة أنّ أغلبها مفاهيم غير متفق عليها من قبل الباحثين، ونعرضها فيما يلي:

- السياسية الخارجية:
  - يعرّفها محمد السيد سليم: بأنّها "برنامج العمل العلني الّذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[1]."

يعبّر هذا التعريف على الخصائص المختلفة للسياسة الخارجية لكنّه لم يفصّل في طبيعة الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

- تعريف جورج مودلسكي« George Modelski »: "هي نظام النشاطات التي تطوّره الجماعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى من جهة ولتكييف السلوكيات الخاصة بهم مع البيئة الدولية من جهة أخرى."[2]

[1] محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**، (مصر:مكتبة النهضة المصرية، ،الطبعة الثانية سنة1998) صفحة 12

[2] Jesmine Ahmed, the theoritical significance of foreign policy in international relations, **Journal of critical reviews**, vol (7), issue (2), 2020, Page :787.788

ذكر هذا التعريف أهداف السياسة الخارجية لكنّه لم يتطرّق الى الجهات المسؤولة عن صياغتها داخل المجتمعات.

- تعريف تشارلز هيرمان«Charles Hermann» : "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميّزة الصادرة عن صناع القرار الحكوميين لدولة ما أو ممثّليهم بغرض التأثير في الفواعل الدولية الخارجية. "[1]

تطرّق هذا التعريف الى مصدر السياسة الخارجية وكذا تأثيرها لكنّه اختصرها في سلوكيات فقط.

انطلاقا مما سبق يُقدّم فيما يلي تعريفا اجرائيا جامعا:

- السياسة الخارجية: هي تلك الأنشطة الخارجية للدولة والتي تهدف الى تحقيق مصالحها العليا، تصيغه الدّوائر المخوّلة دستوريا لذلك على شكل أهداف واضحة تسعى الدول لتحقيقها بالتأثير على الوحدات الدولية الأخرى عبر وسائل مختلفة كالدبلوماسية وذلك طبقا لمجموعة من المبادئ ترسم اطارها العام.

➢ <u>نخبة الأعمال:</u>

- اعتبر ميكاييل أوسيم «Michael Useem» أن نخبة الأعمال: تتشكل من الأفراد المالكيين والمدراء التنفيذيين لشركة واحدة أو عدّة شركات كبرى.[2]

أشار هذا التعريف الى النخبة بشكل مختصر دون أن يعدّد خصائص أعضائها.

- قدّمت المكتبة الالكترونية لجامعة كاليفورنيا التعريف الآتي: هي مجموعة يتم التعرّف عليها من خلال المناصب الاقتصادية العليا لأعضائها، وكذا مداخيلهم، تعليمهم وامتيازاتهم.[3]

سلّط هذا التعريف الضوء على خصائص الأفراد الذين ينتمون الى النخبة لكنّه لم يتطرّق الى دورها في النظام الاجتماعي.

[1] Charles F herman,Policy classification : a key to the comparative study of foreign policy,page 72
[2] MICHAEL USEEM, The organisation of the American business elite and participation of corporation directors in the governance of American institutions, **American Sociological Review,** vol 44,(August 1979), Page :553
[3] Defining China's "New Business Elite" In : University of California press, https://shorturl.at/bhJK4 access date :06/06/2023,

- وتعرّف أولغا كريشتانوفسكايا وستيفن وايت نخبة الأعمال على أنّها: الفئة الأعلى في هرم رواد الأعمال، حيث يتمتعون بتأثير معتبر على القرارات الوطنية المهمّة وذلك بفض مواردهم المالية والاقتصادية.[1]

انطلاقا من هذا وعبر الجمع بين المفاهيم الثلاثة نعرّف نخبة الأعمال كالتّالي:

- هي مجموعة صغيرة من الأفراد تمكّنت من السيطرة على أكبر الشركات وذلك عبر الملكية أو الإدارة، بحيث قد يرتبط نشاط هذه الشركات بمجال واحد أو عدّة مجالات.

➢ صناعة السلاح:

- عرّفها الأستاذ "ايدموند بيرن" «Edmund Byrne» بأنّها «تجارة دولية يقوم المشتركين فيها بتصنيع، بيع وصيانة السلاح، التكنولوجيا الحربية والمعدّات المكمّلة لها، تعتمد بشكل كبير على البحث والتطوير إضافة الى تصميم وإنتاج المواد والمرافق العسكرية، أمّا شركات السلاح والمسمّاة أيضا بالشركات الدفاعية فإنها شركات تنتج أسلحة لقوّات دولتها الأم بدرجة أولى"[2]

ونظرا لكون هذا المفهوم يتطابق مع رؤية هذا البحث فإنه سيتمّ الاعتماد عليه، كما سيتم استخدام مفهوم شركات السلاح والشركات الدفاعية في الدراسة كمترادفين.

➢ اللوبي:

- عرّفته جامعة كامبردج« Cambridge university» بأنّه" مجموعة من الأفراد الذين يمثّلون صناعة معينة أو مصلحة معيّنة، في تعاملهم مع السياسيين، أعضاء الحكومة. الخ"[3]

ركّز هذا المفهوم على عامل المصلحة فقط في تشكيل اللوبي في حين أن هنالك الكثير من اللوبيات التي تدافع عن فكرة بالدرجة الأولى على غرار لوبي النساء الأوروبيات« EWL»

[1] Olga KRISHTANOVSKAYA & Steven WHITE, the rise of the russian business elite, Communist and post communist studies (38), (august 2005), Page :295

[2] Edmund F. BYRNE, Arms industry, **Encyclopedia of business and professional ethics**(USA :Indiana university 2020), Page :01

[3] Meaning of **lobby** in English In :Cambridge dictionary, https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/lobby, access date :06/06/2023

- وفي هذا السياق أشارت "دنيا قليلات الخطيب" بأن اللّوبي يتمثّل في" وجود جماعة تربطها فكرة أو مصلحة معيّنة، وتحاول تلك المجموعة التأثير في السياسة الأمريكية في اتجاه معيّن"[1]

بالرّغم من أنّ هذا التعريف أشار الى خاصية التأثير على اتجاه السياسة الا أنّه لم يشر الى طابع التنظيم.

- عرّف جون ميرشايمر« John Mearsheimer » وستيفان والت« Stephen Walt » اللوبي بأنّه" مجموعات منظمة تسعى للتأثير على القرارات الحكومية والتشريعات القانونية، والإنتخابات، ولكنها تخطط لممارسة نفوذ حكومي رسمي، منها ما يعمل داخل بلده، ومنها ما يعمل لمصلحة عدة بلدان كبيرة وذات أهمية عالمية، وترتبط بفكرة أو مصلحة معينة."[2]
- وبالجمع بين هذه التعريفات نقول: بأنّ اللوبي هو عبارة عن جماعة منظمة تهدف للتأثير على صنّاع القرار في الدولة بهدف الخروج بسياسات تتناسب مع مصالح وأفكار الجهات التي تمثّلها.

➢ مراكز البحث:

- عرّفها قاموس جامعة أوكسفورد على أنّها: مجموعة من الباحثين الّذين يقدّمون نصائح وأفكار متعلّقة بقضايا سياسية، اجتماعية واقتصادية.[3]

أشار هذا التعريف الى المجالات التي تهتم بها مراكز البحث وكذا مهامها لكنه لم يشر الى طبيعتها المؤسساتية.

- عرّفها الباحث "تييري دومونتبريال"« Thierry de Montberial » : كمنظّمة مفتوحة يعمل فيها عدد من الباحثين والخبراء بشكل دائم، حيث تتمثّل مهمّتهم في تطوير وتلخيص الأفكار المتعلّقة بصنع السياسة أو تطوير استراتيجيات عامّة وخاصة من أجل الصالح العام وذلك بشكل موضوعي"[4]

---

[1] د. دنيا قليلات خطيب، اللوبي العربي في الولايات المتحدة عوامل النجاح والفشل في:مكتبة أكاديميا العربية،https://academia-arabia.com/ar/reader/2/78214، تاريخ التصفّح:2023/06/06

[2] عاهد مسلم المشاقبة، اللوبي العربي في أمريكا - أزمة الهوية وغياب التأثير،**مجلة دراسات وأبحاث**، العدد 27، المجلّد التاسع، جوان 2017

[3] Definition of think tank In :Oxford learner's dictionaries, https://shorturl.at/mpxM3, access date :06/06/2023

[4] Thierry de Montbrial and Thomas Gomart, **What is a think tank ? a French perspective**, (French institute of international relations, November 2019), Page :09

بالرّغم من أنّ هذا التعريف يزوّدنا بمهام مراكز البحث الا أنّه يفتقر للصبغة السياسية التي يعمل من خلالها على التأثير في صناعة القرار ولذا فقد اخترنا التطرق الى مفهوم مكمّل وهو كالتالي:

- تعريف"خوليانا هوك"Juliana Hauk» : "هي منظمات تنتج أعمال في حقل السياسات العامّة بهدف التأثير في صنع القرار عن طريق أفكارها"[1]
- وكمفهوم اجرائي نقول بأنّ مراكز البحث هي مؤسسات غير ربحية تعمل على انتاج أبحاث وتقارير في مجال السياسات العامة والعلاقات الدولية بغرض التأثير على صانع القرار ليختار بديلا بدل الآخر.

12-<u>هيكلة البحث:</u>

سعيا للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا قُسّم هذا العمل الى ثلاثة فصول وتمّ تقسيم الفصل الواحد الى مبحثين؛ حيث تطرّق الفصل الأوّل الى متغيّرات الدراسة عبر تناول السياسة الخارجية الأمريكية في مبحث أوّل وذلك بغرض الفهم الصحيح للطريقة التي تصاغ بها، ثمّ اختير في مبحث ثان التطرّق الى الاقترابات النظرية التي تمّ الاعتماد عليها خلال البحث، بعد ذلك وفي الفصل الثاني تمّت مناقشة شركات السلاح الأمريكية، عبر التعرّف عليها في مدخل عام من خلال المبحث الأول وذلك بهدف دراسة طرق تأثيرها على القرار الخارجي الأمريكي وهو ما تمّت دراسته في المبحث الثاني، أمّا الفصل الثالث والأخير فقد خُصّص لانعكاسات تدخل شركات السلاح في السياسة الخارجية الأمريكية، وخدمة لهذا الغرض دُرست في مبحث أول هذه الانعكاسات على الدولة الأمريكية نفسها ثمّ على الأمن والسّلم الدوليين

[1] Juliana Cristina Rosa Hauck, What are 'Think Tanks'? Revisiting the Dilemma of the Definition, **Brazilian political science review**,(11)(2),(2017, https://www.scielo.br/j/bpsr/a/RJzNN5NFd77vWbM3mXrXRmH/

الفصل الأول:

حول متغيّرات الدراسة: السياسة الخارجية

ونخبة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية:

تخضع عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية الى عدّة اعتبارات تقيّد صانع القرار في اختياراته، فمع اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على أسس ديمقراطية ليبرالية، تشهد ساحتها السياسية عدّة ديناميكيات تؤدّي في النهاية الى مخرجات معيّنة تنعكس على عدّة جماعات داخل الدولة.

ولعلّ أهم هذه الجماعات تتمثل في نخبة الأعمال الأمريكية والتي يهدف هذا البحث لمعرفة دورها في السياسة الخارجية الأمريكية.

ولهذا فانّ الفصل الأول قد خُصص للتطرق الى كلٍ من السياسة الخارجية الأمريكية من جهة لمعرفة أهم العناصر التي تحدد إطار نشاطها وذلك في مبحث أوّل، بينما خُصّص المبحث الثاني للاطّلاع على أهم المقاربات النظرية التي تتناسب مع هذه الدراسة.

المبحث الأولّ: مدخل الى السياسة الخارجية الأمريكية:

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية واحدة من السياسات الأكثر تأثيرا في النظام الدولي، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مرورا بالحرب الباردة ووصولا الى مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وهذه السياسة الخارجية هي نتيجة تفاعل عناصر عديدة أعطت لها هذا التأثير الكبير في السياسة الدولية.

المطلب01: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية:

تستخدم السياسة الخارجية لأي دولة اطارا من المبادئ والأهداف المعلنة لإقناع الرأي العام الداخلي من جهة وتبرير سلوكياتها أمام النظام الدولي من جهة أخرى، وغالبا ما تستمدها من عوامل قيمية كالأيديولوجية، الهويّة، التاريخ. الخ، والولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر الدول لجوءً لهذه الأداة.

فيما يلي سيتم التطرّق الى أهم مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية:

أ. مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية:

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على مجموعة من المبادئ التي اكتسبتها منذ استقلال الدّولة. وبالرّغم من أن البعض من مبادئها تغيّر حسب سياقها الداخلي والخارجي (كمبدئ الحياد مثلا)، الا أنها لازالت تعتمد على جزء كبير منها.

يمكن التطرق الى أهمها فيما يلي[1]:

- الحفاظ على توازن القوى الدولي أو استرجاعه؛
- مساندة القيم الغربية؛
- حماية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية؛
- حرية البحار بما فيها حرية التجارة وتنقل الأفراد؛
- حماية دول أوروبا الغربية.

ب. أهداف السياسة الخارجية الأمريكية (المعلنة): يذكر موقع وزارة الخارجية الأمريكي أربعة أهداف أساسية تعنى بهم سياسة البلاد وهي[2]:

[1] JAWERIA Malek, The Principles of American Foreign Policy In : Academia, https://www.academia.edu/9270364/The_Principles_of_American_Foreign_Policy , access date : 04/04/2023

[2] US department of State, Bureau of Public Affairs, **Diplomacy: The U.S. Department of State at Work**, June 2008, shorturl.at/bktwF

- حماية الولايات المتحدة الأمريكية والأمريكيين؛
- الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان؛
- تعزيز الادراك الدولي للقيم والسياسات الأمريكية؛
- دعم الديبلوماسيين الأمريكيين، المسؤولين الحكوميين والموظفين الآخرين الساهرين على تنفيذ هذه الأهداف داخل وخارج الوطن؛

المطلب 02: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية:

تشكّل العوامل المادية وغير المادية نقطة قوة أو ضعف لأي دولة، وذلك حسب طبيعة هذه الأخيرة وامكانياتها؛ يُقدَّم فيما يلي مجموعة العوامل الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية:

أ. *العامل العسكري:* وهو أهم عامل في السياسة الخارجية الأمريكية والذي ساعدها في الهيمنة على النظام الدولي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ اذ ارتفعت ميزانيتها العسكرية من 300 مليار دولار سنة 2000 الى 400 مليار دولار سنة 2004 وبهذا تنفق الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها نصف النفقات العسكرية العالمية كما أنها مسؤولة عن تصدير أكثر من نصف الصادرات العالمية للأسلحة[1]؛

يَبْرز الدور العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في المجالات التالية[2]:

- التوازن النووي: تمتلك واشنطن ترسانة نووية كبيرة جدا وبالرغم من عدة اتفاقيات استقرار استراتيجية وقعتها مع موسكو ك (ستارت 1 وستارت2) الا أنها تسعى بجهد للتخلص من هذا القيد؛ فمثلا حدد اتفاق 2002 سقفا لا يتعدى 2200 رأسا نوويا يُنشر حتى 2012، لكن الولايات المتحدة لم تحترم ذلك وأقرت أنها ستحتفظ ب 4600 رأسا نوويا مما يضمن لها التفوق على كل أعضاء النادي النووي؛
- الحرب: تتميّز الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا عن باقي دول العالم عبر امتلاكها لقواعد عسكرية كثيرة في مختلف بقاع الأرض وهو ما يسمح لها بخوض حروب كثيرة في نفس الوقت، ويعود هذا الى

---

[1] مكسيم لوفابفر،**السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: حسن حيدر، (عويدات للترجمة و النشر: بيروت،الطبعة الأولى سنة 2006)، صفحة :121

[2] مكسيم اوليفر،**المرجع نفسه** ،صفحة:121.122.123.125.126

التعداد الكبير لجيوشها اذ وصلت بعد الحرب الباردة الى مليوني جندي مقابل 150 ألف جندي مجتمعين من باقي دول الحلف الأطلسي. وفي مجال الأسلحة الحربية، تمتلك الولايات المتحدة 12 حاملة طائرات،55 غواصة هجومية، قاذفات ذات مدى طويل، طائرات خفية، طائرات بدون طيار. الخ؛

ب. *العامل الثقافي و النمط الوطني« National Style»:* ان دراسة النمط الوطني الأمريكي يتطلب من الباحث التطرّق الى مجموعة العناصر المكونة له والتي تتمثّل فيما يلي[1]:

- التاريخ: يرجع الاستيطان البريطاني لأمريكا الشمالية الى القرن السابع عشر مع تأسيس مدينة جايمس تاون «Jamestown» في ولاية فيرجينيا حاليا، ويعتبر هذا الاستيطان ذو قيمة كبيرة في التاريخ الأمريكي باعتباره هروبا من الكنيسة الإنجليزية ببريطانيا، نحو أرض جديدة تسمح لهم بممارسة حريتهم الدينية والتي تتعلق أساسا بالكنيسة الانجيلية «Evangelical Church» والتي تمثل بالنسبة لهم قيم النقاء والمثالية وهو عامل سيؤثر على الفكر الأمريكي للأجيال القادمة.
- المثالية: وهو شعور عميق عند الشعب بأنه يحظى بفوقية أخلاقية وبأنه الأداة التي يستعملها الرب للقضاء على الشر، وبالتالي فانه صاحب مهمة خاصة على الأرض.
- الفردانية: غرس الفكر البروتستانتي الإنجيلي هذه الصفة في الأمريكيين لأن الفرد من خلالها لا يرجع سوى الى علاقته وحده مع الرب والى ضميره الشخصي، مما ولّد حس بالاستقلالية عند الأمريكان، ولكن هذا لا يعني رفض الفكر الجماعي كلية؛ فهنالك جماعات ينضم اليها الفرد ارادیا وعن طريق عقد بينه وبينها.
- الليبرالية: وهي أهم عنصر في الفلسفة الأمريكية والتي جاء بها المستوطنون الى القارة الجديدة وازدادوا تمسكا بها مع مرور الوقت حتى أصبحت بمثابة الأيديولوجية الوطنية، حيث نجدها في قلب كل المسائل السياسية الأمريكية الكبرى؛ اذ عملت كل الإدارات المتعاقبة على الظهور كداعمة للحريات الفردية سواء سياسيا أو اقتصاديا وان كان ذلك ظاهريا فقط.

ج. العامل الاقتصادي: تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية لائحة القوى الاقتصادية العالمية سنة 1896، وسيطرت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية على خمسين بالمئة من اجمالي الناتج العالمي،

[1] Louis BALTHAZAR, "Le cadre culturelle le style national",In : La politique étrangère des états-unis, Charles-Philippe David (Presses de science Po,2015),Cairn info, https://www-cairn-info.sndl1.arn.dz/politique-etrangere-des-etats-unis--9782724616507-page-107.htm

وبالرغم من أنّ صدارتها مهددة من طرف قوى أخرى كالصين والاتحاد الأوروبي الا أنها تمسك بزمام النشاطات العالمية الأساسية خاصة في قطاع الخدمات.[1]

. ويمكن تلخيص أهم معالم تفوقها الاقتصادي فيما يلي[2]:

- المال: تسيطر الولايات المتحدة على المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي، كما أن مدينة نيويورك فيها تعتبر العاصمة المالية الدولية، ومع ذلك وبسبب العجز المالي الأمريكي فإنها تلجأ في الكثير من الأحيان الى الاقتراض حيث بلغ قرضها الخارجي سنة 1984 نسبة 20 بالمئة من اجمالي ناتجها الوطني كما أنها باعت سندات لكل من الصين واليابان، وقد تمكنت عبر مختلف الإجراءات المتبعة من طرف الإدارات المتتالية (خاصة إدارة كلينتون) أن تنجو من الأزمات المالية العالمية وحققت فائض في الميزانية(بين سنة 1997 و 2000) الا أنها ما لبثت أن عاشت عجزا آخر سنة 2004 بسبب النفقات العسكرية.
- الدولار: يمثل الدولار المرجعية النقدية العالمية ويشكل نقطة قوة للسياسة الأمريكية فاذا انخفض سعره تزيد صادرات واشنطن وإذا ارتفع يساهم ذلك في تغطية العجز المالي، وبالرغم من أن عملة اليورو قد تطورت الا أنها لا تشكل سوى من 10 الى 15 بالمئة من التدفق التجاري العالمي بينما يصل الدولار الى 40 بالمئة، إضافة الى هذا يمثل هذا الأخير ثلثي احتياطي العملات الصعبة في البنوك المركزية مقابل 20 بالمئة من اليورو فقط.
- التجارة: تتفوق الولايات المتحدة الأمريكية (الى جانب الاتحاد الأوروبي) على باقي القوى الأخرى بنسبة 18 بالمئة من التجارة الدولية، الا أنها ورغم هذا التفوق يعاني ميزانها التجاري من عجز منذ سنة 2004؛ فقد بلغت قيمة صادراتها 814.844 مليون دولار مقابل استيرادها ل1.525.304 مليار دولار.[3]

د. *العامل الجغرافي:* ان أهم عنصر في العامل الجغرافي بالنسبة للولايات المتحدة يتمثل في مساحتها الشاسعة من جهة وفي عزلتها من جهة أخرى حيث تسمح لها هاتين الميزتين بتوفير حماية أكبر لإقليمها عن طريق تمتعها بحدود طبيعية متمثلة في المحيط الهادي والأطلسي كما سمحتا لها بتطوير قدراتها العسكرية لتصبح قوة بحرية وبرية في آن واحد.

[1] مكسيم لوفابفر، **مرجع سابق**، صفحة 131.132

[2] مكسيم لوفابفر، **المرجع نفسه**، صفحة: من 132الى 137

[3] World integrated trade solution, **Trade summary for united states**, access date :01/06/2023 https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/USA/Year/2004/Summarytext

ساهمت الجغرافيا الفريدة للولايات المتحدة أيضا في تعزيز التواصل بين الأمة وذلك لغياب الحواجز الطبيعية وأدت الموارد المتعددة الى تطور الاقتصاد مما دعّم القدرات العسكرية للدولة.[1]

المطلب03: صناعة القرار الخارجي الأمريكي:

يعتبر صنع القرار عملية معقدة جدا تتدخل فيها مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية خاصة في الدول التي تتمتع بقدر كبير من الديمقراطية، اذ أنه وبالرغم من أن القرار يصدر عن الجهات المخوّلة دستوريا لذلك الا أنّه ثمّة ضغوط تصدر من خارج دوائر صنعه تهدف للدفع نحو اختيار بديل مكان الآخر، وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية المثال الأبرز لهذه الديناميكيات باعتبارها واحدة من أكبر الديمقراطيات في العالم.

والنظام السياسي الأمريكي هو نظام رئاسي يتميّز بالفصل الحاد بين السلطات، بحيث سعت هذه الاخيرة منذ استقلال الدولة الى محاولات لتكريس هذا الفصل بالرغم من أن النزاعات لازالت تنشب الى يومنا هذا بين كل من السلطة التنفيذية والتشريعية حول اتخاذ الكثير من القرارات بما فيها تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية.

نذكر فيما يلي دور كل من المؤسسات الرسمية والغير رسمية في عملية صنع القرار الخارجي:

أ. بالنسبة للمؤسسات الرسمية

- السلطة التنفيذية: وتتمثل في:

❖ الرئيس: يستمد صلاحياته من المادة (02) الفقرة (02) من الدستور، ويمكن حصرها فيما يلي[2]:

- "يكون الرئيس قائداً أعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولمليشيات مختلف الولايات عندما تدعى إلى الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة. وله أن يطلب الرأي الخطي للموظف الرئيسي في كل من الوزارات التنفيذية حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كل

[1] طارق بوكعباش، الأبعاد الثلاثة في السياسة الخارجية الأمريكية: الثروة، الدين، القوة للفترة ما بين 2000م-2008م، ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جماعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،السنة الجامعية2017-2018):صفحة 127.128

[2] جامعة مينسوتا، دستور الولايات المتحدة الأمريكية،المادّة (2)،الفقرة(2)،http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html ، تاريخ الاطلاع:2023/06/02

منهم، كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، ومنح العفو عن جرائم ترتكب ضد الولايات المتحدة، ما عدا في حالات الاتهام النيابي؛

- تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، لعقد معاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له أن يرشح، وبمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، أن يعين، سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين، الذين لا ينص هنا على أحكام تعييناتهم والتي سيتم إحداثها بقانون. ولكن يمكن للكونغرس أن ينيط بواسطة قانون، حسبما يرتأى، تعيين مثل هؤلاء الموظفين الأدنى رتبة، بالرئيس وحده، أو بالمحاكم، أو بالوزارات

❖ المؤسسات الاستشارية: تسمّى أيضا بالوكالات التنفيذية، ويمكن حصر أهمّها في:

- *مجلس الأمن القومي*: تعد أهم هيئة تساعد الرئيس على اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي والسياسة الخارجية وتضم مسؤولين حكوميين ومستشارين كبار.[1]
- *وكالة الاستخبارات المركزية:* تحرص على تقديم معلومات استخباراتية عن الدول الأجنبية والقضايا الدولية لكل من الرئيس ومجلس الأمن القومي وكذا الى وكالات أخرى، وتؤكّد الوكالة عبر موقعها الرسمي أنها لا تسعى لصنع السياسة الخارجية، وانّما تقدّم المعلومات للأشخاص التي تصنعها فقط.[2]
- *وزارة الدفاع:* وهي أكبر الوكالات الحكومية الأمريكية حيث يبلغ عدد موظّفيها من الجنود والمدنيين 3.4 مليون شخص، تكمن مهمتها الأساسية في توفير القوات العسكرية اللازمة أثناء الحروب ومن أجل حماية الأمن القومي للدولة[3] ،يرأسها مكتب الدفاع حيث يلعب هذا الأخير دورا استشاريا أساسيا للرئيس في مجال السياسة الدفاعية وهو مسؤول عن تطبيقها بعد الحصول على الموافقة من طرف الرئيس.[4]

[1] United states of America, The white house, **National security counsil**,https://www.whitehouse.gov/nsc/,access date :15 /05/2023
[2] Central intelligence agency, **About CIA**, https://www.cia.gov/about/ , access date :15/05/2023
[3] U.S .department of defense, **About**, https://www.defense.gov/About/, access date :16/05/2023
[4] Authanticated u.s government information GPO, **Department of Defense** , https://www.govinfo.gov/content/pkg/GOVMAN-2004-06-01/pdf/GOVMAN-2004-06-01-Pg152.pdf access date :16/05/2023, Page :156

- *وزارة الخارجية:* تهتم بمختلف قضايا السياسة الخارجية تقدم استشارات للرئيس وتعمل على التفاوض مع الكيانات الأجنبية حول المعاهدات والاتفاقات.[1]

➢ السلطة التشريعية: المتمثّلة في الكونغرس وتنقسم الى مجلس الأمّة ومجلس النوّاب؛

ويستمد هذا الأخير صلاحياته المتعلقة بالسياسة الخارجية من خلال المادة (01)، الجزء (08) من الدستور، والتي يمكن حصرها فيما يلي[2]:

- "استدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة؛
- تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وبين مختلف الولايات، ومع قبائل الهنود؛
- تعريف أعمال القرصنة، والجنايات التي ترتكب في عرض البحر، والجرائم الموجهة ضد القانون الدولي، والمعاقبة عليها؛
- إعلان الحرب، والتفويض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع، ووضع قواعد تتعلق بالاستيلاء على غنائم في البر والبحر؛
- إنشاء الجيوش وتأمين نفقاتها، ولكن الاعتمادات المالية المخصصة لذلك الغرض يجب ألا تكون لفترة تزيد على سنتين؛
- تكوين قوة بحرية والتكفل بها؛
- وضع قواعد لإدارة وتنظيم القوات البرية والبحرية؛
- سن جميع القوانين التي تكون ضرورية ومناسبة لكي توضع موضع التنفيذ، السلطات آنفة الذكر وجميع السلطات الأخرى التي ينيطها هذا الدستور بحكومة الولايات المتحدة أو بأية إدارة أو موظف تابع لها."

➢ السلطة القضائية: تمتنع كل من المحاكم الفيدرالية والمحكمة العليا من التدخل في أغلب المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، فهي تعتمد في الكثير من القضايا على "عقيدة المسألة السياسية" والتي تعتبر من خلالها أنّ أي نزاع ينشب بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على أنه ذو طبيعة سياسية وليس من شأن القضاة التدخل فيه.[3]

[1] Usa government, u.s department of state, access date :05/04/2023, https://www.usa.gov/federal-agencies/u-s-department-of-state

[2] مرجع سابق، المادّة (01)، الفقرة(08).

[3] u.s foreign policy powers: congress and the presedent In : Counsil on foreign relations https://www.cfr.org/backgrounder/us-foreign-policy-powers-congress-and-president, , access date:10/04/2023

ب. بالنسبة للمؤسسات الغير رسمية:

- *الرأي العام:* بالرّغم من أن الرأي العام الأمريكي يمارس نوعا من التقييد على السياسة الخارجية الا أنّه لا يحددها، وقد جرت العادة ان يتم استفتاء الجمهور في بعض القضايا ،الا أنّ نتائج هذه الاستفتاءات يصعب تحليلها في الكثير من الأحيان وذلك لعدة أسباب تكمن أهمّها في المستوى المعرفي للفرد الأمريكي فعلى سبيل المثال: 38 بالمئة فقط من الأمريكيين كانوا على دراية سنة 1964 أن الاتحاد السوفياتي ليس عضوا في منظمة الحلف الأطلسي، و في 1993 كانت نسبة الأمريكيين الّذين يعرفون في أي قارة تقع صوماليا 43 بالمئة.[1]

وبالرّغم من ذلك فقد تحرك الرأي العام الأمريكي ضد سياسات بلده في عدد من القضايا، خاصة عند تعرّضه لتأثيرات الاعلام. ولعلّ أهم مثال على ذلك هو حرب الفيتنام (1955) والتي كان للرّأي العام الأمريكي دورا في انهائها، فبعد مرور 12 سنة من التدخل في الفيتنام قاد طلبة الجامعات الأمريكية مظاهرات عارمة مطالبين حكومتهم بسحب القوات العسكرية من المنطقة، وقد انضم الى هذه المظاهرات عدة فنانين ومشاهير على غرار "محمد علي" « Muhammad Ali » و"مارتن لوثر كينغ"[2]

- *جماعات الضغط:* تعتبر البيئة الأمريكية الوسط المناسب لتواجد جماعات الضغط المختلفة و ذلك لما تتميّز به من حرية و تنوّع، اذ تتقبّل هذه البيئة أسلوب الضغط على الحكومات الّذي تمارسه الجماعات سواء هذه في القضايا الداخلية أو الخارجية، و نجد حقّها مكفولا دستوريا [3]، وبإمكاننا ضرب العديد من الأمثلة على ذلك فمثلا قدمت منظّمة "مشروع القرن الأمريكي الجديد" رسالة للرئيس كلينتون سنة 1998 تناشده باتباع استراتيجية جديدة لمعالجة مسألة الأسلحة النووية العراقية عبر إزاحة نظام صدام حسين، والجدير بالذكر أن الممضي على هذه الرسالة كان السياسي دونالد رامسفيلد و

[1] Glenn HASTEDT,**Encyclopedia of American foreign policy**,(United stats : Facts on file, Inc,2004), Page :404
[2] Steve S, L'opinion publique américaine sur la guerre du Vietnam, In : la revue d'histoire militaire, https://shorturl.at/hjxzU , access date :05/06/2023

[3] سلسبيل سعيد، جماعات الضغط ودورها في رسم السياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط في: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، shorturl.at/abfQ2، تاريخ الاطلاع:2023/05/19

الّذي أصبح فيما بعد سكرتير وزارة الدفاع في عهد جورج بوش الابن وهو الرئيس الذي احتلت العراق في عهدته.[1]

- الاعلام و الصحافة: تلعب وسائل الاعلام و الاتصال أدوارها في السياسة الخارجية عن طريق تكوين وجهات نظر الجمهور الأمريكي حول القضايا الدولية المختلفة التي يهتم بها نظامهم السياسي، وبالرّغم من أن الاعلام عادة ما يقف الى جانب القادة و يبث قناعاتهم الا أنّه قد يعارضها في بعض المسائل التي يعتبرها مضرة لمصالح الدولة و نجد على سبيل المثال دعمه الكامل لاحتلال العراق سنة 2003 و توجهه نحو تأكيد شكوك امتلاك العراق للأسلحة النووية من اجل تحقيق التفاف الجمهور حول قناعات قادتهم، ولكن ما لبثت وسائل الاعلام أن غيرت موقفها للإشارة الى النتائج السلبية لهذه الحرب سواء على دولتهم أو من الناحية الإنسانية و هو ما شكل ضغطا على الحكومة الأمريكية للانسحاب.[2]

تُعتبر كل من "نيويورك تايمز" « NewYork Times »و "واشنطن بوست"« Washington post » أكثر وسائل الاعلام المكتوبة شهرة، بينما تتمثل أكبر شبكة تلفزيونية أمريكية في ال" سي أن أن" « CNN »

المطلب04: مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة 2001-2020:

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2001 عن نيتها في حماية الأمن القومي الأمريكي وإعادة الأمن والسلم الدوليين وسط أوضاع دولية مضطربة وذلك عن طريق محاربة الإرهاب والدول الداعمة له وكذا تقويض محاولات انتشار الأسلحة النووية ومن أجل تحقيق ذلك عملت على اتباع سلسلة من السياسات وذلك عبر الحكومات الثلاث المتعاقبة.

أ. أثناء عهدة جورج بوش الابن (2000-2008): تتمثّل أهم السياسات في هذه الفترة فيما يلي[3]:

- ارسال قوات عسكرية لمحاربة تنظيم القاعدة سنة 2001.
- بداية الحرب الأمريكية على العراق ضمن عملية "الحرية العراقية«Iraqi Freedom» سنة 2003.

---

[1] M.J.C Vile, **Politics in the USA**,(Routledge Taylor and francis groupe,New york and London,sixth edition),page 269,270

[2] محمد رابي ،"صناعة سياسة أمريكا الخارجية" في: **صنع السياسة الامريكية و العرب**، محمّد عبد العزيز ربيع (دار اليزوري العلمية للنشر و التوزيع،يوليو 2021)، research gate
https://www.researchgate.net/publication/352998180_sn_syast_amryka_alkharjyt

[3] Archives.gov, Seeing the Big Picture: One Hundred Years of U.S. Foreign Policy 1920 – 2019, https://www.archives.gov/files/legislative/resources/education/foreign-policy-1920-2020/timeline-small.pdf

- تدخل القوات العسكرية الأمريكية ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هاييتي سنة 2004 بعد الانقلاب على الرئيس ثمّ التدخل من جديد بين الفترة 2005 -2010.

ب. أثناء عهدة الرئيس باراك أوباما (2008-2016): تتمثل أهم السياسات فيما يلي[1]:

- حشد المزيد من القوات في كل من العراق وأفغانستان سنة 2010.
- المشاركة في عملية حفظ السلام في تيمور الشرقية بين 2010-2014.
- المشاركة في عملية حفظ السلام في سوريا بين السنتين 2015-2019 وذلك بعد اندلاع الحرب الأهلية فيها.
- التوصل الى اتفاق مع الجمهورية الايرانية الإسلامية حول تطوير برنامجها النووي سنة 2015

ج. أثناء فترة الرئيس دونالد ترامب (2016-2020):

يلاحظ أنه خلال هذه الفترة شهدت السياسة الخارجية الأمريكية خروجا عن البعض من مبادئها السابقة، فمع تركيز ترامب على الجانب الاقتصادي قلّل من الاستثمار في سمعة واشنطن الخارجية معلنا البراغماتية في التعامل مع مختلف الشؤون الدولية، الّا أنه وبالرّغم من حرصه على تقليل النشاط العسكري الخارجي للدولة، اهتم بالقطاع وتمثلت أهم مخرجات سياساته فيما يلي[2]:

- رفع ميزانية الدّفاع الأمريكية الى 716 مليار دولار خلال السنتين الأوليتين من رئاسته، واقترح زيادة تصل الى 750 مليار دولار في 2020.
- رفع عدد الجنود في أفغانستان سنة 2017 بالرغم من أنه نادى بسحبها كلية، الا أنه دخل في محادثات مع الطالبان أسفرت الى تخفيض عدد الجنود من 12000 الى 8600.
- إقامة أوّل تحديث منذ سنة 2010 في خطة الدفاع الصاروخي التي تهدف لحماية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها.
- الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات صارمة على إيران.

-سحب القوات الأمريكية من شمال سوريا سنة 2019.

[1] Archives.gov, ibid

[2] Condidates-Donald j.Trump president of the united states In : Counsil on foreign relations, https://www.cfr.org/election2020/candidate-tracker/donald-j.-trump , access date :14 /05/2023

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لنخبة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية:

اهتم كل من علماء الاجتماع و علماء السياسة بدراسة ظاهرة النخبة في المجتمعات الإنسانية، وبالرّغم من أن فكرة وجود مجموعة بشرية صغيرة تعلو وتتحكم في مجموعة أكبر قد ظهرت في الفكر الإنساني منذ القدم تحت مسميات وخصوصيات كثيرة كالأولغارشية و الأرستقراطية الا أنّ التغيرات الاقتصادية ،السياسية و الاجتماعية التي شهدها العالم منذ القرنين الأخيرين قد أفرزت علاقات قوة جديدة تتمثل في ظهور نخب ذات مصالح خاصة بهم تنشط في اطار الدولة الأمّة وهو ما ولّد أبحاث كثيرة حول تأثيرهم على هذه الدولة وعلى قراراتها سواء داخليا أو خارجيا.

المطلب الأول: اقتراب بنية القوة:

يضمّ اقتراب بنية القوّة مجموعة من المساهمات البحثية في علم الاجتماع السياسي، ولهذا يطلق عليه في الكثير من المراجع الأجنبية اسم: "أبحاث بنية القوة" « Power structure research».

ويُعنى أساسا بالتوزيع غير المتساوي للثروة بناء على قوة معينة (المال، المنصب، السيطرة على الاعلام ..الخ)، كما يهتم أيضا بالشبكات الرسمية و الغير رسمية التي تتمركز فيها هذه القوة، وتعود هذه الأبحاث الى ستينات و سبعينات القرن الماضي مع علماء اجتماع ك: رايت ميلز« C.Wright Mills » و فلويد هانتر Floyed Hunter » و ويليام دومهوف « William Domhoff »حيث أراد هؤلاء المفكرين كشف الغطاء عن تناقضات النظام الديمقراطي الأمريكي لاجئين في ذلك الى الأدوات الامبريقية لتتبع أثر الشركات الكبرى وأثرياء الطبقة العليا على الحياة السياسية الأمريكية.[1]

يَطرح هذا الاقتراب أيضا تساؤلات حول العلاقة بين المصالح التجارية المحلية، الوطنية والدولية فأصحاب هذه المصالح من مؤسسات وشركات لا يؤثرون على البيئة الداخلية للدولة فقط بل يتجاوزون ذلك للتأثير على سياستها الخارجية.[2]

[1] AN internet guide to power structure research, university of Oregon, access date :06/05/2023, https://veu.app/zuN

[2] John MOLLENKOPF, **Theories of the State and Power Structure Research**, (sage publication,April 1975),page :245,246

صُنّف هذا الاقتراب في بادئ الأمر كاقتراب راديكالي واعتبره الأوروبيون محدود لتركيزه على عنصر القوّة فقط، لكنّه وعبر تركيزه على هذه المسألة بالضبط لاقى رواجا في الولايات المتحدة الأمريكية لأنه يدرس مدى صحة الديمقراطية في الدولة التي تزعم بأن الانتخابات ونظام الحكم تعكسان الإرادة الشعبية[1].

جاءت مختلف الأبحاث التي تصب في اقتراب بنية القوى ردا على المفاهيم الشعبوية « Populist » عبر تأكيدها بوجود مراكز للقوة متصلة ببعضها البعض، وتتمثل هذه المراكز المدروسة في :النخب وخلفياتهم الاقتصادية و الاجتماعية والعلاقات التي تربطهم إضافة للطريقة التي يؤثرون بها على صنع القرارات و في الأزمات.[2]

المطلب الثاني: نخبة القوّة :«The power Elite»

وهي من أشهر النظريات التي تطرقت الى دور نخبة الأعمال في السياسة الأمريكية لصاحبها "تشارلز رايت ميلز" والذي جاء بها سنة 1956، وتقوم أساسا على وجود طبقة حاكمة «a ruling class» في الولايات المتحدة الأمريكية مكوّنة من: الحكومة، الشركات الكبرى والقطاع العسكري، بحيث تخدم هذه العناصر الثلاثة بعضها البعض من أجل تحقيق مصلحتها الخاصة بالدرجة أولى وذلك عن طريق مجموعة من القنوات والآليات: كالمنظمات الخيرية ومجالس إدارة الشركات الكبرى.[3]

ويؤكد صاحب النظرية "تشارلز ميلز" على أن هذه النخبة لا تتمثل في مجموعة سرية مغلقة تتخذ قرارات الدولة في إطار مؤامراتي، كما أنه لا يراها كبنية واحدة متماسكة وانّما كمجموعات معقّدة ومختلفة تسيطر على أهم المؤسسات الاجتماعية القاعدية وتتفق حول قيم ومصالح معينة تجعلها تعمل بالتنسيق للخروج بسياسات تناسبها.[4]

أ. عناصر نخبة القوة:

- نخبة الأعمال:

تتكوّن أساسا في المدراء التنفيذيين« Executives » و كذا ملّاك الشركات« Owners »، وتمثل الفئتين مع بعض ما أسماه ميلز ب"طبقة الملكية الخاصة" « property class » والتي تسيطر على أكبر

[1] Beth W. Ghiloni& William DOMHOFF,Power structure research in America and the promise of democracy, **Revue française des études américaines**, N 21/22, (1984), Page :336

[2] John MOLLENKOPF,op.cit, Page :247

[3] Theories of power and society In : M libraries, https://open.lib.umn.edu/sociology/chapter/14-3-theories-of-power-and-society/, access date :26/05/2023

[4] Eric Olin Wright, **Class counts** ,(Cambdridge university press,1996) ,page 87

الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية. يذكر ميلز أنّ هذه الأخيرة جاءت نتيجة اندماج شركات أقل حجما مع بعضها البعض، مما أدخل الدولة في عهد اقتصاد جديد لا يعتمد على مشاريع المقاولين الصغار كما كان سابقا وانما يعتمد على شركات عملاقة تحرص على الاتصال مع بعضها البعض عن طريق منظّمات تختلف حسب مجال النشاط والإقليم بحيث تسمح لهم هذه المنظّمات بالالتقاء وتحويل قوتهم الاقتصادية الصغيرة الى قوة طبقية أوسع تقف في وجه تحديات المجال من جهة " كالنقابات مثلا" وتوحيد مواقفهم السياسية من جهة أخرى. تتميز اجتماعات هذه الطبقة حسب ميلز بسرّية القرارات حيث أنّهم المحدّدون الحقيقيون لمختلف ملامح الاقتصاد من القدرة الشرائية، نسبة البطالة، الاقتصاد الوطني. الخ، الا أن هذا غير مرئي لأنّ هذه القرارات تعلن عن طريق رجال السياسة.[1]

- النخبة السياسية: تتكوّن من السياسيين الذين يقعون في أعلى هرم السلطة، إضافة الى الموظفين الحكوميين أصحاب المناصب المفتاحية؛ ويمكن حصرهم في: الرئيس، نائب الرئيس، أعضاء مكتب الرئيس، البيت الأبيض وأخيرا رؤساء الوكالات واللجان التنفيذية[2].

ويرجع ميلز تزايد قوة الجهاز التنفيذي الى سببين رئيسيين يتمثلان في[3]:

- النمو الكبير للبيروقراطية الفيدرالية منذ بداية "الاتفاق الجديد سنة 1933"
- التنامي العظيم لدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية للدولة.

تتكوّن أغلب النخبة السياسية حسب رايت ميلز من أفراد غير منتخبين بل توصلوا الى مناصبهم عبر التعيين، ووصفهم بالأفراد الخارجين عن المجال السياسي « Political outsiders » اذ أنّ خلفيتهم اما أن تكون تجارية أو عسكرية أي ليست لهم الخبرة السياسية الكافية التي تجعلهم يتقمصون وظائف حكومية، ويؤكّد ميلز أن هؤلاء السياسيين الذين يصنعون القرارات داخل المؤسسة التنفيذية هم في نفس الوقت أفراد في نخبة الأعمال بطريقة أو بأخرى سواء ماليا، قانونيا، أو إداريا.[4]

- النخبة العسكرية: اكتسبت هذه النخبة منزلتها وأهميتها حسب المُنظّر أثناء الحرب الباردة وذلك بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من منطق المواطن الجندي، وتوجهها نحو بناء جيهات متخصصة للحرب، حيث تنامى تأثير هذه الأخيرة نظرا لمتطلبات السياسة

[1] C.wright Mills&Alan Wolf, **The power elite**, (USA,Oxford university press, New edition Feb 2000) page :119.120.121.122.125.126
[2] Eric Olin Wright, Ops.it, Page : 88
[3] Eric Olin Wright, ibid, Page : 88 89
[4] Eric Olin Wright, ibid, Page 89

الخارجية، التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال الأسلحة خاصة أسلحة الدمار الشامل وتنامي التهديدات الخارجية للدولة[1].

يعلو البيروقراطية العسكرية مباشرة بعد الرئيس وسكرتير الدفاع كل من مجلس الإدارة العسكرية وهيئة الأركان المشتركة وتشرف هذه الأخيرة بدورها على الجنيرالات والأدميرالات المسؤولين عن قوات الدفاع المختلفة من جهة وعلى العلاقات السياسية والاقتصادية من جهة أخرى وهو ما أعطاهم القوة والتأثير على مختلف القرارات الهامة. ويعتبر ميلز أنّ النخبة العسكرية وكذا شركات صناعة الأسلحة قد أصبح لهم تأثير كبير على السياسة الخارجية باعتبارهم مستشارين للرئيس الأمريكي.[2]

تعتبر هذه الفكرة البذرة الأولى لتشكّل مفهوم المعقّد الصناعي العسكري.

ب. التبادل في نخبة القوة « interchangeability » يقصد بالتبادل بين أعضاء النخبة، أنّه يمكن للفرد الواحد أن يلعب دورا في أي عنصر من العناصر الثلاثة المذكورة سابقا، فعلى سبيل المثال يمكن لرئيس شركة معينة أن يصبح سياسيا والعكس صحيح ، و يستدل ميلز على افتراضه هذا بدعوتنا للنظر الى انتماءات مجلس المدراء في كبرى الشركات بحيث أننا سنجد الأغلبية ذات خلفية اما عسكرية أو سياسية أو تجارية.[3]

ج. نقد الاقتراب: تلقّت أبحاث "رايت ميلز" انتقادات واسعة خاصة من الماركسيين وذلك لأنه في الفترة التي أُنتج العمل فيها كانت معظم الأبحاث التي تنتقد بنية القوة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في أساسها على الصراع الطبقي. ويمكن اعتبار هذه الانتقادات طبيعية نظرا لكون ما قدّمه "رايت ميلز" جديدا على الحقل الأكاديمي، لكن وبالرّغم من أن اقتراب نخبة القوّة قد فتح المجال لأبحاث جديدة الّا أنّه انتُقد فيما بعد من قِبل باحثي اقتراب بنية القوّة أنفسهم.[4]

يُذكر ويليام دومهوف «William Domhoff»كأحد الباحثين المنتقدين لعمل نخبة القوة خاصة في النقاط التالية[5]:

[1]University of delaware,the power elite,Access date :27/04/2023, https://www1.udel.edu/htr/American/Texts/power.html

[2] Eric Olin Wright, Class counts,Op.cit, Page :90

[3] Theory of the power elite In : Triumph IAS, Access date :06/05/2023 , https://triumphias.com/blog/theory-of-power-elite/

[4] William G.DOMHOFF, Mills's *The Power Elite*, 50 Years Later In :Who rules America ?, https://whorulesamerica.ucsc.edu/theory/mills_review_2006.html, access date :05/026/2023

[5] William G.DOMHOFF, ibid

- اعتبر دومهوف أنّ رايت ميلز أخطأ في زعمه بأن النخبة العسكرية تتساوى في القوّة مع النخبة السياسية ونخبة الأعمال وذلك لأن المؤسسة العسكرية تخضع في حكمها للسلطة المدنية ويُستشهد على ذلك بكون قائدي الجيوش مثلا يتعرّضون للوقف الفوري في حال اختلفوا مع رؤسائهم التنفيذيين، وقد تمّ ملاحظة ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية عدّة مرات منذ ستينيات القرن الماضي الى الآن، وأبرز حالة تُذكر في هذا السياق هي حالة التدخل في العراق حيث كان يتم تحويل أي قائد أعلى يطلب ارسال عدد من الجنود أكبر ممّا تريده السلطة المدنية ومدراء الشركات التنفيذيين.
- بالرّغم من أنّ رايت ميلز كان على دراية بقوّة شبكة تصميم السياسات (مراكز البحث، مجموعات مناقشة السياسات. الخ) وذلك لاعتماده على مجلّات تجارية نخبوية في الحصول على المعلومات على غرار "فورتن"«Fortune» و"بيزنس ويك" «Business Week» والتي تبرز مختلف الحركات التي تحدث في مجتمع الشركات، الّا أنّه لم يعطها الاهتمام الكافي فيما يتعلّق بمشاركتها في تصميم سياسات جديدة.

وحرصا على سد هذه الثغرات في هذا العمل البحثي تمّ اللجوء الى نظرية الهيمنة الطبقية لويليام دومهوف.

المطلب الثالث: نظرية الهيمنة الطبقية«The class domination theory» :

لصاحبها ويليام دومهوف والّذي ركّز على نخبة الأعمال وكذا على أغنى طبقة في المجتمع. وقد قدّم اسهاماته عبر أزيد من ستين سنة وذلك منذ ستينات القرن الماضي الى غاية العقد الثاني من القرن الجديد، وذلك عبر قيامه بمجموعة من البحوث الامبريقية التي أدّت به لإنتاج مجموعة متسلسلة من الكتب التي تحمل اسم "من يحكم أمريكا؟»، والتي تعتبر من أهم الكتب المرجعية في أبحاث بنية القوّة، وبالرغم من أنّه تأثر جدا بالمنظِّر المذكور سابقا "رايت ميلز" ويُمكن ملاحظة هذا عبر أعماله الا أنه اختلف معه في النقاط المذكورة سابقا.

وسيتم التطرّق فيما يلي الى أهم عناصر نظرية الهيمنة الطبقية:

أ. سلطة المال في الولايات المتحدة الأمريكية:

يلعب المال بالنسبة الى دومهوف القوّة المهيمنة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك الى عدّة أسباب تتطلب منا فهما عميقا لعدة متغيرات كالطبقات الاجتماعية، تاريخ الدولة، نظام الحزبين. الخ، غير أن الباحث يعتبر أن السبب الأكبر للهيمنة المالية على المجتمع الأمريكي يعود الى تأسيس الدّولة في حد ذاتها؛ حيث لم تقم الولايات المتحدة مثلا على مؤسسة عسكرية قوية بإمكانها الاستلاء على السلطة (لم تتنامى قدرة هذه المؤسسة فيها الى غاية أربعينيات القرن الماضي)، ولم تشهد الدولة سيطرة مؤسسة دينية كالسلطة الكنسية كما كان الحال في أوروبا، أيضا لم تواجه الدولة الأمة في الولايات المتحدة تهديدات عظيمة تدفع الى قيام سلطة سياسية قوية بهدف الحفاظ على الدولة، وبالتالي فان القوة الوحيدة التي نمت مع الدولة في أمريكا هي القوة الاقتصادية، وفي ظل غياب شبكات منافسة لها تمكّنت من الهيمنة على المجتمع خاصة في نظام رأسمالي يشهد انقساما بين : الطبقة المالكة للأعمال، الطبقة العاملة، الحرفيين المستقلين و عدد صغير من المختصين كالأطباء و المهندسين. وفي ظل هذا الانقسام تمكّن أصحاب المال من بسط نفوذهم لعدم تمكّن العمال من توحدهم في وجه هذه الشركات لانتماءاتهم المختلفة (بيض، سود، أحرار، عبيد ثمّ قدوم المهاجرين من ثقافات مختلفة).[1]

ويشرح دومهوف أنّ الهيمنة لا تعني السيطرة الكاملة بل القدرة على تحديد الشروط التي تنشط تحتها المجموعات والطبقات الأخرى فبالرغم من وجود مبادئ ديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية تضمن حقوقا متعددة كحرية الرأي والتصويت الى أن هذا لا يعني أنه هنالك تطبيق فعلي وتام للنظام الديمقراطي في الدولة.[2]

ب. الطبقة العليا The upper class»: يصفها المنظّر كالطبقة التي تمتلك جزء كبيرا من ثروة الدولة و تحصل سنويا على مبالغ ضخمة من الدخل. تمثّل أقل من خمسة بالمئة من السكان، ويمكن التعرف على أعضائها عبر مجموعة من الصفات المشتركة كالالتحاق بمدارس وجامعات نخبوية وكذا الانتماء الى نوادي اجتماعية خاصة بهم «Social clubs». وهي -أي الطبقة- ذات نطاق وطني وتربطها روابط اجتماعية عديدة على رأسها الزواج بين أعضاءها. وما يمكن رصده

[1] G.William DOMHOFF,how rules america ? In :who rules America, access date : 01/05/2023 https://whorulesamerica.ucsc.edu/power/class_domination.html

[2] G.william DOMHOFF, ibid

أيضا هو أن الطبقة العليا ليست مستقرة؛ حيث يمكن لها أن تخسر أعضاء وتكتسب آخرون ممن أصبحوا أغنياء جدد وتمكنوا من استيعاب قيمها.[1]

يجب الانتباه أيضا الى أنّها ليست متجانسة تماما نظرا لتصادم مصالحها في الكثير من الأحيان ما ينتج اختلافات معتبرة في المواقف السياسية والاقتصادية يمكن ملاحظتها في تبني أعضائها لتيارات مختلفة من المحافظة الى الليبرالية.[2]

ج. مجتمع الشركات«The corporate community » : هي أهم مفهوم عند دومهوف وتشمل الشركات الكبرى، البنوك ومؤسسات مالية أخرى تربطها علاقات وطيدة ومتعددة ومتداخلة فإلى جانب التشارك في القيم والأهداف نجدها في الكثير من الأحيان تلجأ الى نفس الشركات الدعائية والقانونية وتضم مجالسها مدراء مشتركين. ويعتبر مجلس الإدارة أساسا لمجتمع الشركات، وبالرغم من تعدد مهامه الا أنه أكثر نشاطا وقت الأزمات، ويعكس طبيعة العلاقة المعقدة بين الأعضاء ذوي الخلفيات المتنوعة، والذين يسارعون للانضمام الى عدة مجالس في آن واحد؛ فمثلا قد يسعى المدير التنفيذي لشركة معيّنة الى الانضمام لمجلس إدارة شركة أخرى بهدف كسب معلومات جديدة أو كتعبير للشركة المنافسة عن غياب نية عدائية في ادماج قصري، بينما ينضم رؤساء البنوك لمتابعة القروض التي منحوها، ويتم ادماج الخبراء والمحاميين حتّى تثبت الشركة أنّها تحترم المعايير القانونية ومعايير الجودة.[3]

وعكس باحثين آخرين ممن يعتبر الشركات المصنعة للسلاح لا تُحسب مع مجتمع الشركات لكونها أكثر استقلالية خاصة من ناحية حصولها على تمويلات ضخمة في ظل المعقد الصناعي العسكري، يعتبر ويليام دومهوف هذه الشركات جزء لا يتجزأ من مجتمع الشركات لثلاثة أسباب تتمثل فيما يلي[4]:

- لدى الشركات المصنعة للسلاح نفس العلاقات البنكية ونفس تداخل المدراء كالشركات الأخرى.
- ينتمي مدراءها الى نفس الجامعات والنوادي الاجتماعية.

[1] M.E SHARPE, Who rules America ? by G.William Domhoff,**Science and sociology,Vol 32,No.3**,(Guilford Press ,summer 1968) pp 334-338,

[2] M.E SHARPE, ibid

[3] G.William DOMHOFF, **Who rules America ? : The Triumph of the corporate Rich**,(Mc Graw Hill education,Seven edition,2013), page.20.21

[4] G.William DOMHOFF, ibid, Page :26,27

- تصنع أغلب هذه الشركات منتجات أخرى بعيدا عن السلاح كالمصاعد والسلالم المتحركة وتتصدر مجالها.

د. العلاقة بين الطبقة العليا ومجتمع الشركات: يتحدى دومهوف مفاهيم خاصة مفهوم الشعبوية Populist" والّذي يزعم بأن الأفراد المنتمون الى مجتمع الشركات قد وصلوا الى مناصبهم عبر اغتنام فرصتهم في الصعود الاجتماعي؛ فبالرغم من أن جزء صغير منهم قد وصل كذلك بالفعل عبر الحصول على منح دراسية مثلا الا أن أغلبهم ينتمي بالفعل الى الطبقة العليا من المجتمع من النشأة.[1]

ويشرح دومهوف أسباب اعتقاده هذا كالتالي[2]:

- أغلب متخرجي المدارس الخاصة يلتحقون باختصاصات تجارية، مالية أو قانونية (قانون الشركات) وينتهي بهم المطاف كمدراء تنفيذيين أو شركاء في كبرى شركات المحاماة بحيث لا تمثل هذه المدارس مؤسسات دراسية فقط بل تساعدهم على بناء شبكة معارف يلجؤون اليها مستقبلا في إطار ما يسمى برأس المال الاجتماعي
- يستعمل الكثير من مدراء الشركات الكبرى نوادي اجتماعية خاصة بالطبقة العليا بحيث يحصلون فيها على علاقات ومعلومات تفيدهم في أعمالهم.
- نشأ عدد كبير من المدراء التنفيذيين في عائلات ممارسة للتجارة.

هـ. دور مجتمع الشركات والطبقة العليا في صنع السياسة: تلعب كلاهما دورا بارزا في رسم سياسات الحكومة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وذلك عبر مجموعة من الآليات على رأسها الاستعانة بالمنظمات الغير ربحية التي اما يتم تأسيسها من طرف أثرياء أو يتم تمويلها من طرفهم، الى جانب تعيين مجموعة من المدراء الذين ينتمون الى مجتمع الشركات لإدارة مجلسها. يمكن حصر هذه المؤسسات فيما يسمى ب «شبكة تصميم السياسات«Policy planning network ، وتضم: المنظّمات، المؤسسات الفكرية « Think thanks» و مجموعات مناقشة السياسات Policy » « discussion organisations.[3]

[1] G.William DOMHOFF, ibid ,Page 48.49
[2] G.William DOMHOFF, ibid, Page 48.49.50.51.52
[3] G.William DOMHOFF, (who rules…), op.cit

تمارس هذه المؤسسات مداخل تأثير كبيرة للأثرياء ورجال الأعمال على السياسة حيث تتمثل مهمة كل واحدة فيما يلي[1]:

- *المنظّمات:* تقوم بالتسويق لأفكار وقيم تتناسب مع قيم عائلات الطبقة العليا والشركات وتحصل منهم على تمويل في شكل تبرّعات.
- *المؤسسات الفكرية:* تتمثل مهمتها في اقتراح سياسات ناجعة لمواجهة مختلف المشاكل التي تواجه الدولة وتحصل على تمويلها من الشركات الكبرى أيضا، حيث تستعمل المال لتوظيف باحثين متخرجين من جامعات نخبوية يعملون أساسا لنشر أفكار تتناسب مع مجتمع الشركات والطبقة العليا من خلال نشر الكتب، المجلات، أوراق بحثية. الخ
- *مجموعات مناقشة السياسيات:* يشترك فيها موظفون حكوميون، أفراد من الطبقة العليا، خبراء، المدراء التنفيذيين لشركات كبرى لمناقشة مسائل ذات طابع وطني ودولي سواء سياسية، اقتصادية أو ثقافية وتضم عادة من 10 الى 50 مشارك يتم فيها الخروج بأفكار جديدة وتجربتها.

يثير دومهوف الانتباه الى مسألة مهمة جدا بخصوص شبكة تصميم السياسات وهي أنها (أي هذه الشبكة) ليست متجانسة بل تضم محافظين معتدلين ومحافظين متطرفين بحيث تختلف أراءهم حول المسائل المطروحة فمثلا يرحب المعتدلين بالمساعدات الخارجية ويعتبرون ضرائب الحكومة وسيلة مقبولة لموازنة الاقتصاد الوطني بينما يرفض المتطرفين كلا الفكرتين مطالبين بخفض قيمة الضرائب على الشركات الى أقصاها كما يعتبرون المساعدات الأجنبية هبة غير مرغوب فيها. تؤول عادة هذه الاختلافات الى المساومة بين المجموعتين وفي حال لم تنجح هذه الآلية أيضا تنقل المسألة الى السلطة التشريعية أي الكونغرس ليتم مناقشتها والفصل فيها. ويعتبر دومهوف أن اجتماع أعضاء من الطبقة العليا، مجتمع الشركات وشبكة تصميم السياسات نخبة القوة الحقيقية التي تؤثر على مسار القرارات الحكومية عبر ما ذكر سابقا الى جانب آليات أخرى كدعم المرشح الأكثر توافقا مع مشاريعهم، تنظيم اللوبيات، الجمعيات التجارية التي

[1]G.William DOMHOFF, The Class-Domination Theory of Power **?** In :Who rules America ?, https://whorulesamerica.ucsc.edu/power/class_domination.html, 27/05/2023

تجمع بين شركات مجال معين، وتنطوي هذه الآليات على عدد كبير من التفاعلات والعلاقات كالصداقة، تقديم الهدايا، الوعود بمناصب راقية. الخ.[1]

[1] G.William DOMHOFF, Ibid

نتائج الفصل:

بعد التطرّق الى ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تحكم السياسة الخارجية الأمريكية مبادئ ليبرالية ويتمثل هدفها الأسمى في حماية الأمريكيين.
- يؤثّر العامل العسكري بشدّة في السياسة الخارجية الأمريكية.
- تتمتع السلطة التشريعية المتمثلة في الكونغرس بقوّة كبيرة اتجاه خيارات السياسة الخارجية الأمريكية.
- قامت الولايات المتحدة بعدد كبير من العمليات العسكرية من 2001-2020
- ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينات القرن الماضي اتجاه جديد يدرس توزع القوة أطلق عليه "اقتراب بنية القوّة".
- اعتبر كل من "رايت ميلز" و"دومهوف" أن المجتمع الأمريكي تهيمن عليه ثلاث نخب تتمثل في نخبة الأعمال/النخبة السياسية/النخبة العسكرية وتربط الثلاثة علاقات مصلحية وقيمية.

الفصل الثاني:

شركات صناعة الأسلحة ودورها في رسم السياسة الخارجية الأمريكية

تعتبر شركات صناعة الأسلحة أحد عناصر نخبة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية فهي تأثر وتتأثر بسياسات صنّاع القرار خاصة تلك المتعلّقة بالسياسة الخارجية وسياسات الدفاع الوطنية، ولذلك فقد شهدت الدولة الأمريكية منذ القرن العشرين ظهور ما يسمّى في الأوساط الأكاديمية والسياسية بالمعقّد السياسي-العسكري وهو الإطار الّذي يُنتج أهم المسارات التي تتخذها السياسة الخارجية الأمريكية. وفي ظل الأهمية القصوى التي أصبح عليها العامل العسكري منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على شركاتها الخاصة في انتاج الأسلحة الدفاعية والهجومية التي تضمن حماية المصالح الحيوية لأمريكا، اكتسبت هذه المؤسسات وزنا سياسيا أكبر جعل منها لاعبة أساسية في رسم السياسة الخارجية للدولة.

المبحث الأوّل: شركات السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية:

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنواتها الأولى على أن تكون أرضا خصبة لمختلف النشاطات الاقتصادية وهو ما تمخّض عنه ظهور وازدهار عدّة شركات في شتّى المجالات كالصّيدلة، الطّاقة، الزراعة والأسلحة ولعلّ هذه الأخيرة تعتبر أحد أهم عوامل نجاح واشنطن في هيمنتها على النظام الدولي ففي ظل سياقات تاريخية معيّنة تمكّن المجال الصناعي العسكري الأمريكي من تحقيق تطوّرات تكنولوجية سمحت له باكتساب مكانة معتبرة في الاقتصاد الأمريكي كما مكّن الولايات المتحدة من أن تحوز على هيمنة سياسية وعسكرية دولية.

فيما يلي سيتم التعرّف على شركات صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة بهدف الوصول الى فهم أعمق لطبيعتها قبل التطرّق الى دورها في السياسة الخارجية.

المطلب الأوّل: التطور التاريخي لصناعة الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية:

أ. فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى:

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على قوة عسكرية كبيرة في بداياتها، حيث كانت تلجئ في حروبها الى تجنيد المتطوّعين أو الى التجنيد الاجباري، وبالرّغم من أنّها عملت على تصنيع أسلحتها الخاصة عبر إقامة مصنعين رئيسيين تعود ملكيتهما للدولة؛ وهما مصنع سبرينغفيلد (Springfield) بولاية ماستشوستس ومصنع هاربرز فيري(Harper's ferry) بولاية فيرجينيا الا أنّ ذلك لم يكن كافيا لتسليح المحاربين أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (1861).[1]

تعتبر الحرب الأهلية الأمريكية الدافع الرئيسي لنمو شركات السلاح في البلاد، والتي عملت على تزويد الأطراف المتحاربة بأسلحة فعّالة وسهلة الاستخدام حيث تنافست ثلاث شركات رئيسية على تطوير اختراعاتها محقّقة بذلك أرباحا طائلة ما لبثت أن انخفضت مع نهاية الحرب الأهلية، مما دفع هذه الشركات الى التوجه نحو السوق الخارجية والتي تمثلت أساسا في الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية. وتعود أولى هذه الاختراعات الى بدايات القرن التاسع عشر مع مخترع المحلاج* الي ويتني«Eli Whitney» والّذي عمل على

[1] Sterling Michael PAVELEC, **The Militaty industrial complex and American society**, (ABC-CLIO,2010), page 08

تطوير بندقية تقوم على أطراف قابلة للتغيير استُخدمت بشكل واسع في حرب 1812(الحرب الأمريكية البريطانية)[1].

ألهمت بندقية ويتني مجموعة من المخترعين الّذين استغلّوا فرصة الحروب الداخلية والخارجية المتتالية لتطوير أدوات حربية وهو ما أنتج مجالا تجاريا جديدا في الولايات المتحدة الأمريكية سيطرت عليه ثلاث شركات مصنّعة للأسلحة تتمثل فيما يلي[2]:

- *شركة كولت «Colt»:* نسبة لمؤسسها "ساموييل كولت" «Samuel Colt» والّذي توصّل في بادئ الأمر الى صناعة طوربيد وعرْضِه على المؤسسة العسكرية لشرائه، نال الاختراع الجديد اعجاب الرئيس جون تايلر« John Tylor» الّا أن المحافظين من الجيش لم يوافقوا عليه مما دفع بصاحبه الى تغيير اهتمامه السابق من صناعة الطوربيد الى صناعة سلاح جديد تمثل في المسدس «Revolver» وهو مالم يجذب اهتمام الجيش، أيضا مما أدى في نهاية المطاف الى فشل شركته.

وبالرّغم من فشل كولت في اقناع المحافظين بشراء اختراعه، لاقى مسدّسه رواجا كبيرا في ولاية تيكساس جنوب الولايات المتحدة ؛ اذ استعمله الأمريكيين في محاربة المكسيك و الهنود الحمر وذلك لسهولة استخدامه من على ظهر الأحصنة ، حيث بيعت القطعة منه حوالي 200 دولار أمريكي، مما لفت انتباه جنيرال من جنرالات الجنوب يدعى تايلر زكريTyler Zachakry » و الّذي راسل قسم الشؤون الحربية ليدعوهم لشراء مسدّس كولت، وبعد موفقتهم على ذلك أرسلوا بطلبية 1000 مسدس ب24000 دولار أمريكي، وهو ما دفع المخترع لإنشاء شركة جديدة تعاملت مع حكومة بلاده من جهة ومع الأجانب من جهة أخرى وقد بيعت أثناء حرب القرم مثلا كميات معتبرة من سلاحه للطرفين المتحاربين؛

- *شركة وينتشاستر « Winchester »:* وقد اشتهرت هذه الشركة في ستينات القرن التاسع عشر بتطور و جودة بنادقها لدرجة انّ كثير من تجار الأسلحة سعوا الى وضع علامة وينتشستر على بنادقهم لتسهيل عملية بيعها، طلبها كل من القبائل العربية في افريقيا من موزّعيهم و سعى خواريز « juarez » للحصول على كميات كبيرة منها أثناء قيادته لحركة تمرّد الشعب المكسيكي على الملك الفرنسي ماكسيميليوم والّذي بدوره راسل الشركة عدة مرات للحصول على البنادق لصالحه؛
- *شركة رمينغتون « Remington »:* كان اليفاليت ريمينغتون « Eliphalet Remington » شابا يافعا عندما اخترع مسدّسه الأوّل وذلك قبل أن يؤسس شركته الخاصة لبيع الأسلحة والتي اشتهرت أثناء

[1] H.CE,Engel BRECHT and F.C HANIGHEN, **Merchants of death**, (New york, DoDD Mead and company,1934) Page :38.39

[2] H CE Engel Brecht and F.C Hanighen, ibid, Page : 39.40.41.42.43.44.45.48.49.50.51

*المحلاج: هي آلة لتخليص القطن من بذره. قاموس المعاني الالكتروني، https://shorturl.at/hpIP8تاريخ الاطلاع:2023/06/07

الحرب المكسيكية(1846-1848) والحرب الأهلية الأمريكية(1861-1865) ببنادقها المتطوّرة. ومع نهاية الحرب شهدت رمينغتون كنظيراتها من شركات صناعة الأسلحة انخفاضا شديدا في نسبة المبيعات وهو ما دفعها للتوجّه نحو الزبائن الأجانب من الاسبان والسويديين والمصريين وغيرهم.

وبالرغم من كثرة الطلبيات الأجنبية لم تصل أرباح شركة رمينغتون الى ذروتها الا أثناء الحرب الفرنسية الألمانية(1870-1871) حيث كان الفرنسيين في أمس الحاجة لكل أنواع الأسلحة، ونظرا لعجز الشركة على صناعة أعدادا ضخمة من السلاح في مدّة قصيرة لاستعجال الفرنسيين، قامت باللجوء الى الحكومة الأمريكية وبعد عدد من المفاوضات تمكّنت من الحصول على 37.000 سلاح صُنّف "تالفا" من قبل فرع سبرينغفيلد ولم تتوقف الشركة عند هذا الحد وانّما تفاوضت مع الحكومة للحصول على الذخيرة أيضا، وتمكّنت في النهاية من تأمين 17.000.000 منها،

أُرسلت الأسلحة والذخائر الى فرنسا سرّا وذلك لالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بمبدئ الحياد آنذاك لكن سرعان ما اكتشف الألمان الأمريكيين الأمر دافعين الكونغرس الى فتح تحقيق انتهى باعتبار الأمر ك «فعل عدائي اتجاه دولة صديقة".

ب. <u>فترة الحربية العالميتين:</u>

أظهرت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) مرّة أخرى مدى حاجة الأمريكان الى شركات صناعة الأسلحة فبعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب حاول مصنع سبرينغفيلد أن ينتج أكبر قدر من البنادق والتي وصل عددها الى 300.000 بندقية وهو مالم يكن كافيا لتسليح كل الجيش الأمريكي البالغ مليونين آنذاك، ناهيك عن النقص الكبير في عدد الأسلحة الثقيلة والمركّبات حيث لم تتمكّن أي دبّابة أمريكية من الوصول الى الجبهة الغربية قبل فترة الهدنة. حاول الأمريكان تحويل بعض الشركات الى الصناعات الحربية على غرار شركات الصناعات الكيميائية كشركة «Dupont» والتي قامت بصناعة أسلحة كيميائية وقنابل استعملت من طرف الحلفاء. وبعد نهاية الحرب، عادت الشركات المتحوّلة الى الصناعات المدنية محْدثة نموّا غير مسبوق في الاقتصاد الأمريكي فعاد بذلك سبرينغفيلد الى مكانته كمركز للابتكارات والاختراعات العسكرية.[1]

سرعان ما انتهى ذلك مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية(1939-1945) وأُجبرت الشركات المدنية على التحوّل الى الصناعات الحربية من جديد ذلك تحت اشراف مجلس الإنتاج الحربي وبدأت هذه الشركات في تنظيم نفسها على شكل لوبيات للضغط على الحكومة من أجل الحصول على المواد خاصة النادرة منها والتي تستعمل في صناعة الأسلحة كما بدأت تتنافس على انتاج نفس النوع من

[1] Sterling Michael PAVELEC : op.cit 8-9

السلاح -حسب ما تطلبه الدولة- فمثلا أنتج كل من فورد و جنيرال موتورز نفس النّوع من دبّابة M4 » « Chairman بتصاميم مختلفة دون المساس بجوهر الدبّابة وهو ما نتج عنه نسخا كثيرة من نفس المنتج.[1]

ج. فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثّانية أدركت الدولة أنها لن تكن قادرة على انتاج أسلحة بنفس فعّالية الشركات الخاصة كما أنّ خزينتها لن تحتمل التكاليف الباهظة للصناعة والصيانة خاصة أن الشعب الأمريكي كان يتوق للعودة الى حياة الرفاهية التي كان عليها قبل الحرب وهو ما جعل الدولة تقبل الحفاظ على صنّاع الأسلحة الخواص والتعاقد معهم. أكسب هذا التعاقد شركات الأسلحة قوّة سياسية كبيرة فمع انتماء أغلب موظّفيهم الى اتّحادات عمالية قوية تمكّنوا من تشكيل قوة انتخابية لا يستهان بها كما أنّ امتصاص مجال الصناعات العسكرية للبطالة وحرصه على تقديم أجور مرتفعة لعمّاله جعل الولايات تتنافس فيما بينها لجذب شركات صناعة الأسلحة بالانتقال اليها عبر اغراءات ضريبية. ومع بداية الثمانينيات تمّ اتهام مصنّعي الأسلحة بعدّة تهم كالرشوة، الاحتيال على الحكومة، استغلال النفوذ. الخ خاصة في ظل ارتفاع حجم الانفاق العسكري الأمريكي لكن هذا لم يوقف الشركات بل جعلها تسعى للاندماج بهدف توسيع أنشطتها ومن ثمّ أرباحها.[2]

المطلب الثاني: شركات السلاح الأكثر تأثيرا في الولايات المتحدة:

ان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهد ظهور مجموعة من شركات السلاح العملاقة -كما تم التطرق اليه سابقا- والتي لازالت تكتسح المجال الى اليوم، تسمى بالخمسة الكبار «Big Five» وهي كالتالي:

أ. شركة لوكهيد مارتن«Lokheed Martin» : تعتبر أكبر شركة مصنعة للسلاح في العالم وتلعب دورا رئيسيا في تزويد الحكومة الأمريكية بالطائرات والأسلحة التي يستخدمها الجيش في مختلف عملياته، وصلت عائداتها سنة 2006 الى40 مليار دولار وبلغ عدد موظفيها 140.000 موظّف في ذات السنة.

ويعود تأسيسها الى سنة 1995 كنتيجة لاندماج ثاني وثالث أكبر شركة في الولايات المتحدة الأمريكية وهما شركة لوكهيد« Lokheed » وشركة مارتن ماريتا « Martin Marietta »، اللتان اشتهرتا في مجال الصناعة الجوية مطلع القرن العشرين قبل أن توسّع كلاهما أنشطتها مع الحرب العالمية الأولى و الثانية و كذا الحرب الباردة لتشمل أنواعا مختلفة من الصناعات الدفاعية، وبالرّغم من

[1] Sterling Michael PAVELEC : op.cit 9-11
[2] Sterling Michael PAVELEC,ibid Page :11.12

أنّ الحكومة الفدرالية كانت متردّدة لقبول هذا الاندماج لضخامة الشركتين الّا أنّها في النهاية وافقت بحجّة أنّه ذلك سيزيد من فعّالية الصناعة العسكرية للبلاد.[1]

ب. شركة بوينغ: Boeing» وهي من الشركات الرائدة في مجال الصناعات الجويّة سواء عسكريا أو مدنيا، أُسّست سنة 1916من طرف تاجر أمريكي يدعى "ويليام بوينغ" والّذي سرعانما أقحم شركته في الحرب العالمية الأولى عبر تزويده للبحرية الأمريكية بعتاد جد متطوّر يتمثل في « Flying Boats » ، ومع نهاية الحرب عمل بوينغ على تطوير تجارته عبر تصنيع أدوات حربية جديدة ك: طائرات المراقبة، قاذفات، طائرات المطاردة. الخ وعبر الاستيلاء على شركات أخرى في ذات المجال كشركة تشانس فوت «Chance Vaught» وشركة ستيرمن ايركرافت «Stearman Aircraft». أمّا قُبيْل الحرب العالمية الثانية وخلالها فقد قامت شركة بوينغ بتصنيع العديد من الطائرات المدنية ك: مودل247 ومودل314 وطائرات عسكرية ك:B17 و B-29 والتي لعبت أدوارا مفتاحية في الحرب.[2]

يعود ضخامة الشركة بالشكل الّذي نعرفه اليوم الى استيلاءها على وحدات روكويل الدّولية للفضاء والدّفاع سنة 1996 واندماجها سنة 1997 مع شركة ماكدونال دوغلاس «McDonnell Douglas»[3].

ج. شركة نورثروب غروممان « Northrop Grumman » : وهي ثالث أكبر شركة دفاع في الولايات المتحدة الأمريكية بعد كل من لوكهيد مارتن و بوينغ، يتمثل نشاطها الرئيسي في تزويد الحكومة الفيدرالية بأنظمة الرادارات الجوّية والتي تعتمد عليها بنسبة 60 %، تتمثل أهم أنظمتها في رادار AWACS و الّذي يحتل المرتبة الثانية من حيث تزويد الحكومة بتكنولوجيا المعلومات. الى جانب هذا تعتبر هذه الشركة كأكبر مصنّعة للسفن في العالم. نتجت نورثروب غروممان عن طريق دمج شركة غروممان في شركة نورثروب سنة 1994، وبالرّغم من أن هذه الشركة الجديدة قرّرت سنة 1997 أن تقبل الانضمام الى لوكهيد مارتن الّا أن الحكومة الفيدرالية رفضت ذلك خشية من حجم الكيان الجديد الذي قد ينتج مما دفع نورثروب غروممان للبحث عن سبل جديدة لتوسيع حجمها

[1] Lockheed Martin corporation, In :Encyclopedia.com, https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/economics-business-and-labor/businesses-and-occupations/lockheed-martin-corp a, access date :15/05/2023

[2] Amir R AMIR & stanley I WEISS ,Boing Company In : Britannica, https://www.britannica.com/topic/Boeing-Company, access date :15/05/2023

[3] The Boeing company, Company profile, Information, Business description, History, Background information on the Boeing company In :Reference for business, , https://www.referenceforbusiness.com/history2/25/The-Boeing-Company.html, access date :18.05.2023

عبر ضم الشركات الأقل حجما منها كشركة مصانع ليتن « Litton industries » وحققت بذلك أرباحا كبيرة وصلت الى 18 مليار دولار سنة 2002.[1]

د. شركة جنيرال ديناميكGeneral Dynamics: مقرّها في ولاية فيرجينيا وهي من أعرق شركات الدفاع الأمريكية وأكثرها تعاملا مع الدولة ؛ اذ تتجاوز نسبة أرباحها من الحكومة الفدرالية 60 بالمئة (وصلت أرباحها سنة ألفين الى 10.36 مليون دولار) باعتبارها أكبر مزوّد للبحرية بالسّفن الحربية وذلك عن طريق الشركة الأم والتي تأسس في نهاية القرن 19 من طرف رجل أمريكي من أصل ايرلندي يدعى جون هولاند « John Holland » والّذي أطلق عليها في بادئ الأمر اسم "شركة السفينة الكهربائية" « Electric Boat Company »، وبالرّغم من عدّة مطبّات كالإفلاس والتعرّض لتحقيقات ومسائلات الحكومة بسبب التعامل مع ألمانيا و اليابان تمكّنت شركة جنيرال ديناميك من فرض نفسها خاصة مع قدوم الحرب العالمية الثانية و اضطرار الحكومة الأمريكية للجوء الى الشركات المصنعة للأسلحة فحصلت من جنيرال ديناميك على غوّاصات و طوربيدات. وبعد انتهاء الحرب وانخفاض طلبات الحكومة أخذت الشركة توسّع من نشاطاتها للحفاظ على مستواها و ضمّت عدّة شركات ك«Canada air» وهو ما نتج عنه اختراعات جديدة كطائرة الF102 والغواصة النووية Nautilus،لكن ومع انتهاء الحرب الباردة نادت عدّة أصوات داخلية في الولايات المتحدة الأمريكية بخفض ميزانية الدفاع مما دفع الشركة الى خفض نشاطاتها والتركيز بشكل أكبر على المبيعات الخارجية و ساعدها في ذلك اندلاع حرب الخليج اذ قامت ببيع الF16 لكل من السعودية ومصر ودول أخرى.[2]

هـ. رايثن كوربوراشن«Raython corporation» : مقرّها الرئيسي في ولاية ماستشوستس وتتعامل مع أكثر من 80دولة، تركّز هذه الشركة على الصناعات الدفاعية البرّية، البحرية والجوّية بما في ذلك القذائف، الرّادارات، أجهزة الصونار، أنظمة إدارة المعارك ومكوّنات الأقمار الصناعية. أُسّست سنة 1922 تحت اسم شركة الأجهزة الأمريكية «American appliance company» من طرف ثلاثة

[1] Northrop Grumman Corporation - Company Profile, Information, Business Description, History, Background Information on Northrop Grumman Corporation In : Reference for business, https://www.referenceforbusiness.com/history2/67/Northrop-Grumman-Corporation.html, access date : 19/05/2023

[2] General Dynamics Corporation - Company Profile, Information, Business Description, History, Background Information on General Dynamics Corporation In : Reference for Business, https://www.referenceforbusiness.com/history2/48/General-Dynamics-Corporation.html, access date:23.05.2023,

مهندسين وهم: لورينس مارشال «Lorence Marshall»، تشارلز سميث «Charles Smith» وفانفار بوش «Vannevar bush» . وبالرّغم من أنّ الشركة بدأت مشوارها كشركة مدنية الا أن التحول نحو الصناعات العسكرية مع قدوم الحرب العالمية الثانية جعلها تدخل الى مجال الصناعات الدفاعية خاصة مع اكتشاف المغانيترون في بريطانيا وهو أنبوب الكتروني قادر على توليد موجات من شأنها أن تحسّن قدرة الرادار على اكتشاف طائرات العدو وهو ما طلبته الولايات المتحدة الأمريكية من شركاتها أن ينتجوا. مكّنت الأبحاث المتواصلة حول الماغنيترون شركة رايثن من التوصل الى اختراع المايكرويف سنة 1947 وبعد ثلاثة سنوات توصّلت الى تطوير صواريخ تمكّنها من اعتراض هدف طائر اذ أصبح صاروخ Lork الخاص بها أوّل سلاح قادر على تدمير طائرة مستهدفة أثناء الطيران. تمكّنت الشركة من توسيع صناعاتها الحربية وضمّت عبر السنوات عدّة شركات دفاع كسلسلة هاوكر وشركة بيتش والتي تمّ من خلالها تطوير طائرة " The single turboprop T6 Texan II "قامت شركة رايثن ببيع سلسلة بيتش وهاوكر سنة 2007.[1]

المطلب الثالث: طرق بيع شركات السلاح الأمريكية لمنتجاتها:

تمتلك شركات الأسلحة الأمريكية سوقين اثنين يتمثلان في السوق الداخلية مع الحكومة الفدرالية والسوق الأجنبية مع الحكومات والمنظمات، يخضع كلا السوقين الى عمليات بيروقراطية عديدة ومعقّدة قبل الوصول الى البيع الفعلي للمنتج أو الخدمة وهو ما سيتم شرحه باختصار في المطلب الآتي:

أ. *عمليات البيع الخاصة بالحكومة الفدرالية الأمريكية: تُشرف عليها وزارة الدفاع الأمريكية (DOD) وتُسدّد فواتيرها من الخزينة الفدرالية وتتكوّن عادة من ثلاث مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:*[2]

- *-مرحلة تحديد المتطلّبات:* وهي المرحلة التي يقوم فيها قسم الدفاع بتحديد وتقييم وترتيب أولوياته. في السابق كانت هذه العملية تتم عن طريق دراسة التهديدات الكبرى التي تطال الأمن القومي الأمريكي ومن ثمّ اللجوء الى شركات الأسلحة بحثا عمّا يصد هذه التهديدات، ومع بداية القرن الجديد لاحظت الحكومة الفيدرالية وجود عدّة مشاكل تتخلّل هذه الطريقة وعلى رأسها: اختلاف وجهات نظر مختلف

[1] Amir R AMIR & Stanley I Weiss, Rayhton Company In : Britanneca, https://www.britannica.com/topic/Raytheon-Company, access date : 20/05/2023

[2]Defense acquisitions :How DoD aquires weapon systems and recent efforts to reform the process In : everyCRSReport.com, https://www.everycrsreport.com/reports/RL34026.html, access date :20/05/2023

الأجهزة العسكرية حول طبيعة التهديدات، ولذلك وبغرض التحسين من أنظمة اكتساب الأسلحة، أصبح قسم الدفاع منذ سنة 2003 يدرس القدرات التي تلزمه لتحقيق أهدافه الاستراتيجية بدل دراسة التهديدات؛ أي أنّه يحدّد توجهه الاستراتيجي ثمّ يبحث في طبيعة الأسلحة التي ستحقق له هذه الأهداف.

- ***مرحلة التخطيط، البرمجة، تحديد الميزانية والتنفيذ(PPBE) :*** تتكوّن من أربع عمليات:

- ***التخطيط***: ومن خلالها يتم وضع استراتيجية دفاع وطنية ويتم تطوير خطّة لتنفيذ هذه الاستراتيجية بما فيها اقتراح أنظمة الأسلحة.
- ***البرمجة:*** يتم فيها صياغة وثيقة تحتوي على المهام والأهداف المتوقّعة لنظام الأسلحة المقترح.
- ***تحديد الميزانية***: تتماشى مع مرحلة البرمجة ويتم فيها مراجعة الميزانية المقترحة.
- ***التنفيذ***: وهي آخر عملية يتم فيها التوجّه لطلب المنتج.

- ***نظام الاقتناء«Acquisition system» :*** وهو النظام الّذي يقوم قسم الدفاع من خلاله بشراء الأسلحة وتتميّز طبيعة عملياته بالمرونة للتوافق مع المنتج المطلوب. يتم إدارة كل برنامج (كبرنامج ال F35 مثلا) عن طريق مكتب اقتناء يرأسه مدير البرنامج والّذي قد يكون شخصية عسكرية أو مدنية فدرالية ويتم دعمهم من طرف مهندسين، لوجستيين، خبراء، مدراء ماليين. الخ.

ب. ***عمليات بيع الأسلحة للدول الأجنبية:*** يُعتبر بيع الأسلحة للدّول الأجنبية -كما ذُكر سابقا- من أنجح أسواق الولايات المتحدة الأمريكية ومن أثقل الأوراق التي تستعملها هذه الأخيرة للضغط على وحدات عديدة في النظام الدولي.

يروقراطيا تتم هذه العملية بأحد الأسلوبين الآتيين[1]:

- المبيعات العسكرية الخارجية(FMS) : وهو البرنامج الّذي تتمكّن من خلاله الحكومات الأجنبية والمنظّمات الدّولية من شراء المنتجات والخدمات المقدّمة من طرف شركات السلاح وذلك عن طريق الحكومة الأمريكية حيث تشرف على هذه العملية وكالة التعاون للأمن الدفاعي التابعة وزارة الدفاع الأمريكية،

[1] United States department of defense, Defense security cooperation agency, **Foreign military sales :Frequently asked questions**, https://www.dsca.mil/foreign-military-sales-faq, access date :21/05/2023

وتقوم هذه الأخيرة بالتعامل مع شركات الأسلحة بدلا عن زبائنها الأجانب المؤهّلين أي تلعب الدولة في هذه الحالة دور الوسيط بين الشركات والحكومات الأجنبية.

يمكن للأجانب الدفع اما عن طريق أموالهم الخاصة أو عن طريق برامج المساعدات التي تمنحها الحكومة الفدرالية؛

- المبيعات التجارية المباشرة : (DCS) يمكن لشركاء الولايات المتحدة الدوليين التعامل مباشرة مع شركات الأسلحة الأمريكية لشراء الأسلحة والخدمات بشرط موافقة الحكومة على عملية البيع كما يستوجب على الشركة الراغبة بتصدير منتجاتها أن تحصل على شهادة تصدير تجارية من الدولة الأمريكية ترخّص لها مناقشة وبيع منتجاتها بطريقة مباشرة.

يُذكر أيضا أن هنالك بعض المنتجات التي تباع بصيغة (FMS) فقط والبعض منها يتطلّب اشعار الكونغرس وذلك حسب القسم 36 من قانون مراقبة تصدير الأسلحة الأمريكية والّذي ينص على ما يلي:

"بالنسبة للدّول المنتمية لمنظمة الشمال الأطلسي: كوريا الجنوبية، أستراليا، اليابان، إسرائيل، نيوزيلندا؛ المعدّات الدفاعية الرئيسية بقيمة 25 مليون دولار أو أكثر، أي مواد أو خدمات دفاعية بقيمة 100 مليون دولار أو أكثر، أو خدمات التصميم والبناء بقيمة 300 مليون دولار أو أكثر؛

بالنّسبة للدّول الأخرى: المعدّات الدّفاعية الرئيسية التي تبلغ قيمتها 14 مليون دولار أو أكثر، أي مواد أو خدمات عسكرية تبلغ 50 مليون دولار أو أكثر أو أي تصميم وبناء يبلغ 200 مليون دولار أو أكثر؛

بالنّسبة للدّول المنتمية لمنظمة الحلف الأطلسي يُرسل الاشعار قبل 15 يوما الى الكونغرس؛

بالنسبة للدّول الأخرى: يرسل الاشعار قبل 30 يوم الى الكونغرس".

يمكن الملاحظة من خلال هذا مدى تداخل تجارة الأسلحة مع السياسة اذ أنّ أفضل العقود تكون من نصيب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجيين.

المبحث الثاني: مداخل تأثير شركات السلاح على السياسة الخارجية الأمريكية:

ان ضخامة شركات الأسلحة الأمريكية تجعلها شديدة الحساسية لكل التغيرات السياسية التي قد تمسّ بمصالحها والتي تنحصر عادة في ميزانية الدفاع والعقود الأجنبية وهي مسائل تتعلق بالدرجة الأولى بالسياسة الخارجية للدولة ولذلك فان هذه الشركات تلجأ الى وسائل مختلفة تمكّنها من التأثير على مخرجات دوائر صنع القرار لتتماشى مع أهدافها الاستراتيجية.

سيتم التطرق فيما يلي الى أهم أربع آليات تستخدمها شركات الأسلحة للتأثير على السياسة الخارجية لبلادهم:

المطلب الأوّل: لوبيات السلاح:

تعتبر صناعة الأسلحة أكثر المجالات ارتباطا بقرارات الدولة سواء على مستوى الكونغرس أو على مستوى البنتاغون، لذا نجدها تنفق ملايين الدولارات سنويا للتأثير على السياسات الدفاعية والسياسة الخارجية للدولة الأمريكية فمثلا نجد أن الشركات المصنعة للأسلحة قد أنفقت خلال العقدين الأخيرين 2.5 مليار دولار على نشاط أكثر من 200 لوبي وقد سجّلت سنة 2020 إنفاق أكثر من 60 مليون دولار من قبل أكبر خمس شركات الأسلحة مجتمعة (لوكهيد مارتن، بوينغ، نورثروب غرومان، جنرال دايناميك، رايتن).[1]

تلجأ هذه الشركات الى اللوبيات لعدّة أغراض على رأسها السعي نحو منع احداث أي تخفيض في ميزانية الانفاق العسكري والدّفع بالحكومة لقبول عقودها مع الخارج. يُذكر أن لوبي الدفاع هو الثامن على المستوى الوطني وبالرّغم من أنه لا يحتل المراتب الأولى الّا أنّه ذو وزن ثقيل،[2] الى جانب هذا تعتمد شركات السلاح تعتمد طرقا أخرى سيتم التطرق اليها في المطالب المقبلة.

[1] Dan AUBLE, Capitalizing on Conflict: How defense contractors and foreign nations lobby for arms sales In :Opensecrets, https://www.opensecrets.org/news/reports/capitalizing-on-conflict/defense-contractors, access date :28/05/2023

[2] Derek PAULHUS, Waste, Greed, and Fraud: The Business that Makes the World's Greatest Army, Harvard Kennedy school institue of politics, https://iop.harvard.edu/get-involved/harvard-political-review/waste-greed-and-fraud-business-makes-world%E2%80%99s-greatest-army, access date:21/05/2023

الجدول رقم01: حجم مبيعات الشركات الخمس مقابل حجم انفاقهم على اللوبيات لسنة 2019:

Company	Armes sales(Foreign and Domestic)	Lobbying Spending	Percentage%
Lockheed Martin لوكهيد مارتن	53.230.000.000	13.026.608	0.0245
Boing Co بوينغ كوربور ايشن	33.580.000.000	13.810.000	0.0411
Northrop Grumman نورثروب غروممان	29.220.000.000	13.4000.000	0.0458
Raytheon Co ر ايثن كوربور ايشن	25.320.000.000	4.043.000	0.0159
General Dynamics جنيرال داينااميك	24.5000.000.000	10.353.106	0.0423

Source : SIPRI & Opensecrets.org

يُبرز الجدول السابق أن الانفاق على لوبيات الأسلحة متقارب بالنسبة للشركات الثلاث الأولى وذلك بالرّغم من اختلاف حجم المبيعات بينها، تليهم شركة جنيرال ديناميك والتي يُعتبر انفاقها مرتفع نوعا ما مقارنة بحجم المبيعات؛ اذ يقارب النصف من دخلها، أما شركة رايتن فيُلاحظ أن استثمارها في عمل اللوبيات ضعيف نوعا ما اذ لا يتعدى 16 بالمئة من دخلها الإجمالي لسنة 2019.

الجدير بالذّكر أيضا أنّ الحكومات الأجنبية تعمل هي الأخرى على توظيف لوبيات تمثّلها أمام الحكومة الأمريكية، وفي كثير من الأحيان تعمل بالتنسيق مع الشركات المصنعة للأسلحة وذلك بغرض الحصول على أفضل وأكبر العقود. تطرّق تقرير Opensecrets الى هذه الظاهرة عبر ذكره لمجموعة من اللوبيات التي تتعامل مع كل من الحكومة السعودية والإماراتية باعتبارهما من أكبر مستوردي الأسلحة الأمريكية في العالم (السعودية أصبحت ثاني مستورد منذ 2017).

يمكن ذكر أهم هذه اللوبيات فيما يلي[1]:

أ. Squire patton boggs: مثّل السعودية مقابل 750.000 دولار سنة 2017 وهي السنة التي وقّعت فيها السعودية على صفقة سلاح بقيمة 110 مليار دولار أمريكي، يُذكر أنّه بعد سنتين قام هذا اللوبي أيضا بتمثيل كل من شركة رايتن و نورثروب غرومان وهما من أبرز الشركات التي استفادت من الصفقة السعودية؛

ب. Akin Gump: ويمثّل هذا اللوبي الامارات العربية المتحدة منذ 2007،حيث وُكّل للعمل على عدد كبير من القضايا أبرزها: قانون مراقبة تصدير الأسلحة و السياسة الدفاعية؛

ج. American Defence internatinal: وهو من أكبر اللوبيات التي تلجأ اليها شركات الأسلحة الأمريكية ك جنيرال ديناميك وجنيرال أتوميك (وهي شركة مصنعة لأنظمة الطائرات بدون طيار ومن أكبر المستفيدين من قرار ترامب بتخفيض القيود المفروضة على بيع هذا المنتج الى الخارج).

والى جانب الزبائن المحليين، يعمل هذا اللوبي على تمثيل الامارات العربية المتحدة منذ 2018 بخصوص عدّة قضايا اهمّها التدخّل في اليمن والضّغط لإلغاء تجميد بيع الأسلحة لأبو ظبي.

[1] Dan AUBLE,i bid

المطلب الثاني: مراكز البحث : (Think Tanks)

في مقال حول العلاقة بين مراكز البحث والقطاع العسكري، أوضح الباحث ميكاييل ريتش« Michael Rich » التابع لراند كوربورايشن «Rand Corporation» أنّه وفي السابق كانت مراكز البحث الأمريكية تعنى فقط بالمواضيع الإقليمية والوظيفية، ولكن مع ظهور تحدّيات دولية جديدة على رأسها الإرهاب تحوّلت مهمّة هذه المؤسسات الى العمل على معالجة المواضيع المتعلّقة بالأمن القومي الأمريكي بالدرّجة الأولى.[1]

يوافق هذه النّظرة الكثير من الباحثين على غرار دانيال درانزر « Daniel Drenzer » والّذي اعتبر أن الأوضاع الدولية هي من تسبّبت في تغيّر طريقة عمل مراكز البحث الأمريكية وطبيعة الأبحاث الناتجة عنها، فنظريا تكمن المهمة الرئيسية لهذه المؤسسات في انتاج أفكار واقترابات جديدة تفيد صنّاع القرار خاصة أثناء الأزمات وهي بذلك تساهم فعلا في رسم السياسة الخارجية، نجحت مراكز البحث الأمريكية في الالتزام بهذه الخصائص عند تأسيسها اذ كانت أبحاثها تستهدف النّخبة السياسية خاصة في مواضيع العلاقات الدولية و السياسة الخارجية وسط عدم اكتراث العامّة بهذا الحقل، لكن ومع بداية القرن الواحد والعشرين تسبّبت حادثتين رئيسيتين في تغيير طريقة عمل مراكز الأبحاث؛ يمكن أوّلها في : أحداث 11 سبتمبر 2001 والّتي جعلت الرأي العام الأمريكي أشدُّ اهتماما بمواضيع السياسة الخارجية خوفا على أمنهم القومي، فلم يعد المهتمين بأبحاث المراكز من السياسيين أو العسكريين فقط وانّما أفراد كثيرون من العامة أيضا وهو ما تطلب توفير وسائل أكبر لمراكز البحث من أجل التواصل مع كل ذلك الجمهور الجديد كالمواقع الالكترونية، بناء علاقات عامّة وتنظيم فرق للتواصل كما تطلّب الأمر أيضا توظيف أعداد أكبر من الخبراء في مجال مكافحة الإرهاب وسياسات الشرق الأوسط، وبذلك فان هذه المؤسسات وجدت نفسها بحاجة الى تمويل أكبر، تمكّنت من الحصول عليه في بادئ الأمر من الحكومة الأمريكية والتي كانت حريصة على تمويل الأبحاث في اطار مكافحة الإرهاب وقد تضاعف تمويل مراكز البحث خلال الانتعاش الاقتصادي الّذي سبق أزمة 2008 فمثلا شهد معهد بروكينز « Brookings institution » ارتفاعا سنة 2007 يعادل ثلاثة أضعاف دخله سنة 2003 '(من 32 مليون دولار الى 92 مليون دولار). لم يدم الانتعاش الاقتصادي طويلا اذ سرعان ما حدثت أزمة 2008 المالية ولم تعد خزينة الدولة الأمريكية قادرة على اغطية احتياجات مراكز البحث خاصة في ظل الخسائر التي تكبّدتها الدّولة في كل من أفغانستان والعراق، وبذلك أصبحت مراكز البحث تبحث عن طرق غير تقليدية للحصول على التمويل ووجدت ضالّتها في الشركات متعدّدة الجنسيات وهو ما

[1] Michael D.RICH, How think tanks interract with the military In : Rand corporation, Originally published in **U.S foreign policy agenda**,V7,N.03,(November 2002),pp22-25, https://www.rand.org/pubs/reprints/RP1050.html

خدم هذه الأخيرة لعدّة أسباب فمثلا تمثل مراكز البحث لوبيات في غير هيئتها كما أنّها تخضع لمراقبة أخف من المؤسّسات الأخرى كاللّوبيات والحملات الانتخابية.[1]

حسب إحصائية قامت بها جامعة بنيسيلفانيا يرجع تمويل أقوى 50 مركز بحث أمريكي والتي تحصّلت على أكثر من مليار دولار الى كل من الحكومة الأمريكية وشركات الدّفاع.[2]

الجدول رقم 02: أقوى عشر مر اكز بحث أمريكية من حيث المبالغ المستلمة من الحكومة وشركات الدفاع:

Rand Corporation **ر اند كوربور ايشن**	1.029.100.000
Center for A new American Security **مركز من أجل أمن أمريكا الجديد**	8.956.000
Atlantic counsil **المجلس الأطلنطي**	8.697.000
New American fondation **المؤسسة الأمريكية الجديدة**	7.283.828
German Marshall fondation of the U. S **مؤسسة جيرمان مارشال الأمريكية**	6.5999.999
Center for strategic and international studies **مركز الدراسات الاستر ليجية والدّولية**	5.040.000
Counsil of foreign relations **مجلس العلاقات الأجنبية**	2.590.000

[1] Daniel W.DRENZER,**American Think Tanks in the twenty-first century**, International journal :Canada's journal of global policy analysis,(2015),Page :3.4.5

[2] Barbara BOLAND, Top 50 U. S think tanks recieve ober 1B from government defense contractors In : the American conservative, , https://www.theamericanconservative.com/swamp-report-top-50-u-s-think-tanks-receive-over-1b-from-gov-defense-contractors/, access date :29/05/2023

Brooking institution **مؤسسة بروكينغز**	2.485.000
Heritage Fondation **مؤسسة هيرتج**	1.375.000
Stinson Center **مركز ستينسن**	1.343.753

Source : The American consevative website

يُلاحظ من خلال الجدول ضخامة التبرّعات التي تُقدّمها شركات السلاح الى مراكز البحث خاصة تلك التي تُعرف بغزارة انتاجها العلمي كمؤسسة راند، وبالرغم من أنّ هذه المراكز تدّعي الحياد العلمي الا أنّها شديدة الاهتمام بكل المواضيع المتعلقة بالتهديدات الأمنية ورفع ميزانية الدفاع.

يتم الاستشهاد على هذا من خلال المحاضرة التي ألقاها سكرتير الدفاع السابق مارك ايستر «Mark T. Ester» في مؤسسة راند 2020 والتي تمّ كتابتها في الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكي، ففي حين أخذ مارك ايستر يتحدّث عن أهم التهديدات التي تركز عليها الدولة الأمريكية والأموال المدفوعة لشراء أسلحة جديدة، طُلب منه خلال الجلسة أن يتم رفع ميزانية الدفاع الأمريكية بنسبة 2 بالمئة.[1]

المطلب الثالث: تمويل الحملات الانتخابية:

يمنع القانون في الولايات المتحدة الأمريكية الشركات المتعاقدة مع الدولة من تقديم تبرّعات مباشرة الى المرشحين الانتخابيين، وتشير لجنة الانتخابات الفدرالية الى ذلك عبر موقعها الرسّمي كالتالي[2]:

يمنع المتعاقدين الفدراليين للحكومة من تقديم على أي اشتراك أو أي وعد بالاشتراك لأي حزب من الأحزاب السياسية أو الى اللجان أو الى المرشحين وذلك لأي غرض سياسي؛

[1] US department of Defense, Secretary of Defense Engagement at RAND Corporation (Complete Transcript),16 September 2020, https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/2351152/secretary-of-defense-engagement-at-rand-corporation-complete-transcript/, access date :30/05/2023

[2] United states, Federal government commission,**Federal government contractors**, access date:27.05.2023, https://www.fec.gov/help-candidates-and-committees/federal-government-contractors/

فترة الحظر: تبدأ منذ تقديم الشركة لعروضها الى الحكومة وتنتهي مع انتهاء العقود؛

الأزواج والموظّفين: يمكن لأزواج وموظّفي أصحاب العقود أن يقدّموا اشتراكات من حساباتهم الخاصّة.."

لكن وبالرّغم من وجود قيود على أصحاب الشركات يمكن لهم المساهمة عن طريق آلية جد مستعملة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي اللجوء الى «لجنة العمل السياسي"PAC» ، حيث يقدم موظّفي الشركة على انشاء لجنة منفصلة تجمع تبرّعات تطوّعية للمترشحين من الحسابات المالية الخاصة بالمدراء التنفيذيين والاداريين وعائلاتهم في حدود معيّنة تبلغ 2100 دولار لكل مرشح رئاسي و5000 دولار للأحزاب سنويا.[1]

ومن أبرز الأمثلة على ذلك تُذكر شركة لوكهيد مارتن والتي أعلنت عن طريق موقعها الالكتروني عن مشاركاتها السياسية مؤكّدة أنّ نشاطاتها المختلفة تتأثر بالموظّفين الحكوميين المنتخبين ولهذا فإنها "تدعم دون تقديم تبرّعات باسم الشركة" لجنة العمل السياسي الّتي أنشئها موظّفيها «LMEPAC» والّتي بدورها تقدّم الدعم المالي لأكثر من 527 منظّمة سياسية تساند سياسات الأمن القومي وقضايا أخرى تمس مصالح الشركة.[2]

[1] Joe REEDER and Dave HICKEY, Defense Industry Political Activities: Do's and Don'ts In : **National Defense Magazine**,https://www.nationaldefensemagazine.org/articles/2006/2/1/2006february-defense-industry-political-activities-dos-and-donts, access date :27/05/2023

[2] Political disclosure In : Lockheed Martin, https://www.lockheedmartin.com/en-us/who-we-are/leadership-governance/board-of-directors/political-disclosures.html, access date :27/05/2023

الشكل رقم 01: تبرّعات قطاع الدّفاع لأعضاء لجان الكونغرس في الفترة 2001-2020:

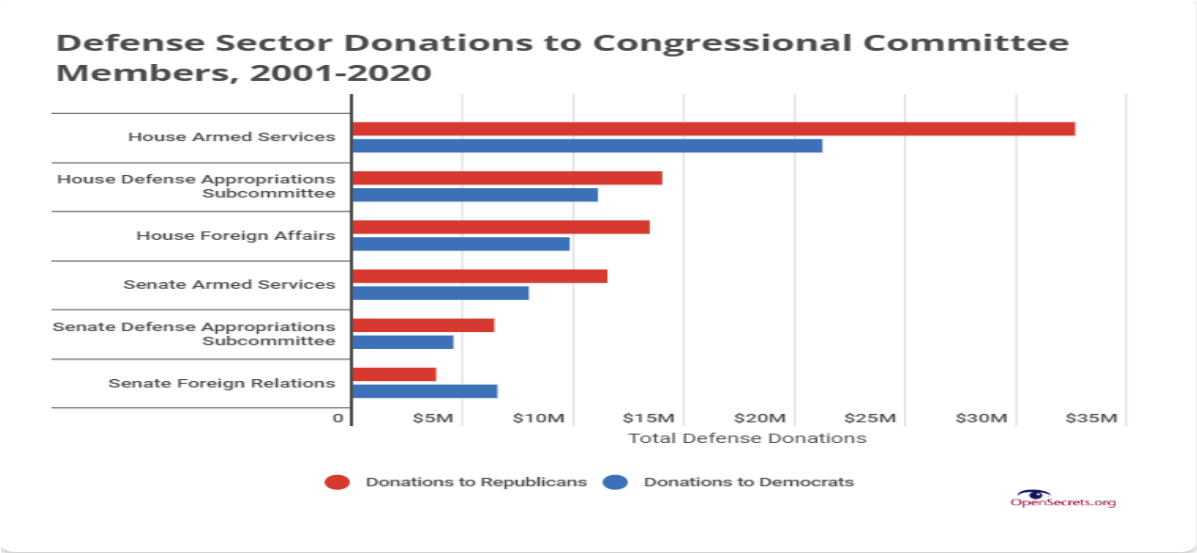

Source : Opensecrets.org

يمكن الاستنتاج من الشكل التفوّق الواضح للجمهوريين على الديمقراطيين في الحصول على تبرّعات شركات الدفاع خاصة لجنة خدمات الدّفاع وهي اللجنة المسؤولة عن ترخيص الانفاق العسكري.

تاريخيا كثيرا ما يساند الجمهوريين الانفاق العسكري الكبير بينما يعارض الديمقراطيين ذلك وهو ما يفسر ارتفاع دعم شركات السلاح للجمهوريين، يُوكّد هذا الأمر عبر المنحنيات التالية:

الشكل رقم 02: أراء الديمقراطيين بخصوص الانفاق العسكري:

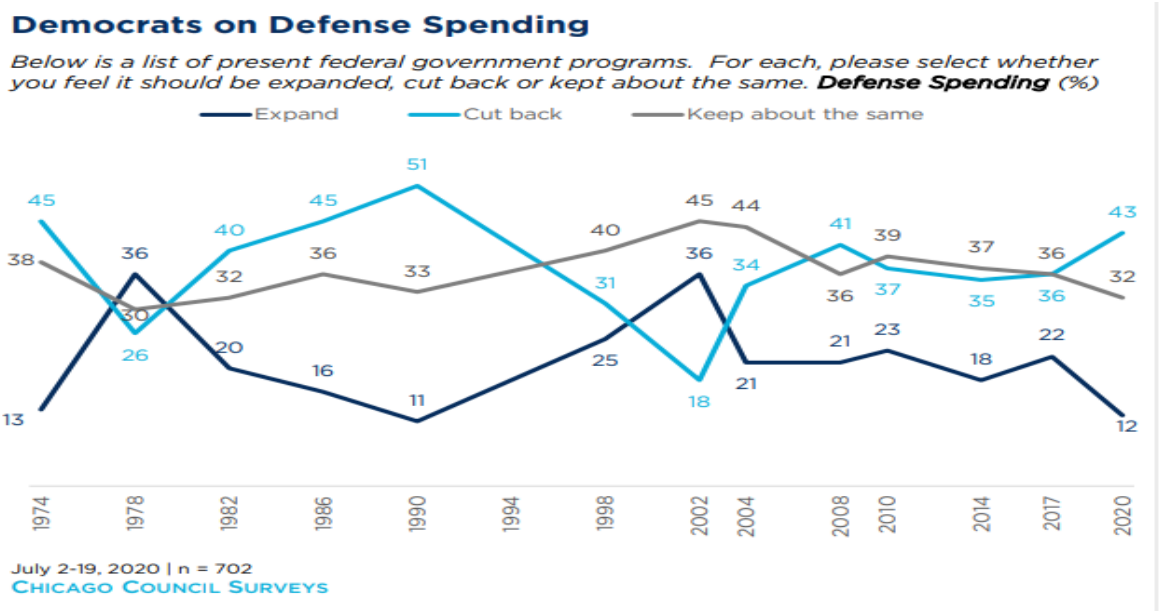

Source : Craig Kafura, the chicago counsil on on global affairs

الشكل رقم03: أراء الجمهوريين بخصوص الانفاق العسكري:

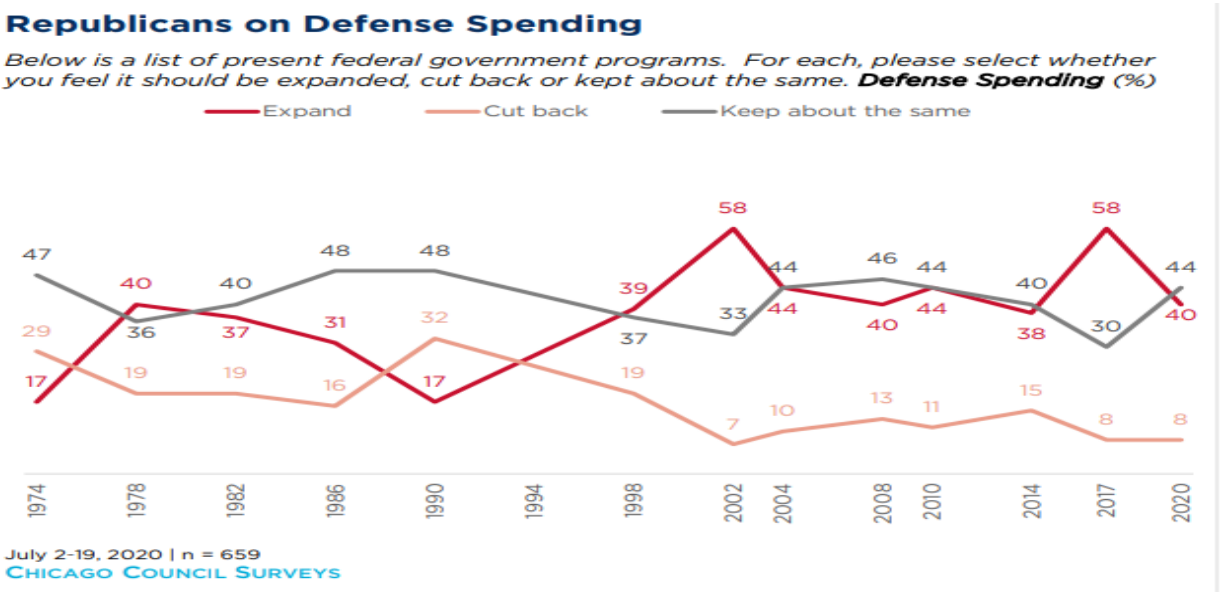

Source : Craig Kafura, the chicago counsil on on global affairs

يُلاحظ من خلال الشكلين ما يلي:

- يميل الديمقراطيون الى خفض ميزانية الدفاع في أوقات السلم ورفعها في أوقات الحروب فمثلا سجل أدنى معدل لدعم الزيادة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسجل أعلى معدل لدعم الزيادة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
- يميل الجمهوريون الى المطالبة برفع ميزانية الدفاع حتى في أوقات السلم.
- عدد الجمهوريين المطالبين بخفض ميزانية الدفاع خلال فترة الدراسة منخفض جدا
- في الفترة من 2001 الى 2020 كان معدل المطالبة بالحفاظ على ميزانية الدفاع متقارب بين الحزبين ماعدا في سنة 2017 حيث زاد عدد المطالبين الجمهوريين برفع الميزانية ويرجع ذلك الى إصرار الرئيس ترامب وهو جمهوري على رفع ميزانية الدفاع من جهة والى الأزمات الدولية السائدة والتي تدخلت فيها الولايات المتحدة كالحرب السورية.

المطلب الرّابع: الانتقال في المناصب:

أو كما يسمّى في الأوساط الأكاديمية والسياسية الأمريكية "الباب الدوّار" «Revolving Door» تعبيرا عن الحركة المتواصلة لموظّفي الحكومة، المدراء التنفيذيين، اللّوبيات وحتّى مراكز البحث.

يحوز الباب الدوّار على اتجاهين يكمن أهمّهما في انتقال موظّفي الحكومة والتشريعيين من وظائفهم الى وظائف أخرى سواء للعمل في شركات الأسلحة أو للدفاع عنها عبر الانضمام الى لوبيات أو تأسيس أخرى جديدة بحيث يتلقّون أجور جد عالية مقابل عملهم، وفي دراسة أجريت على أعضاء الكونغرس من 1976 الى 2012 لوحظ نمو غير مسبوق لعدد التشريعيين الّذين انتقلوا لوظائف في القطاع الخاص خاصة أثناء التسعينيات و الألفينيات ففي 2012 مثلا تمّ انتقال 50 بالمئة من أعضاء مجلس النوّاب و60 بالمئة من أعضاء مجلس الشيوخ للعمل للعمل في اللوبيات، وفي دراسة أخرى لمنظمة Public Citizen. انتقل ما يقارب 3/2 من نوّاب سابقين الى وظائف في اللوبيات، المجموعات التجارية، المؤسسات الاستشارية الخاصة بغرض التأثير على سياسات الحكومة.[1]

الجدول رقم 03: أعداد موظّفي الدولة الأمريكية الّذين انتقلوا من وظائفهم السابقة الى العمل في لوبيات السلاح:

Comity agency اللجنة/الوكالة	Revolvers المنتقلين	Lobbyists المنتقلين الى العمل اللوبي	Defense Lobbyists المنتقلين للعمل في لوبي السلاح
Pentagon البنتاغون	314	181	115
House defense appropriations لجنة مخصصات الدفاع	110	101	57

[1] Craig HOLMAN and Caralyn ESSER, Slowing the Federal Revolving Door, Reforms to Stop Lobbying Activity by Former Public Officials and States that Lead the Way In : Publiccitizen,https://www.citizen.org/article/slowing-the-federal-revolving-door/, date of access :30/05/2023

House armed services **لجنة الخدمات المسلحة**	459	377	137
House international relations **لجنة العلاقات الدولية**	343	287	54
Senate defense appropriations **اعتمادات الدفاع التابعة لمجلس الشيوخ**	373	313	111
Senate armed services **الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ**	558	385	122
Senate foreign relations **العلاقات الأجنبية لمجلس الشيوخ**	476	367	97

Source :Opensecrets.org

يمكن الاستنتاج من هذا الجدول ما يلي:

- أعداد المنتقلين من مختلف الوكالات مرتفعة ففي 30 سنة حدثت 2260 عملية انتقال.
- ينتقل الموظفين في الكثير من الأحيان للعمل في اللّوبيات.

- أغلب عمليات الانتقال في الكونغرس تحدث نحو لوبيات الدّفاع.

هناك محاولات عديدة من طرف مؤسسات الدّولة لتقييد هذه العملية ومن ضمنها: فرض فترة تحفّظ؛ أي فرض فترة لا يسمح بها لموظّفي الدولة الّذين غادروا وظائفهم بالانتقال الى مؤسسات القطاع الخاص وبالرّغم من أنّ هذا الحظر يهدف الى منع الموظفين من الضغط على زملائهم السابقين الّا أنّها في غالب الأحيان غير مجدية لقصر مدّة الحظر فمثلا لا تتجاوز هذه المدّة سنة بالنسبة لأعضاء مجلس النوّاب وسنتين لأعضاء مجلس الشيوخ. ولهذا فقد حاول كل من أوباما وترامب فرض مدّة زمنية أطول خاصة على الموظّفين التنفيذيين فقد قرّر أوباما بموجب الأمر رقم 13490 أنّه على موظّفي القطاع العام الراحلين أن يقوموا بالإمضاء على تعهّد يوافقون فيه على عدم ممارسة الضغط على ادارته طيلة فترة وجودها في البيت الأبيض، أمّا ترامب فقد قام بموجب الأمر التنفيذي رقم 13770 بفرض حظر على الأفراد الّذين عيّنهم من ممارسة أي أنشطة ضغط اتجاه أي وكاله من الوكالات الحكومية بعد مغادرتهم ادارته لمدّة خمس سنوات.[1]

[1] Craig HOLMAN AND Caralyn ESSER,ibid

نتائج الفصل:

تمّ التوصّل في نهاية هذا الفصل الى النتائج التالية:

- مثّلت الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) الدّافع الرئيسي لقيام صناعة عسكرية خاصة في الولايات المتحدة.
- تتمثّل أقوى خمس شركات سلاح في الولايات المتحدة الأمريكية في: لوكهيد مارتن/بوينغ/نورثروب غروممان/جينرال داينامك/رايثن كوربورايشن
- يقوم البنتاغون بشراء المنتجات الحربية من شركات السلاح عبر سلسلة من العمليات البيروقراطية تبدأ بتحديد وترتيب أولويات الدفاع وتنتهي بالاقتناء.
- تبيع شركات السلاح الأمريكية منتجاتها للأجانب عبر طريقتين: تمكن الأولى في البيع عن طريق الحكومة الأمريكية وتسمى (FMS)، أمّا الثانية فتتواصل الشركة المعنية مباشرة مع الحكومة الأجنبية وتسمى (DMS)
- تدفع شركات الدفاع الأمريكية ملايين الدولارات سنويا في النشاط اللوبي قصد التأثير على قرارات الحكومة.
- تسعى هذه الشركات أيضا الى تمويل مراكز البحث التي تقوم بإصدار أبحاث وتقارير تتماشى مع مصلحة الشركات على غرار الأبحاث المتعلقة بالتهديدات الأجنبية.
- يمنع القانون الأمريكي الشركات من تقديم الدعم المباشر للمترشحين الانتخابيين لكنه يسمح بإنشاء لجان العمل السياسيPACs وهي آلية تلجأ اليها نخبة الأعمال لتمويل المترشحين.
- تميل شركات السلاح لتقديم الدعم للجمهوريين بشكل أكبر لكون الغالبية العظمى لأعضاء هذا الحزب تساند رفع ميزانية الدفاع.
- يتوجّه عدد كبير من السياسيين بعد انتهاء مهامهم الى العمل في اللوبيات ولحساب شركات السلاح وهذا يعزز علاقات هذه الأخيرة مع السلطة السياسية.

الفصل الثالث:

تداعيات الدور السياسي لشركات السلاح في السياسة الخارجية الأمريكية:

تساهم شركات السلاح بشكل كبير في رسم السياسة الخارجية الأمريكية وتحديد طبيعتها، وهو ما أنتج مجموعة من الانعكاسات التي مسّت الولايات المتحدة الأمريكية بالدّرجة الأولى وذلك باعتبارها دولة تحتل أعلى مراكز القوة في هرم السلطة العالمي، وهو ما يجعل مخرجات سياستها الخارجية تؤثر على النظام الدولي ككل. فنظرا لكون هذه الشركات تبحث عن تحقيق المزيد من الأرباح بمنطق رأس مالي بحت يثار التساؤل عن التداعيات التي خلّفها تدخلها في صنع القرار الخارجي الأمريكي على النظام الدولي.

ولذلك فقد قُسّم هذا الفصل الأخير الى مبحثين يتم مناقشة التأثيرات التي طالت الولايات المتحدة الأمريكية أوّلا ثمّ يتم التطرق في مبحث ثاني الى أهم أزمات النظام الدولي جرّاء تدخل شركات السلاح في السياسية الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول: الانعكاسات على الولايات المتحدة الأمريكية:

ان ضخامة شركات السلاح وتأثيرها على الحياة السياسية في الولايات المتحدة يحمل بلا شك تداعيات على الدولة الأمريكية سواء خارجيا من حيث منزلتها في النظام الدولي أو داخليا؛ وذلك لأن أي قرار يصدر عن النظام السياسي يؤثّر على حياة مواطنيه أوّلا.

المطلب01: دور شركات السلاح في ضمان التفوّق العسكري الأمريكي:

يلعب قطاع صناعة السلاح دورا مهمّا في ضمان تفوّق الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا على بقية الدول، خاصة أنها تعتمد على العامل العسكري بشكل كبير في سياستها الخارجية وتلجأ اليه كأداة للتهديد والجزاء في آن واحد. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل شبه كامل على شركات الدفاع المحلية في الحصول على الأسلحة، حيث بلغ الاستيراد الأمريكي في السنة المالية 2006 في مجال الصناعات الدفاعية 2.4 بالمئة فقط (1.9 مليار دولار) مقابل تصديرها لحوالي 15.44 مليار دولار في ذات السنة.[1]

[1] Stephanie G. NEUMAN, Power, Influence and hierarchy, **Defense and peace economics**, Vol. 21(1), (February2010), Page : 106.107

الجدول رقم04: قائمة الدول الأكثر تصديرا للأسلحة ونسب استيرادها:

Country البلد	Arm imports عدد الأسلحة المصدرة	Arm export عدد الأسلحة المستوردة	Arms im/Arm ex تصدير/الاستيراد
USA الولايات المتحدة الأمريكية	1101	15.275	0.07
United Kingdom مملكة بريطانيا	1030	2.128	0.48
France فرنسا	184	4.276	0.04
Italy ايطاليا	878	1.257	0.70
Germany ألمانيا	645	6.289	0.10
Russia روسيا	4	11.051	0.0004
Japan اليابان	996	N.a	-
Israel اسر ئيل	1994	484	4.12
India الهند	2772	14	198.00

Canada **كندا**	743	553	1.34)
China **الصين**	5143	917	5.61
Sweden **السويد**	211	850	0.25
South Korea **كوريا الجنوبية**	3334	294	11.34
Spain **اسبانيا**	923	1.354	0.68
Singapore **سنغافورة**	754	N.a	-
Switzerland **سويسرا**	196	420	0.47
Australia **أستراليا**	1450	5	290.00
Norway **النرويج**	940	14	67.14
Netherlands **هولندا**	300	2.930	0.10
Finland **فينلندا**	239	121	2.0

Source : SIPRI Yearbook 2008

يُلاحظ من خلال الجدول أن أضعف نسبة استيراد/ تصدير سُجّلت عند كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا وفرنسا، لكن إذا قمنا بالمقارنة من حيث الصادرات سنجد أن حجم تصدير واشنطن للأسلحة هو أكبر من موسكو بحوالي 4000 قطعة سلاح وأكبر من باريس ب 3 أضعاف.

أما الدول الأخرى التي لديها قدرة على التصدير-ماعدا الصين- فيُلاحظ أن استيرادها للأسلحة معتبر أيضا، كما أن معظمها هي دول غربية تقع في فلك الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي تستورد أسلحتها.

يمكن القول إذا ان الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم ومن أضعف المستوردين؛ وهذا يمنح لها استقلالية في المجال العسكري بحيث لا يمكن لأي دولة أن تعرّضها لضغوطات من شأنها أن تهدد بأمنها القومي.

يعود عجز الدول الأخرى على تحقيق الاستقلالية في مجال الصناعات الدفاعية الى عدّة أسباب يكمن أهمّها في صعوبة الوصول للتحول التكنولوجي الّذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية والّذي مكّنها من احداث تغيّرات هيكلية جعلت من جيوشها أكثر فعالية وذلك عن طريق اللجوء الى أجهزة الاستشعار، أنظمة الاتصالات وأنظمة الأسلحة التي يمكن لها اصدار صور متكاملة لساحة المعارك كما تسمح لها بالربط بين كل الوحدات العسكرية من أعلى مستويات القيادة الى الجندي الواحد. حاولت العديد من الدول الوصول الى هذه التقنيات لاسيما دول شرق آسيا على غرار كوريا الجنوبية والتايوان وبالرغم من احرازها لتقدمات ملحوظة الا أنّها لم تصل بعد الى مستوى التقدم التكنولوجي الأمريكي والذي تسيطر عليه بعض الشركات فقط (على رأسها شركة لوكهيد مارتن وبوينغ)، وهو ما يجعل هذه الدول في تبعية دائمة للولايات المتحدة.[1]

تحقق المبيعات الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية فائدتين رئيسيتين وهما[2]:

أ. <u>الفائدة الاقتصادية:</u> مما لا شك فيه أن هذه المبيعات تساعد الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير، فبالرغم من أن أهم مصدر ربح للشركات الدفاعية هي الخزينة الفيدرالية الأمريكية الا أنه وبصفتها مجال صناعي نشط فانّها تساعد على خلق مناصب عمل كثيرة تصل الى مليوني منصب،

[1] Stephanie G. NEWMAN, ibid

[2] Trevor THRALL, Jorden KOHEN, Caroline Dorminey,Power, profit or prudence ? U.S arms sales since 9/11, **Strategic studies quarterly-perspective**, (Summer 2010), Page :106

كما أنها تتبع اقتصاد الأحجام «Economy of scale»في تعاملها مع الخارج (خاصة فيما يخص أنظمة دفاعية مرتفعة الثمن كال F35) وهذا يضمن -نظريا- للحكومة الفدرالية شراء وحدات من هذه الأنظمة بأثمان منخفضة.

ب. <u>الفائدة الاستراتيجية:</u> من وجه نظر استراتيجية تساعد مبيعات الشركات الدفاعية على تحويل ميزان القوة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية مما يعطي هذه الأخيرة القدرة على التأثير في سلوكيات الدول المستوردة خاصة تلك التي تعتمد عليها بشكل كبير حيث تستعمل واشنطن هذا كورقة ضغط على الدّول لعدّة أهداف مثل: انشاء القواعد العسكرية، الضغط على الدول للتصويت معها في الأمم المتحدة، فرض إصلاحات سياسية داخلية على الحكومات. الخ والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها: فرض عقوبات على الجمهورية التركية إثر شراءها لأنظمة S400 من موسكو وهي أكبر الدول المنافسة للولايات المتحدة.

<u>المطلب02:</u> الانفاق العسكري وحالة الحرب الدائمة:

في عام 1989 أعلن سكرتير الدفاع السابق "روبرت ماكنمارا" «Robert Macnamara» أنّه ومع اقتراب نهاية الحرب الباردة يمكن خفض ميزانية الدفاع الأمريكية الى النّصف. لكن ما لبثت الحرب الباردة أن انتهت حتّى قامت شركات صناعة الأسلحة في إطار شبكة تصميم السياسات بالخروج بعقيدة عسكرية جديدة تبرّر صناعة الأسلحة الثقيلة، وتتعلّق هذه العقيدة بالدّول المارقة حيث أنّ الأمن القومي للولايات المتّحدة الأمريكية -حسبهم- لازال يواجه تهديدات معتبرة من طرف دول العالم الثالث التي تمكّنت من تطوير أسلحة الدّمار الشامل وبقدرتها تهديد المصالح الحيوية الأمريكية في جميع بقاع العالم.

الشكل رقم04 : حجم الانفاق العسكري الأمريكي من 2001-2020 بدلالة الناتج المحلي الإجمالي:

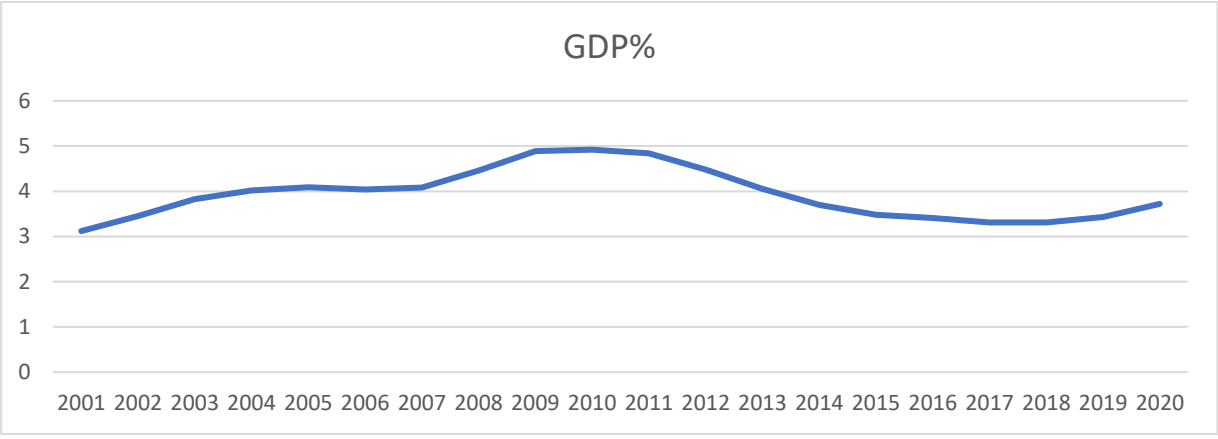

Source :Macrotrends

يُلاحظ من خلال الشكل أن الانفاق منذ سنة 2001 لم ينخفض عن 3 %وشهد أعلى نسبة له في سنوات 2010-2011-2012 وهي تلك السنوات التي شهدت اندلاع أزمات حادة في كل من سوريا وليبيا.

وللحصول على صورة أوضح يمكن تتبع حجم الانفاق العسكري الأمريكي بالدولار حيث استمر في الصعود منذ سنة 2001 وبلغ ذروته سنة 2011 للأسباب المذكورة سابقا ثمّ انخفض في سنوات 2014 و2015 ليعاود الصعود مع انتخاب الرئيس ترامب بالغا بذلك أعلى معدل إنفاق منذ 2001 وذلك في سنة 2020 حيث بلغ 778.4 مليار دولار.

الشكل رقم05: الانفاق العسكري الأمريكي من 2001-2020 بدلالة الدولار:

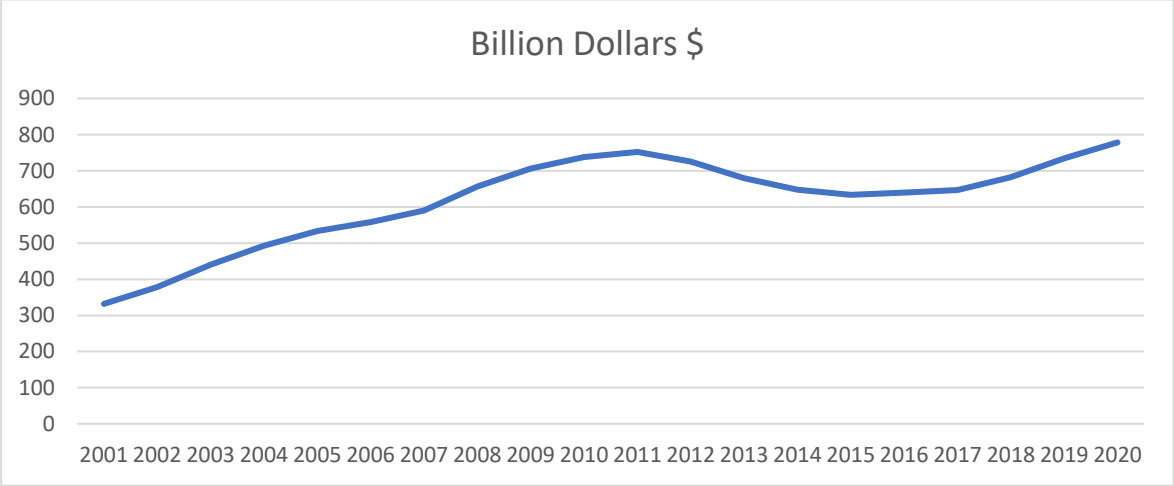

Source :Macrotrends

وبالرّغم من عدّة محاولات من طرف التنفيذيين لخفض معدل الانفاق العسكري استمر هذا الأخير في الصعود نظرا لكون شركات السلاح تستهدف السلطة التشريعية بالدرجة الأولى فمثلا حاول الرئيس أوباما خلال عهدته أن يحدث تغيّرا استراتيجيا من شأنه أن يقلل معدل الانفاق عبر تخفيض عدد الأسلحة النووية (كما فعل جورج بوش الأب بعد سقوط الاتحاد السوفياتي سنة؟) لكنّه تلقى رفضا ومقاومة من أعضاء الكونغرس، حتى أنّه وفي ذات الفترة تمكّن الجمهوري "نورم ديكس" « Norm Dicks » من النجاح في تمرير تمويلا لبناء أرضية ثانية من أجل صواريخ تراينت DS II البالستية والتي تستخدم لإطلاق الأسلحة في قاعدة بانجور البحرية. وقد أبدى ممثّل سياتل جيم ماكديرموت« Jim Mcdermott » اثر ذلك استيائه ورفضه الشديد داعيا بقية الأعضاء للتركيز على البرامج الاجتماعية بدل الأسلحة النووية.[1]

[1] Rebecca THORPE, **The American warfare state, the demestic politics of military spending**, (Chicago and London : University of Chicago Press, 2014), Page :167

انعكست هذه العلاقة بين أعضاء السلطة التشريعية وشركات صناعة الأسلحة مباشرة على السياسة الخارجية الأمريكية خاصة فيما يتعلّق بالتدخلات العسكرية والحروب، فبالرّغم من أنّ الهدف الأساسي من منح صلاحية اعلان الحرب وتمرير الميزانية للكونغرس هو تقويض قدرة السلطة التنفيذية على اتخاذ قرارات اندفاعية في المجال العسكري الّا أنّ قبول الكونغرس برفع الميزانية باستمرار قد أدّى الى نتيجة عكسية أعطت استقلالية أكبر للسلطة التنفيذية وهذا لا يقتصر على الحالات الطارئة فقط فمثلا: أمر الرّئيس أوباما سنة 2011 القوّات الأمريكية بالقيام بغارات جوّية لفرض حالة منع الطيران دعما للقوّات المتمرّدة ضد الرئيس "معمّر القذّافي" في ليبيا(تمّ بالتنسيق مع قوّات الأمم المتّحدة) الّا أنّه لم يستشر الكونغرس ويُذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك كانت في خضم حربين كبيرين(العراق/أفغانستان) كما كانت في ظل أزمة اقتصادية خانقة، من جهتها رفضت السلطة التشريعية استعمال سلطتها ووقف المهمّة.[1]

من الجدير بالذّكر أيضا أن حرب الولايات المتحدة على كل من أفغانستان والعراق قد كلّفتها حوالي 4 ترليون دولار وذلك بحساب الانفاق العسكري إضافة الى تكاليف الرعاية الطبية التي احتاجها الجنود العائدين من الحرب خاصة اولئك الذين أصابوا بإعاقات.[2]

وقد ارتفع الانفاق على الأسلحة النوويّة بنسبة 27 %خلال العشرية السابقة (2001-2010) بالرّغم من أنّ كلّا من العراق وأفغانستان غير قادرتين على انتاج الأسلحة النوويّة.[3] في هذا السياق يشير الباحث "ماثيو كرونيغ"« Matthew Kroenig » وهو أحد المدافعين عن أهمية الأسلحة النووية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أنّه على واشنطن انفاق ملايير الدولارات لتجديد ترسانتها النووية وذلك لأن الأنظمة التي تمتلكها هي أنظمة قديمة تعود الى فترة الحرب الباردة كما انتقد الأصوات التي تطالب بخفض الانفاق العسكري بهذا الخصوص وذلك باعتبار أن دول منافسة تعمل على تطوير قوتها النووية خاصة الصين وروسيا واضافة الى القوى الكبرى هنالك دول خطيرة على أمن الولايات المتحدة تحوز على الأسلحة النووية على غرار كوريا الشمالية.[4]

---

[1] Rebecca THORPE, ibid, Page :127.128

[2] Rosa BROOKS, **How everything became war and the military became everything**,(Simon & schuster,25 july 2017)

[3] Thomas k. DUNCAN and Christopher J. COYNE, The overlooked costs of permanent war Economy : A market process Approach, **The review of austiran economics**, Paper No. 12-51, (2012), page :10

[4] Matthew KROENIG, The logic of American Nuclear strategy, (USA,Oxford university press ,2018), page :178.189

المطلب الثالث: تأثيرها على الديمقراطية الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر ديمقراطيات العالم وذلك لاستيفائها على الكثير من شروط الديمقراطية كحرّية الرأي، مجتمع مدني قوي، حرية انشاء المنظمات والجمعيات. الخ، لكن ومع صعود الشركات الخاصة التي تتمتع بقدرة انتاج وتصدير ضخمة، أصبحت الديمقراطية الأمريكية تعيش حالة من التهديد وذلك لأن المال أصبح يطغى على صوت المواطن الأمريكي.

تمثل شركات السلاح أحد أكبر الصناعات التي أصبحت قوتها تثير مخاوف النخب السياسية والأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة لارتباطها بالمؤسسة العسكرية وذلك منذ الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا، وقد أطلق الرئيس الأمريكي السابق دوايت ايزنهاور على هذه العلاقة اسم المعقد الصناعي العسكري وأشار الى مدى خطورة هذا المعقد عبر خطابه الأخير سنة 1961 قائلا:" **انّ اقتران مؤسسة عسكرية ضخمة بصناعة واسعة للأسلحة يعتبر أمر جديد بالنسبة للتجربة الأمريكية... نحن ندرك أهمّية هذا التطوّر لكننا مطالبون بادراك نتائجه أيضا... يجب علينا الانتباه أثناء مجالس الحكومة لهذا التأثير الغير مرغوب...من المعقّد الصناعي العسكري... يجب أن لا نسمح لهذا الاندماج أن يشكّل خطورة على حياتنا وممارساتنا الديمقراطية**"[1].

يمكن القول أنه وبعد حوالي ستين سنة من خطاب ايزنهاور، لازالت الديمقراطية الأمريكية تعاني من تدخّل شركات السلاح سواء عن طريق اللوبيات أو عن طريق التمويلات الضخمة للانتخابات، ويتم تبرير هذا الوضع من قبل مراكز البحث التي تعمل على الخروج بتقارير وأبحاث تثير مخاوف الأمريكيين من الخارج خاصة الإرهاب والأسلحة النووية.

وتعتبر أكبر جهة تتعرّض الى هذا التأثير-كما ذكرنا سابقا- هي المؤسسة التشريعية الأمريكية بصفتها السلطة التي تعكس مصالح واهتمامات المواطن الأمريكي وقد وافق 80 بالمئة من الأمريكيين سنة 2009 عن العبارة التالية:" **أنا قلق من أنّ المساهمات السياسية الكبيرة للشركات سوف تمنع الكونغرس من الاهتمام بالمشاكل الأساسية التي تواجه المواطن الأمريكي اليوم، كالأزمات الاقتصادية، أسعار الطاقة، إعادة هيكلة قطاع الصحة والاحتباس الحراري**[2]."

[1] National archives, Milestone documents, President Dwight D. Eisenhower's farewell adress (1961), https://www.archives.gov/milestone-documents/president-dwight-d-eisenhowers-farewell-address

[2] Liz KENNEDY, Corporate Capture Threatens Democratic Government In : CAP**https://www.americanprogress.org/article/corporate-capture-threatens-democratic-government/**, access date :01/06/2023

وقد قامت منظمة APNORCبإحصائية للرأي العام الأمريكي سنة 2019 حول ما ينبغي أن تكون عليه أولويات الحكومة الأمريكية لسنة 2020، وكانت أجوبة الجمهور تركّز بشدّة على موضوع الرّعاية الصحية والهجرة، ولم يذكر سوى 31 بالمئة من المواطنين السياسة الخارجية كأولوية، خاصة فيما يتعلّق بمواضيع الإرهاب، الحرب والأمن القومي الأمريكي.[1]

الشكل رقم06: ميز انية 2020 للولايات المتحدة الأمريكية:

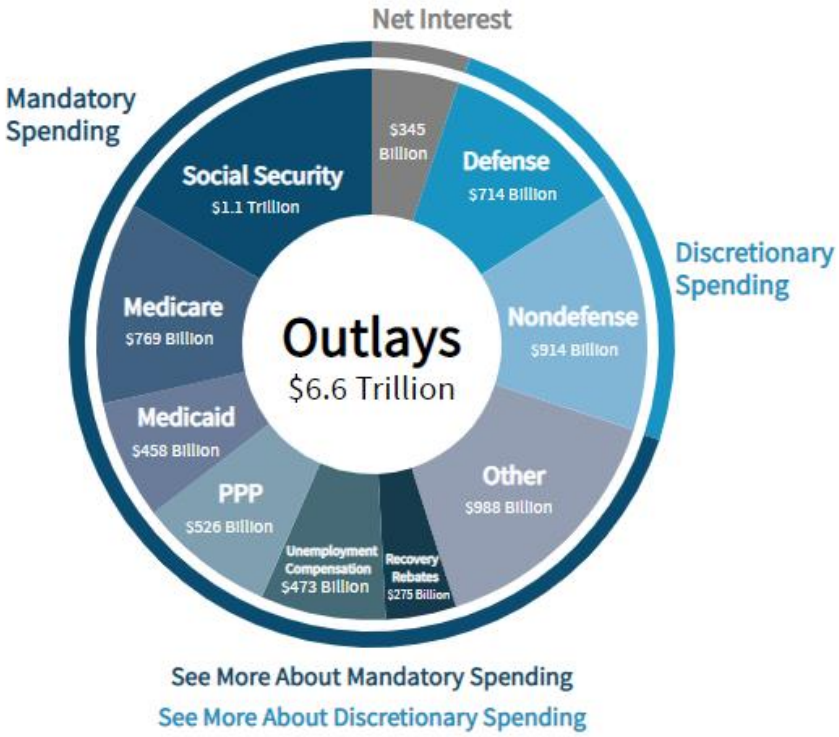

Source :congressional Budjet office

ملاحظة: تضم كل من النفقات غير العسكرية و"النفقات الأخرى" رواتب المتقاعدين من الجيش ومن خدموا الحروب الأمريكية في الخارج.[2]

[1] AP Norc Organisation, 2020: The Public's Priorities and Expectations, In : https://apnorc.org/projects/2020-the-publics-priorities-and-expectations/ 31/05/2023

[2] Congressional budjet office,The Federal Budget in Fiscal Year :2020 : An infographic, access date :01/03/2023, https://www.cbo.gov/publication/57170

يمكن الاستنتاج من خلال؟ الحجم الهائل لما تكلّفه عسكرة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فإضافة الى حجم الانفاق العسكري الهائل، تغطي الخزينة العمومية الأمريكية نفقات الجنود خاصة فيما يتعلّق بالرعاية الصحية والتي تثقل كاهل الخزينة الفدرالية أكثر فأكثر بسبب المشاكل الصحية والجسدية التي يعود بها الجنود الى الولايات المتحدة الأمريكية.

تمنع هذه التكلفة المرتفعة الدولة من الاستثمار في مجالات أخرى كالرعاية الصحية والتي تمثل أحد أكبر مشاغل المواطنين.

المبحث الثاني: الانعكاسات على السلم والأمن الدولي:

يعيش النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين حالة كبيرة من اللا استقرار وذلك بسبب انتشار الحروب، النزاعات، جريمة منظمة.. الخ، وتتمثل أهم أداة لقيام وتدهور هذه الأزمات في الأسلحة سواء الخفيفة منها كالبنادق أو الثقيلة كالصواريخ، وبالرّغم من محاولات تنظيم هذه التجارة من خلال الأمم المتحدة الا أن الفوائد المادّية التي تعود بها هذه التجارة على الدول وشركاتها أدّت الى اهمال القواعد والقوانين.

وانطلاقا مما سبق تمّ التطرّق في هذا المبحث الى أهم الأزمات الدولية التي كان للولايات المتحدة وشركاتها الدفاعية دورا فيها.

المطلب الأوّل: شركات السلاح والحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان والعراق:

شنّت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حربا على الإرهاب بذريعة حماية أمنها القومي ومصالحها الحيوية فتدخلت في أفغانستان في ذات السنة بعد اتهام هذه الأخيرة باحتوائها لتنظيم القاعدة بصفته المسؤول عن الاعتداء على برجي التجارة العالميين في نيويورك وذلك الى جانب نشأة منظمات إرهابية محلية خطيرة، على رأسها الطالبان والتي دخلت مع الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الأفغانية في صراع طويل للاستيلاء على أفغانستان.

خريطة رقم01: المناطق التي سيطر عليها تنظيم الطالبان والمناطق المسترجعة لسنة 2020:

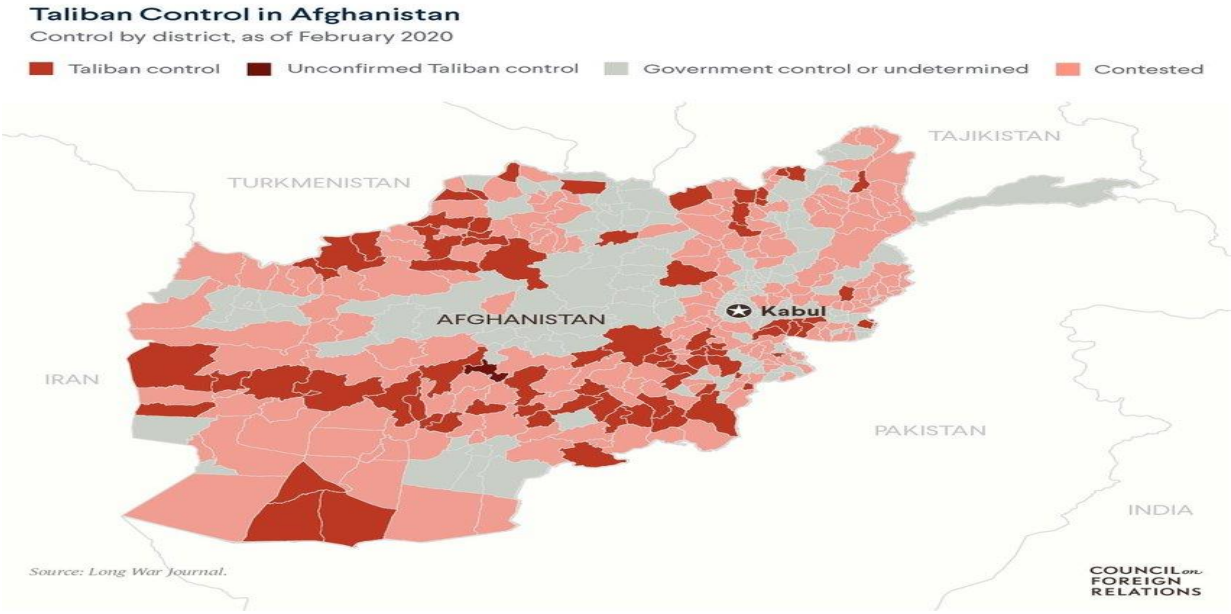

Source : Muhammed Nadeem Mirza,research gate

أما التدخّل في العراق فقد تمّ سنة 2003 بذريعة امتلاك نظام صدّام حسين للأسلحة النووية وهو ما اعتبره الأمريكان تهديدا لمصالحهم القومية وللسّلم والأمن الدولي خاصة بعد اتهام الرئيس العراقي بارتكاب تجاوزات خطيرة في حقوق الانسان مما يجعله-حسب الرؤية الأمريكية- نظام غير ديمقراطي ويستوجب الإطاحة به، وقد عبّر الرئيس جورج بوش عن هذا في خطابه عشية احتلال العراق بقوله: **"الى كل نساء ورجال القوّات الأمريكية في الشرق الأوسط، ان سلام هذا العالم المضطرب وأمال شعب مقهور هي بين أيديكم الآن...ان شعب الولايات المتحدة وأصدقائنا وحلفائنا لن يعيشوا تحت رحمة نظام خارج عن القانون والّذي يهدّد السلم العالمي بأسلحة الدمار الشامل"** [1]

شنّ الهجوم على العراق بمشاركة عدّة دول كبريطانيا وأستراليا وسمّيت بقوى التحالف.

وبعد القضاء على نظام صدام حسين وخلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين تعقّد الوضع في العراق خاصة مع ظهور تنظيم إرهابي جديد تحت اسم «داعش" وهو تنظيم يحاول بسط نفوذه على دول الشرق الأوسط خاصة العراق والشام وذلك الى جانب قيام حركات كردية تطالب بالاستقلال بشمال العراق.

[1] Operation Iraki freedom, Presedent Bush adresses the nation In : https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/infocus/iraq/news/20030319-17.html 19 March 2003

خريطة رقم02: المناطق التي يسيطر عليها كل من تنظيم داعش والحركات الكردية وكذا الحكومة العر قية لسنة 2016:

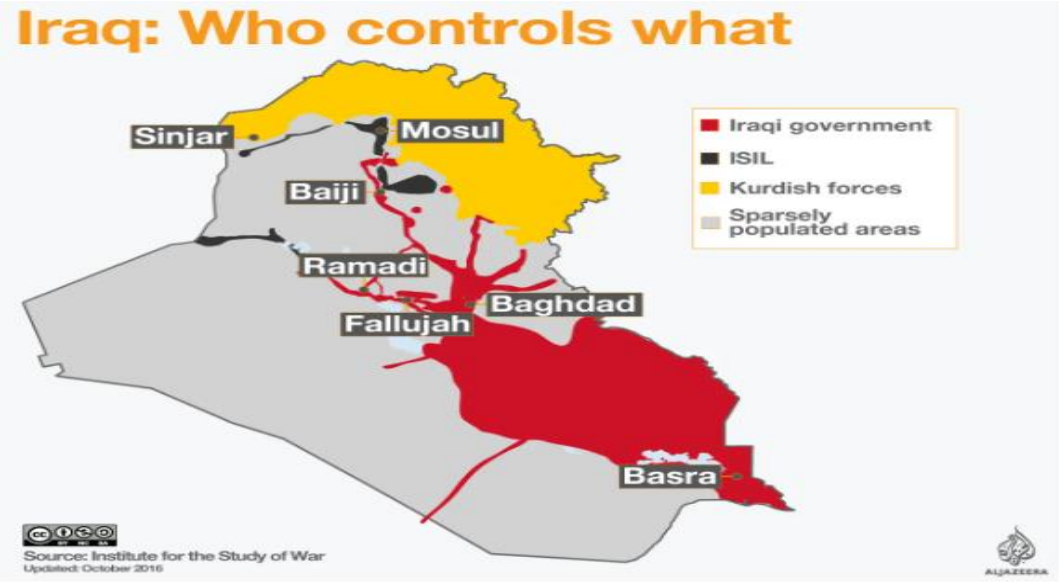

Source : Aldjazeera

بعد مرور عشرون سنة على التدخل الأمريكي في كلّا من العراق وأفغانستان تبيّن للأمريكيين أنفسهم أن المستفيدين الحقيقيين من هذه الحرب هم الشركات التجارية بالأخص شركات إعادة التعمير، الشركات الأمنية الخاصة وشركات السلاح.[1]

فقامت الشركات المصنّعة للسلاح بتوفير الطائرات المحاربة، المروحيات، القنابل، القذائف، والمركّبات للجيش الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق. وفي ظل غياب المعلومات الكافية حول نسبة الأرباح التي حقّقتها هذه الشركات من تعاملها مع البنتاغون لا يمكن تقديم أرقاما دقيقة لكن يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات التي تسمح لنا بتقدير حجم الأرباح: فمثلا يُلاحظ أنه وبعد أحداث 11 سبتمبر قام البنتاغون بشراء وحدات كثيرة من أنظمة الأسلحة الكبرى كالطّائرات، القنابل والمروحيات، وذلك الى جانب شراء أسلحة خفيفة وذخائر، ووفق دراسة أجرتها منظّمة غير حكومية منظّمة تعنى بالعنف المسلح فانّ البنتاغون قد أبرم صفقات مع شركات السلاح تصل الى 40 مليار دولار مقابل مسدّسات وذخائر فقط بين سنة 2001 وسنة 2015.[2]

[1] William D.HARTUNG, Profits of war :Corporate beneficiares of the post-9/11 pentagon spending surge, (Center for international policy and Watson institute Brown university, 13 September 2021, Page :4.5
[2] William HARTUNG, ibid, Page :15.16

الجدير بالذّكر أنّ هذه الشركات قد أنفقت خلال الحرب على أفغانستان 1 مليار دولار في النّشاط اللّوبي الذي يستهدف الكونغرس بين سنة 2001 و2021 وتحصّل على عقود تصل قيمتها الى حوالي 2 ترليون دولار، ما يعني أنّه مقابل كل دولار تمّ دفعه للّوبيات تم الحصول بمقابله على 1813 دولار أمريكي.[1]

عملت شركات السلاح أيضا على تمويل مراكز البحث والتي أنتجت أبحاثا وتقارير تدعو الى التدخّل في أفغانستان ثمّ العراق، ووجدت إدارة بوش نفسها بعد الهجوم الإرهابي سنة 2001 نفسها مضطرة الى الاستعانة بهذه المراكز، فتمّ تعيين البروفيسور "زلماي خليل زاد" عضوا في مجلس الأمن القومي ومستشارا للرئيس في شؤون أفغانستان ثمّ سفيرا في العراق، وأصبح الرئيس بوش يستعين في اجتماعات الأمن القومي بكل من "برنارد لويس" وهو أستاذ في جامعة برنستون والأستاذ فؤاد عجمي وهو أستاذ الشرق الأوسط في جامعة هوبكنز.[2]

المطلب الثاني: الصفقة السعودية الأمريكية والحرب على اليمن:

أ. لمحة على النزاع في اليمن: اندلعت في اليمن سنة 2011 ثورة شعبية ضد الرئيس عبد الله صالح انتهت بإزالته واستبداله بنائبه "عبد الله منصور هادي"، وذلك قبل الدخول في حوار وطني من شأنه أن يقسّم اليمن الى عدة مناطق بدون أي اعتبارات اجتماعية أو اقتصادية، مما أثار الغضب الشعبي من جديد سنة 2014.[3]

وفي ضل الأوضاع المتوترة داخل اليمن استغلت جماعة مسلحة تدعى بالحوثيين الوضع وسيطروا على عدة مناطق شمالية في البلاد بما فيها المواقع العسكرية والأمنية التي تقع في العاصمة صنعاء. وبحلول 25 مارس 2015، قام تحالف من عدّة دول بقيادة السعودية والامارات العربية المتحدة بالتدخل ضد الحوثيين بعد استنجاد الرئيس عبد الله منصور الهادي بهم.[4]

---

[1] Ray ACHESON, Militarism And Afghanistan: Costs And Profits In : Women's internationl league for peace and freedom, https://shorturl.at/eqBQ1 , 28/05/2023

[2] حنان رزايقية، دور مراكز الفكر في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية-الحرب على العراق أنموذجا-، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلّد (4)، العدد الأوّل،2017/06/01، صفحة رقم:275

[3] منظمة العفو الدولية، حرب اليمن لا نهاية تلوح في الأفق،24 مارس 2020، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/09/yemen-the-forgotten-war/

[4] منظمة العفو الدّولية، المرجع نفسه

خريطة رقم03: خريطة توضح المدن الشمالية للجمهورية اليمنية وكذا حدودها مع الدول الأخرى

المصدر: منظمة العفو الدولية

ب. <u>الدور السعودي في اليمن:</u> تدخلت المملكة العربية السعودية عسكريا في اليمن بهدف دعم حكومة الهادي ضد المتمرّدين الحوثيين ودعوتهم الى طاولة الحوار في ظل الأمم المتحدة، لكن ومع المساندة الإيرانية للحوثيين، شرعت الرياض بشن غارات جوية على اليمن وذلك بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي عملت على تدريب القوات السعودية، المساهمة في تزويد طائراتها بالوقود، تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي. وكذا بيع السلاح الأمريكي عن طريق شركاتها الدفاعية.[1]

خلفت الحرب السعودية في اليمن أزمة إنسانية حادة نتج عنها مقتل ما يزيد عن 57.000 شخص ومجاعة راح ضحيتها حوالي 8 ملايين فرد يمني بسبب الحصار السعودي لحدود اليمن والعقوبات المفروضة على الدولة والتي أعاقت وصول المساعدات الإنسانية.[2]

ولأن الأزمة في اليمن كان متدهورة جدّا، صَعُب على الحكومة الأمريكية أن تتجاهل الوضع ولهذا فقد عمل البنتاغون على اعداد لائحة تضم 33.000 منطقة يمنع فيها القصف الجوّي، غير أن التحالف السعودي الاماراتي تجاهل هذه اللائحة واستمر في عملياته الجوية، وفي 9 أغسطس 2018، شن التحالف هجوم على حافلة مدرسة تحمل أطفالا يمنيين بقنبلة مارك 82 (Mark 82) وهي احدى القنابل التي اشتهرت

[1]Third way, Country Brief:: Saudi Arabia and its role in Yemen on JSTOR :http://www.jstor.com/stable/resrep20139 date of access :03/06/2023

[2] Third way,ibid

شركة "جنيرال داينامیك" الأمريكية بتصنيعها حيث قامت ببيعها لأكبر ثلاث قوّات نشطة في اليمن وهي الرياض، واشنطن، وأبوظبي إضافة الى قوى أخرى غير مساهمة في الحرب بطريقة رسمية ك كندا. يُذكر أن شركة "جنيرال داينامیك" قد حقّقت أرباحا عن طريق بيع هذه القنبلة تكاد تصل الى واحد مليار دولار (970.580.786 مليون دولار)، وقد توصّلت شبكة CNN في نهاية الأمر الى أن شركة "لوكهيد مارتن" هي المسؤول الحقيقي عن تصنيع القنبلة، وهذا غير مستبعد فقد تكون هذه الشركة هي من صنعتها في حين أن جنيرال داينامیك صنعت معدّاتها.[1]

تعتبر شركة لوكهيد مارتن أحد أكبر الشركات التجارية التي تربط واشنطن بالرياض، وقد اتخذ جو رانك «Joe Rank» (وهو أمريكي أمضى ثلاث عقود من عمره في خدمة الجيش الأمريكي)، وظيفة بعد تقاعده كمسؤول عن تجارة شركة لوكهيد مارتن مع المملكة العربية السعودية، وهو ما يؤكّد ما ذكر سابقا عن انتقال موظّفي الدولة الأمريكية الى وظائف تخدم مصالح شركات السلاح.[2]

من الجدير بالّذكر أن تجارة الأسلحة هي جزءا لا يتجزأ من العلاقة الأمريكية السعودية، فهي تساهم في ضمان أمن الرّياض من جهة وتضخ أموال في الخزينة الفيدرالية الأمريكية من جهة أخرى. وقد مثّلت السعودية احدى أكبر زبائن الولايات المتحدة الأمريكية في مجال بيع الأسلحة منذ ستينيات القرن الماضي الا أنّ حجم المبيعات قد أخذ في الارتفاع منذ اندلاع الحرب الأهلية في اليمن. [3]

ففي الخمس السنوات التي سبقت الحرب، بلغ حجم الاستيراد السعودي للأسلحة الأمريكية 3 مليار دولار بينما بلغ بين سنة 2015 و2020 64.1 مليار دولار أي حوالي 10.7 مليار لكل سنة[4] .

وخلال عهدة الرئيس ترامب حاول 44 عضوا من الكونغرس إيقاف عمليات البيع للسعودية نظرا للاختراقات الجسيمة التي ارتُكِبت ضد حقوق الانسان، لكنّهم لقوا مقاومة من داخل الكونغرس من جهة ومن الرئيس ترامب من جهة أخرى والذي عمل بجد ليقنع السلطة التشريعية بجدوى هذه الصفقات مع الرياض مؤكّدا أنها ستخلق 40.000 وظيفة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية[5]

---

[1] Christian SORENSEN, **Understanding the war industry**, Christian Sorensen,(Atlanta : Clarity press,Inc,2020)

[2] Christian SORENSEN,ibid

[3] مايكل نايتس، التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية (الجزء الأول): وضع الشروط على صفقات الأسلحة لتعزيز النفوذ في: معهد واشنطن للشرق الأدنى، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altawn-alamny-byn-alwlayat-almthdt-walswdyt-aljz-alawl-wd-alshrwt-ly-sfqat-alaslht
تاريخ الاطلاع: 2023/05/30

[4] Bruece REEDEL,it's time to stop US arms sales to Saudi Arabia In : Brookings : https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/02/04/its-time-to-stop-us-arms-sales-to-saudi-arabia/ access date :01/06/2023

[5] . Jeff ABRAMSON, Trump Touts Saudi Arms Sales In :Arms control association, https://www.armscontrol.org/act/2018-04/news/trump-touts-saudi-arms-sales , Access date :01/06/2023

أصدرت واشنطن عقوبات في حق الرياض تقتضي بتجميد صفقة بيع الأسلحة وذلك إثر اتهامها باغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي بإسطنبول، الا أنها سرعان ما عادت وتنازلت عن قرارها.[1]

المطلب الثالث: إسرائيل والمساعدات العسكرية الأمريكية:

يعتبر التعاون الأمريكي الصهيوني في مجال الأسلحة السبب الرئيسي وراء التفوق العسكري لتل أبيب، ففي حرب 1973 مثلا، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها تسليح كل الجيش الصهيوني. ومنذ سنة 1980 أخذ الوزراء المتتاليين لإسرائيل في التردّد على واشنطن من أجل طلب المساعدة ومناقشة مختلف المسائل الأمنية وهو ما نتج عنه سنة 1999 تأسيس "المجموعة الاستشارية لسياسة الدفاع" بين كل من وزارة الحرب الإسرائيلية ووزارة الدفاع الأمريكية وذلك بهدف تقييم التحدّيات الإقليمية والدّولية وترتيب الأولويات المتعلّقة بالشراكة بينهما خلال العام الموالي. وقد عملت الإدارات الأمريكية المتتالية من ديمقراطيين وجمهوريين على تقديم الدعم الكامل لتل أبيب سواء في أوقات الهدنة أو الحرب ففي 2014 مثلا وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة والّذي تسبّب في مقتل 2000 مدني سمح البنتاغون للحكومة الإسرائيلية بشراء كمية كبيرة من الأسلحة الأمريكية من بينها قنابل عالية الشدّة. [2]

وقد لعبت مراكز البحث الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا لا يستهان به في غرس الأفكار الصهيونية بين أعضاء النظام السياسي الأمريكي خاصّة مركز 501(c) والمعروف باسم معهد الشؤون الأمنية الوطنية« JINSA » والّذي ساهم بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه مساند للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين خاصة في مجال التعاون الأمني والعسكري، اذ يعتبر الصهاينة من أفضل الزبائن الأجانب لشركات السلاح الأمريكية وذلك لأنّهم -أي الصهاينة- يحصلون على المال من الحكومة الأمريكية على شكل منح أو قروض، ويبلغ حجم الأموال التي يحصلون عليها عن طريق برنامج التمويل الأجنبي (FMF)الى 3.8 مليار كل سنة، مع كونهم المستفيدين الوحيدين الّذين يسمح لهم باستعمال جزء من الأموال التي يحصلون عليها في بناء صناعة عسكرية خاصة بهم.[3]

[1] Dan AUBLE, Capitalizing on Conflict: How U.S. arm sales fuel the humanitarian crisis in Yemen In :Opensecrets https://shorturl.at/quPUW , access date :01/06/2023

[2] Christian SORENSEN, ibid

[3] Christian SORENSEN, ibid

جدول رقم05: قائمة الدول المستفادة من برامج التمويل الأمريكية لسنة 2019 بالدولار الأمريكي:

Order الترتيب	Country البلد	The amount of US aid حجم المساعدات الأمريكية
1	Afghanistan أفغانستان	4.893.2
2	Israel اسرائيل	3.308.5
3	Jordan الأردن	1723.1
4	Egypt مصر	1.248.0
5	Irak العراق	960.2
6	Ethiopia اثيوبيا	922.8
7	Yemen اليمن	809.8
8	Colombia كولومبيا	800.8

9	Niger النيجر	793.4
10	DRC جمهورية كونغو الديمقراطية	781.1

Source :katharina Buchholz, Statistica

يمكن الملاحظة من خلال الجدول أن إسرائيل تحتل المرتبة الثانية بينما تليها دولتين من الشرق الأوسط والتي تعتبر مطبّعة معها. وبذلك فان المساعدات العسكرية الأمريكية تقدّم فقط للحكومات التي تضبط أجندتها السياسية حسب رغبة واشنطن الى جانب تل أبيب والتي تعتبر حليفتها الاستراتيجية في المنطقة.

ويعتبر مجال القذائف الدفاعية أحد أكبر برامج التعاون بين الدولتين وذلك بهدف بناء أنظمة قادرة على صد أي تهديد يمس بأمن إسرائيل سواء كان قريب المدى (كالصواريخ التي قد يطلقها حماس أو حزب الله) أو كانت بعيدة المدى (كالصواريخ البالستية التي قد تنطلق من سوريا وإيران).[1]

الشكل رقم07: حجم المساعدات التي طلبتها تل أبيب من واشنطن الى جانب حجم المساعدات التي و فق عليها الكونغرس:

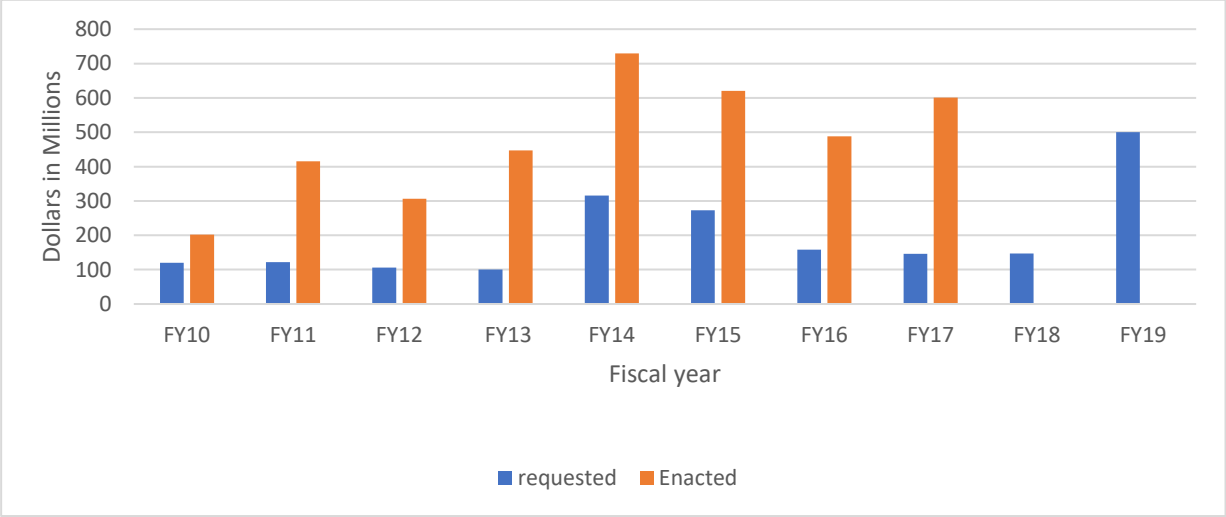

Source :Jeremy M. Sharp, congressional research service

[1] Jeremy M. SHARP, U.S. Foreign Aid to Israel, Congerssional research service, https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL33222.pdf , access date :01/06/2023

يُظهر هذا الشكل حجم الدّعم والتفضيل الذي تحظى به إسرائيل من طرف الكونغرس اذ وصلت المبالغ الممنوحة في بعض السنوات الى أكثر من 50 بالمئة من المبالغ المطلوبة وهو ما يظهر حرص الولايات المتحدة الأمريكية على أمن تل أبيب.

أنتجت المساعدات العسكرية الضخمة التي تلقاها الصهاينة من واشنطن اختراقات جسيمة في حق الفلسطينيين، حيث فقد منذ عام 1948 (تاريخ الاحتلال الصهيوني لفلسطين) أزيد من مئة ألف فلسطيني حياتهم[1]

المطلب الرّابع: الأسلحة الأمريكية والتجارة غير الشرعية مع أمريكا اللاتينية:

يعتبر التنقل غير الشرعي للأسلحة الخفيفة والصغيرة معضلة دولية، حيث يمثل من 10 الى 20 بالمئة من تجارة الأسلحة سنويا، ويعود على أصحابه بأرباح تتراوح بين125 مليون يورو و 236 مليون يورو.[2]

خريطةرقم 04: اتجاهات تهريب الأسلحة في العالم

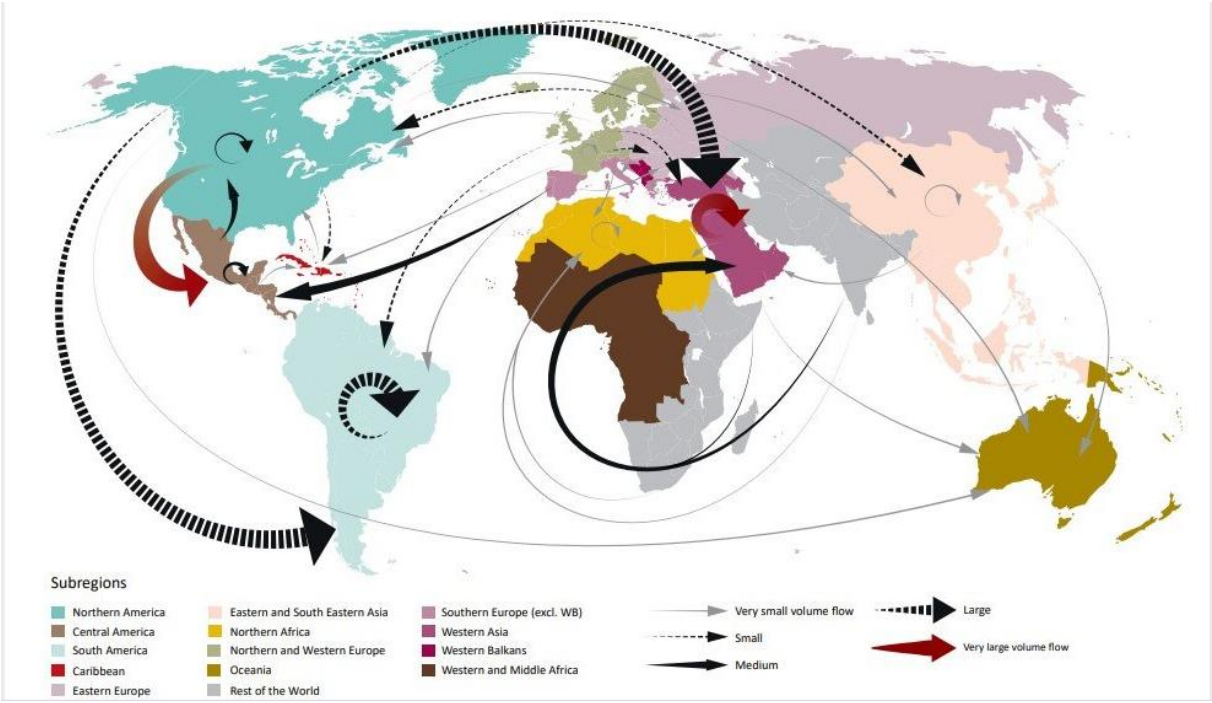

Source :illicittrade organisation

[1] وكالة الأناضول،74 عاما على نكبة الفلسطينيين...احصائيات وحقائق(إطار)، https://shorturl.at/dFVY0 تاريخ الاطلاع:2023/06/03

[2] Illegal Arms Trafficking, Illicit trade, https://illicittrade.org/illegal-arms-trafficking , access date :04/06/2023

وتختلف طرق تهريب هذه الأسلحة من دولة الى أخرى، الّا أن هنالك مجموعة من الطرق المعروفة، تتمثل فيما يلي[1]:

أ. التصنيع غير المشروع: وهي أن تقوم الشركة بتصنيع نسخا غير مشروعة من أسلحتها ثمّ تبيعها لأشخاص أو منظمات غير مسموح لها بالشراء.

ب. السرقة: ويقصد بهذا أن تصنع الشركة الأسلحة بطريقة شرعية لكن يتم سرقتها منها أو يتم نهبها من المخازن العسكرية.

ج. شراءها من حامل سلاح قانوني: وهي أن يبيع شخص مرخّص بشراء الأسلحة لأشخاص غير مؤهلين ، وهذه الطريقة منتشرة بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يتم من خلالها البيع للجماعات المسلّحة المكسيكية .

وفي العموم فان شبكة تهريب السلاح هي شبكة معقّدة جدّا يصعب الكشف عن جميع أطرافها فهي تضم: الشبكات الاجرامية، الشركات، والدّول؛ اذ تلعب الكثير من المؤسسات في الدولة دورا في تسهيل عمليات التهريب،[2] خاصة عبر سن قوانين متساهلة مع هذه التجارة.

ويتمثل أبرز مثال لتجارة السلاح غير الشرعية بين منطقتين في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية اذ تعتبر هذه المشكلة من الأسباب الرئيسية المؤدّية لانتشار العنف المسلّح في المنطقة، وفي إحصائية قدّمها "مكتب قسم العدالة للكحول، التبغ والأسلحة" بطلب من حكومة السلفادور، غواتيمالا وهندوراس، بلغ عدد الأسلحة المسترجعة من التجار غير الشرعيين 27.000 قطعة بين 2015 و2019 وهي جزء فقط من الكمّية المُتاجر بها، وتبلغ نسبة الأسلحة الأمريكية الصنع بينها 40 بالمئة، أكدت الحكومة الأمريكية أن هذه الأسلحة بيعت بطريقة شرعية للدول السالف ذكرها ثمّ تعرّضت للتحويل من داخل تلك الدول.[3]

لكن ما ينبغي ذكره أن أمريكا اللاتينية لا تعتبر سوقا كبيرة للسلاح سواء من حيث الاستيراد أو من حيث التصنيع(لا يقوم بتصنيع الأسلحة الخفيفة والصغيرة سوى أربع دول في المنطقة وهي البرازيل،

[1] Illicit trade, ibid

[2] Gary W. POTTER and Maria J. GRAMMER, state crime and Arms trafficking :The US and the merchants of death, Eastern Kentucky university, https://justicestudies.eku.edu/sites/justicestudies.eku.edu/files/armstrafficking.pdf, access date :04/06/2023

[3] US GAO, Firearms trafficking :More information is needed to inform us efforts in central america, https://www.gao.gov/products/gao-22-104680 , access date :04/06/2023

الأرجنتين، الشيلي، والمكسيك)، وتفرض هذه الدول قوانين صارمة على هذه التجارة خاصة من حيث حمل السلاح؛ فهي تطلب الأهلية العقلية والنفسية الكاملة ولا يمكن شراء كمّيات كبيرة وذلك على عكس الولايات المتحدة الأمريكية فمثلا بندقية AR-15 هي سلاح يسهل شراءه في الولايات المتحدة بينما يصعب الحصول عليه في المكسيك لكن هذه الأخيرة تشهد انتشارا واسعا لاستعماله بين كارتيلات المخدرات المحلّية.[1]

وتعتبر أكبر وجهة للتجارة غير المشروعة للأسلحة الأمريكية في دولة المكسيك بنسبة 69 بالمئة مع وجود 6700 تاجر على طول الحدود الأمريكية المكسيكية.[2]

وبالرّغم من ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة الدّول اللاتينية المجاورة على تخطّي هذه المشكلة نجدها غير متعاونة مع الجهود الدولية خاصة مع رفضها المصادقة على اتفاقية تجارة الأسلحة[3]

تهدف هذه الاتفاقية الى تنظيم التجارة الدولية للأسلحة التقليدية ومحاولة منع الحركة غير المشروعة وذلك من خلال وضع معايير دولية تحكم عمليات النقل.[4]

ويرجع هذا الرفض القاطع للولايات المتحدة الأمريكية الى تدخل لوبي السلاح خاصة الرّابطة الوطنية للبنادق(NRA) * فقد صرّح رئيس الرابطة سنة 2012 أن لوبي السلاح معارض بقوّة لهذه الاتفاقية وأن الرّئيس أوباما سيصطدم بمواجهة قوية في حال حاول اقناع مجلس الأمّة للمصادقة عليها.[5]

[1] Carina SOLMIRANO , Behind a Rise in Latin America's Violent Crime, A Deadly Flow of Illegal Guns In : Americas quarterly, https://www.americasquarterly.org/article/behind-a-rise-in-latin-americas-violent-crime-a-deadly-flow-of-illegal-guns/, date of access :04/06/2023

[2] Gary W. POTTER and Maria J. GRAMMER, op.sit

[3] Rachel STOHL and Doug Tuttle, The small arms trade in latin america In : Nacla, https://nacla.org/article/small-arms-trade-latin-america, Date of access : 04/06/2023

[4]Home page, In : Arm trade treaty, https://thearmstradetreaty.org/# , acces date : 04/06/2023

[5] Louis CHARBONNEAU, National Rifle Association vows to fight arms trade treaty at U.N In :Reuters, https://www.reuters.com/article/us-arms-treaty-nra-idUSBRE8BR03420121228 , access date :04/06/2023

*الرابطة الوطنية للبنادق: هي منظمة رائدة في مجال الدفاع على حق امتلاك السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية، تمّ تأسيسها سنة 1871 في نيوروك كهيئة مسؤولة في رياضة رمي الرصاص بالبنادق والمسدسات، وفي القرن الواحد والعشرين أصبحت تدعي بأن لديها 5 ملايين عضو. من: Editors of Encyclopedia britannica,national rifle association of america In :britannica https://www.britannica.com/topic/National-Rifle-Association-of-America , date of access :04/06/2023

نتائج الفصل:

- تضمن التطورات التكنولوجية الكبيرة التي توصلت اليها شركات السلاح الأمريكية هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدّولي.
- يتسبب تأثير الشركات الدفاعية على دوائر صنع القرار الأمريكية في ارتفاع حجم الانفاق العسكري للدولة.
- تأثرت الديمقراطية الأمريكية بتدخّل الشركات الدفاعية في السياسة حيث لم تعد السلطة السياسية تمثل أصوات الأمريكيين بل أصحاب المصالح الخاصة.
- كان لشركات السلاح دورا كبيرا في الحرب على أفغانستان والعراق حيث قامت بصفقات ضخمة مع الحكومة الأمريكية
- ساهمت شركات السلاح في خلق الأزمة الإنسانية في اليمن وذلك إثر قيامها (بموافقة الحكومة الأمريكية) ببيع ما يعادل ملايين الدولارات من الأسلحة للسعودية وحلفاؤها.
- لعبت الصناعة العسكرية الأمريكية دورا كبيرا في تطوير قدرات إسرائيل العسكرية.
- تسبّب عزوف الولايات المتحدة عن التعاون الدولي في مجال الحد من تهريب الأسلحة في انتشار العنف المسلح في أمريكا اللاتينية.

الخاتمة

من خلال ما سبق واجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن القول بأن شركات السلاح قد ساهمت في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية خدمة لمصالحها الخاصة وذلك عن طريق استغلال عدد من الآليات التي تهدف للتأثير على مسار صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما القرار الخارجي، ويتمثل أهم ما تسعى اليه هذه الشركات في رفع معدل الانفاق العسكري الأمريكي مما يضمن شراء البنتاغون لأغلى وأحدث الأسلحة المخترعة كما تسعى أيضا لتسهيل عمليات البيع للدول الأجنبية.

تتمثل أهم الآليات التي تلجأ اليها شركات السلاح فيما يلي:

- توظيف اللوبيات: تمثل اللوبيات أحد أهم مظاهر التعددية في الديمقراطية الأمريكية وتعتمد عليها مختلف الشركات للمشاركة في صنع القرار لاسيما شركات السلاح والتي تدفع أموالا سنوية ضخمة في النشاط اللوبي
- تمويل مراكز البحث: بالرغم من هذه الأخيرة هي مؤسسات غير ربحية نظريا الا أنها تحافظ على استمراريتها عبر استقبال تبرعات القطاع الخاص مما يجعلها تبرر أجندة هذه الشركات ويمكن ملاحظة هذا في الاتجاه البحثي الذي تبنته مختلف مراكز البحث منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 اذ زاد معدل تركيزها على مسائل الأمن القومي، الإرهاب، السلاح النووي. الخ وذلك في ظل التبرعات الكبيرة التي باتت شركات السلاح تقدمها لهذه المراكز.
- الباب الدوار: حيث تستقطب شركات السلاح الموظفين الحكوميين المتقاعدين أو الذين انتهت عهدتهم للعمل لحسابها أو لتأسيس لوبيات تدعم عسكرة السياسة الخارجية مما يساهم في تشكيل شبكة علاقات تخدم مصالح هذه الشركات كما أن المعلومات والخبرة الكبيرة التي بحوزة هؤلاء الموظفين تجعل منهم أكثر براعة في تحقيق مصالح شركات السلاح.
- تمويل الحملات الانتخابية: خاصة عبر لجان العمل السياسي وهي آلية تلجأ اليها الشركات لكون القانون الأمريكي يمنع تمويلها المباشر للانتخابات وقد أشارت الاحصائيات أن صناع الأسلحة أكثر دعما لأعضاء الحزب الجمهوري لكونهم أشدّ حرصا على هيمنة العامل العسكري على السياسة الخارجية الأمريكية.

نتج عن هذا الدور السياسي للشركات الدفاعية في طغيان المال على السياسة في الولايات المتحدة وهو ما أصبح يهدد الديمقراطية الأمريكية حيث باتت أولويات المواطن الأمريكي تُهمل لصالح هذه الشركات.

والى جانب هذا تسبّبت عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في حدوث اضطرابات وحروب دولية خاصة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية؛ فقد ساهمت الصفقات الكبيرة مع المملكة العربية السعودية مثلا في ازمة إنسانية حادة في اليمن إثر تدخل التحالف الاماراتي السعودي ضد الحوثيين في الشمال، كما تسبّبت الحرب في العراق وأفغانستان الى تعقّد الوضع وظهور جماعات مسلحة جديدة على رأسها تنظيم الدولة الإسلامية للعراق والشام.

أمّا أمريكا اللاتينية فأصبحت تعاني من تهريب السلاح الأمريكي الى دولها خاصة المكسيك والتي تشهد انتشار العنف المسلح على أراضيها، ويعود هذا الى قوانين حمل السلاح المتساهلة في الولايات المتحدة ورفض واشنطن للتعاون الدولي في مجال التجارة غير الشرعية لهذا المنتج وذلك راجع للضغط اللوبي الذي تتعرض اليه

يُذكر أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها تعمل على تطوير القدرات العسكرية لتل أبيب خاصة في مجال الصواريخ وذلك عبر تقديم مساعدات سنوية تبلغ ملايين الدولارات بصفتها الحليف الاستراتيجي لواشنطن في الشرق الأوسط.

وفي النهاية نقول بأن شركات السلاح هي نموذجا مهما من نماذج نخبة الأعمال الأمريكية والتي يتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق المزيد من الأرباح المادية عن طريق المشاركة السياسية لصنع أهم قرارات الدولة وهو ما يجعل البحثين أمام ضرورة مراجعة العديد من المفاهيم كالمصلحة الوطنية، سيادة الدولة، الديمقراطية. الخ وذلك في ظل نظام رأسمالي يتنامى فيه دور الشركات خاصة تلك التي تعنى بالصناعات السيادية و الاستراتيجية.

قائمة المراجع والمصادر

المصادروالمراجع باللغة العربية:

الكتب:

سليم محمد السيد ،تحليل السياسة الخارجية، مصر:مكتبة النهضة المصرية، ،الطبعة الثانية سنة1998

لوفابفر ماكسيم ،السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسن حيدر، عويدات للترجمة و النشر: بيروت،الطبعة الأولى سنة 2006

المجلّات:

1.المشاقبة عاهد مسلم ، اللوبي العربي في أمريكا - أزمة الهوية وغياب التأثير،مجلة دراسات وأبحاث، العدد 27، المجلّد التاسع، جوان 2017

2.رزايقية حنان ، دور مراكز الفكر في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية-الحرب على العراق أنموذجا-، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلّد (4)، العدد الأوّل.

المو قع الالكترونية:

دنيا قليلات خطيب، اللوبي العربي في الولايات المتحدة عوامل النجاح والفشل في:مكتبة أكاديميا العربية، https://academia-arabia.com/ar/reader/2/78214، تاريخ التصفّح:2023/06/06

الرسائل الجامعية:

بوكعباش طارق، الأبعاد الثلاثة في السياسة الخارجية الأمريكية: الثروة، الدين، القوة للفترة ما بين 2000م-2008م ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جماعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،السنة الجامعية2017-2018)

المواقع الالكترونية:

1.جامعة مينسوتا، دستور الولايات المتحدة الأمريكية،المادّة (2)،الفقرة(2)، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html، تاريخ الاطلاع:2023/06/02

2.رابي محمد ،"صناعة سياسة أمريكا الخارجية" في: **صنع السياسة الامريكية و العرب**، محمّد عبد العزيز ربيع (دار اليزوري العلمية للنشر و التوزيع،يوليو 2021)، research gate https://www.researchgate.net/publication/352998180_sn_syast_amryka_alkharjyt

3.سعيد سلسبيل ، جماعات الضغط ودورها في رسم السياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط في: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، shorturl.at/abfQ2 ، تاريخ الاطلاع:2023/05/19

4.مايكل نايتس، التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية (الجزء الأول): وضع الشروط على صفقات الأسلحة لتعزيز النفوذ في: معهد واشنطن للشرق الأدنى، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/altawn-alamny-byn-alwlayat-almthdt-walswdyt-aljz-alawl-wd-alshrwt-ly-sfqat-alaslht تاريخ الاطلاع: 2023/05/30

5. قاموس المعاني الالكتروني، https://shorturl.at/hpIP8تاريخ الاطلاع:2023/06/07

6.منظمة العفو الدولية، حرب اليمن لا نهاية تلوح في الأفق،24 مارس 2020، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/09/yemen-the-forgotten-war/

7.وكالة الأناضول،74 عاما على نكبة الفلسطينيين...احصائيات وحقائق(إطار)، https://shorturl.at/dFVY0تاريخ الاطلاع:2023/06/03

المراجع والمصادر باللغة الأجنبية:

الكتب:

1.BRECHT H.CE Engel and HANIGHEN F.C, Merchants of death, New york, DoDD Mead and company,1934)

2.BROOKS Rosa, How everything became war and the military became everything, Simon & Schuster,25 july 2017

3.BYRNE E Edmund, Encyclopedia of business and professional ethics, , Arms industry, USA :Indiana university 2020,

4.DOMHOFF G.William , Who rules America ? : The Triumph of the corporate Rich,(Mc Graw Hill education,Seven edition,2013)

5.HARTUNG, William D. Profits of War: Corporate Beneficiaries of the Post-9/11 Pentagon Spending Surge, Center for international policy and Watson institute Brown .university 2021

6.HASTEDT Glenn, Encyclopedia of American foreign policy, United stats : Facts on file, Inc,2004

7. KROENIG Matthew , The logic of American Nuclear strategy, USA,Oxford university press ,2018

8.MILLS C.wright & Wolf Alan, The power elite, USA,Oxford university press, New edition Feb 2000

9.MOLLENKOPF John, Theories of the State and Power Structure, Research, Sage publication,April 1975

10.DE MONTBRIAL Thierry and GOMART Thomas , What is a think tank ? a French perspective, (French institute of international relations, November 2019

المقالات:

1.Beth W. Ghiloni& William DOMHOFF,Power structure research in America and the promise of democracy, Revue française des études américaines, N 21/22, 1984

2.DRENZER Daniel W ,American Think Tanks in the twenty-first century, ,(2015),International journal :Canada's journal of global policy analysis

3.DUNCAN Thomas k and Christopher J. COYNE, The overlooked costs of permanent war Economy : A market process Approach, The review of austiran economics, 2012

4. HAUCK Juliana Cristina Rosa, What are 'Think Tanks'? Revisiting the Dilemma of the Definition, **B**razilian political science review,(11)(2), 2017,

Herman Charles F,Policy classification : a key to the comparative study of foreign policy

5.KRISHTANOVSKAYA Olga & Steven WHITE, the rise of the russian business elite, Communist and post communist studies (38), august 2005,

6.NEUMAN G.Stephanie, "Power, Influence and hierarchy", Defense and peace ,economics, Vol. 21(1), (February2010)

7.SHARPE M.E , Who rules America ? by G.William Domhoff,Science and sociology,Vol 32,No.3,(Guilford Press ,summer 1968)

8.THRALL Trevor, Jorden KOHEN, Caroline Dorminey,Power, profit or prudence ? U.S arms sales since 9/11, Strategic studies quarterly-perspective,Summer 2010

9.USEEM Michael, The organisation of the American business elite and participation of corporation directors in the governance of American institutions, American Sociological Review, vol 44, August 1979

المو قع الالكترونية:

1.ABRAMSON Jeff, "Trump Touts Saudi Arms Sales:Arms control association", https://www.armscontrol.org/act/2018-04/news/trump-touts-saudi-arms-sales , Access date :01/06/2023

2.ACHESON Ray, "Militarism And Afghanistan: Costs And Profits In : Women's internationl league for peace and freedom", https://shorturl.at/eqBQ1 , access date:01/06/2023

3.AMIR R Amir & Weiss Stanley I, Rayhton Company In : Britanneca, https://www.britannia.com/topic/Raytheon-Company , access date : 20/05/2023

4.- ; Boing Company In : Britannica, https://www.britannica.com/topic/Boeing-Company, access date :15/05/2023

5.AUBLE Dan"Capitalizing on Conflict: How U.S. Arm Sales Fuel the Humanitarian Crisis in Yemen," OpenSecrets. https://shorturl.at/quPUW

6.- ;Capitalizing on Conflict: How defense contractors and foreign nations lobby for arms sales, Opensecrets, https://www.opensecrets.org/news/reports/capitalizing-on-conflict/defense-contractors , access date :28/05/2023

7.Balthazar Louis, La politique étrangère des états-"Le cadre culturelle le style national" unis, Charles-Philippe David ,Presses de science Po,2015,Cairn info, https://www-cairn-info.sndl1.arn.dz/politique-etrangere-des-etats-unis--9782724616507-page-107.htm

8.BOLAND Barbara, "Top 50 U. S think tanks recieve ober 1B from government defense contractors": the American conservative, , https://www.theamericanconservative.com/swamp-report-top-50-u-s-think-tanks-receive-over-1b-from-gov-defense-contractors/ , access date :29/05/2023

9.CHARBONNEAU Louis, National Rifle Association vows to fight arms trade treaty at U.N In : Reuters, https://www.reuters.com/article/us-arms-treaty-nra-idUSBRE8BR03420121228 access date :04/06/2023

10.DOMHOFF William, The Class-Domination Theory of Power ? In :Who rules America ?, https://whorulesamerica.ucsc.edu/power/class_domination.html , 27/05/2023

11.HOLMAN Craig and ESSER Caralyn , "Slowing the Federal Revolving Door Reforms to Stop Lobbying Activity by Former Public Officials and States that Lead the Way " :

12.Publiccitizen, https://www.citizen.org/article/slowing-the-federal-revolving-door/ , date of access :30/05/2023

13.KENNEDY Liz, Corporate Capture Threatens Democratic Government, CAP https://www.americanprogress.org/article/corporate-capture-threatens-democratic-government/ , 01/06/2023

14. SHARP Jeremy, U.S. Foreign Aid to Israel, Congerssional research service, https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL33222.pdf , access date :01/06/2023

15.Malik, Jaweria. “The Principles of American Foreign Policy.” Www.Academia.Edu, https://www.academia.edu/9270364/The_Principles_of_American_Foreign_Policy . acces date :4/4/2023

16.PAULHUS Derek , Waste, Greed, and Fraud: The Business that Makes the World’s Greatest Army, Harvard Kennedy school institue of politics, https://iop.harvard.edu/get-involved/harvard-political-review/waste-greed-and-fraud-business-makes-world%E2%80%99s-greatest-army , access date:21/05/2023

17.POTTER Gary W. and GRAMMER Maria J., state crime and Arms trafficking :The US and the merchants of death, Eastern Kentucky university https://justicestudies.eku.edu/sites/justicestudies.eku.edu/files/armstrafficking.pdf , access date :04/06/2023

18.Rachel STOHL and Doug Tuttle. NACLA ,"The Small Arms Trade in Latin America," https://nacla.org/article/small-arms-trade-latin-america . Date of access : 04/06/2023

19.REEDER Joe and HICKEY Dave, Defense Industry Political Activities: Do's and Don'ts, National Defense Magazine, https://www.nationaldefensemagazine.org/articles/2006/2/1/2006february-defense-industry-political-activities-dos-and-donts , access date :27/05/2023

20.RICH Michael D , How think tanks interract with the military In : Rand corporation, Originally published in U.S foreign policy agenda,V7,N.03,(November 2002),pp22-25, https://www.rand.org/pubs/reprints/RP1050.html

21.S,Steve, L'opinion publique américaine sur la guerre du Vietnam, In : la revue d'histoire militaire, https://shorturl.at/hjxzU , access date :05/06/2023

22.SOLMIRANO Carina, "Behind a Rise in Latin America's Violent Crime, A Deadly Flow of Illegal Guns," AmericasQuarterly,https://www.americasquarterly.org/article/behind-a-rise-in-latin-americas-violent-crime-a-deadly-flow-of-illegal-guns/

23.Third Way,"Country Brief: Saudi Arabia and Its Role in Yemen on JSTOR,". http://www.jstor.com/stable/resrep20139, access date :03/06/2023

23.William G DOMHOFF, Mills's The Power Elite, 50 Years Later In :Who rules America ?,

24.AN internet guide to power structure research, university of Oregon, access date :06/05/2023, https://veu.app/zuN

25.Seeing the Big Picture: One Hundred Years of U.S. Foreign Policy Archives.gov, 1920 – 2019, https://www.archives.gov/files/legislative/resources/education/foreign-policy-1920-2020/timeline-small.pdf

University of California press, "Defining China's "New Business Elite https://shorturl.at/bhJK4 access date :06/06/2023,

Definition of think tank In :Oxford learner's dictionaries, https://shorturl.at/mpxM3, access date :06/06/2023

26.Lockheed Martin corporation, In :Encyclopedia.com, https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/economics-business-and-labor/businesses-and-occupations/lockheed-martin-corp access date :15/05/2023

27.The Editors of Encyclopaedia Britannica. "National Rifle Association of America (NRA),Encyclopedia Britannica, https://www.britannica.com/topic/National-Rifle-Association-of-America . Access date : 04/04/2023

28.Operation Iraki freedom President Bush Addresses the Nation," March 19, 2003. " https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/infocus/iraq/news/20030319-17.html

29."Political Disclosures, Lokheed Martin" https://www.lockheedmartin.com/en-us/who-we-are/leadership-governance/board-of-directors/political-disclosures.html , access date :27/05/2023

30.AP Norc Organisation, "2020: The Public's Priorities and Expectations", https://apnorc.org/projects/2020-the-publics-priorities-and-expectations/ access date :31/05/2023

31.Authanticated u.s government information GPO, Department of Defense , https://www.govinfo.gov/content/pkg/GOVMAN-2004-06-01/pdf/GOVMAN-2004-06-01-Pg152.pdf access date :16/05/2023

32.Central intelligence agency, About CIA, https://www.cia.gov/about/ , access date :15/05/2023

33.Congressional budjet office, "The Federal Budget in Fiscal Year :2020 : An infographic", access date :01/03/2023, https://www.cbo.gov/publication/57170

34.Defense acquisitions :"How DoD aquires weapon systems and recent efforts to reform the process In : everyCRSReport.com", https://www.everycrsreport.com/reports/RL34026.html , access date :20/05/2023

35.General Dynamics Corporation - Company Profile, Information, Business Description, History, Background Information on General Dynamics Corporation In : Reference for Business, https://www.referenceforbusiness.com/history2/48/General-Dynamics-Corporation.html , access date:23.05.2023

36.Secretery of Defense, Secretary of Defense Engagement at RAND Corporation (Complete Transcript), https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/2351152/secretary-of-defense-engagement-at-rand-corporation-complete-transcript/ , access date :30/05/2023

37.The Federal Budget in Fiscal Year 2020: An Infographic, Congressional Budget office, https://www.cbo.gov/publication/57170

38.Illicit Trade. "Illegal Arms Trafficking — Illicit Trade,", https://illicittrade.org/illegal-arms-trafficking , access date :04/06/2023

39.National archives, "Milestone documents, President Dwight D. Eisenhower's farewell adress (1961)", https://www.archives.gov/milestone-documents/president-dwight-d-eisenhowers-farewell-address

40.Northrop Grumman Corporation - Company Profile, Information, Business Description, History, Background Information on Northrop Grumman Corporation In : Reference for business, https://www.referenceforbusiness.com/history2/67/Northrop-Grumman-Corporation.html , access date : 19/05/2023

41.The Boeing company, Company profile, Information, Business description, History, Background information on the Boeing company In :Reference for business,

,https://www.referenceforbusiness.com/history2/25/The-Boeing-Company.html , access date :18.05.2023

42.Theories of power and society In : M libraries, https://open.lib.umn.edu/sociology/chapter/14-3-theories-of-power-and-society/ , access date :26/05/2023

43.Theory of the power elite In : Triumph IAS, Access date :06/05/2023 , /https://triumphias.com/blog/theory-of-power-elite

44.U.S .department of defense, About, https://www.defense.gov/About/ , access date :16/05/2023

45.u.s foreign policy powers: congress and the presedent ,Counsil on foreign relations, https://www.cfr.org/backgrounder/us-foreign-policy-powers-congress-and-president , access date :09/04/2023

46.U.S. GAO. "Firearms Trafficking: More Information Is Needed to Inform U.S. Efforts in Central America,", https://www.gao.gov/products/gao-22-104680,04/06/2023

47.United States department of defense, Defense security cooperation agency, "Foreign military sales :Frequently asked questions", https://www.dsca.mil/foreign-military-sales-faq , access date :21/05/2023

48.United states of America, The white house, National security counsil, https://www.whitehouse.gov/nsc/ ,access date :15 /05/2023

49.United states, "Federal government commission,Federal government contractors", access date:27.05.2023, https://www.fec.gov/help-candidates-and-committees/federal-/government-contractors

50.University of delaware,the power elite,Access date :27/04/2023, https://www1.udel.edu/htr/American/Texts/power.html

51.US department of Defense, Secretary of Defense Engagement at RAND ,Corporation (Complete Transcript),16 September 2020,

52.Usa government, u.s department of state, https://www.usa.gov/federal-agencies/u-s-department-of-state , access date :05/04/2023

53.World integrated trade solution, Trade summary for united states, access date :01/06/2023

https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/USA/Year/2004/Summarytext

الفهارس

المقدّمة:.....1

الفصل الأول: حول متغيّرات الدراسة: السياسة الخارجيةونخبة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية:.....21

المبحث الأول:مدخل الى السياسية الخارجية الأمريكية:.....13

المطلب01: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية:.....13

المطلب 02: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية: 14

المطلب03: صناعة القرار الخارجي الأمريكي:.....17

المطلب04: مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة 2001-2020:.....21

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لنخبة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية: 23

المطلب الأول: اقتراب بنية القوة:.....23

المطلب الثاني: نخبة القوّة :«The power Elite».....24

المطلب الثالث: نظرية الهيمنة الطبقية«The class domination theory» : 27

نتائج الفصل:.....33

الفصل الثاني: شركات صناعة الأسلحة ودورها في رسم السياسة الخارجية الأمريكية 37

المبحث الأوّل: شركات السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية: 35

المطلب الأوّل: التطور التاريخي لصناعة الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية:.....35

المطلب الثاني: شركات السلاح الأكثر تأثيرا في الولايات المتحدة: 38

المطلب الثالث: طرق بيع شركات السلاح الأمريكية لمنتجاتها:.....41

المبحث الثاني: مداخل تأثير شركات السلاح على السياسة الخارجية الأمريكية:.....44

المطلب الأوّل: لوبيات السلاح: 44

المطلب الثاني: مراكز البحث : (Think Tanks) 47

المطلب الثالث: تمويل الحملات الانتخابية:.....49

المطلب الر ّبع: الانتقال في المناصب:.....52

نتائج الفصل:.....55

الفصل الثالث: تداعيات الدور السياسي لشركات السلاح في السياسة الخارجية الأمريكية:.....60

المبحث الأول: الانعكاسات على الولايات المتحدة الأمريكية:.....57

المطلب01: دور شركات السلاح في ضمان التفوّق العسكري الأمريكي:.....57

المطلب02: الانفاق العسكري وحالة الحرب الدائمة:.....61

المطلب الثالث: تأثيرها على الديمقراطية الأمريكية:.....64

المبحث الثاني: الانعكاسات على السلم والأمن الدولي:.....66

المطلب الأوّل: شركات السلاح والحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان والعراق:.....66

المطلب الثاني: الصفقة السعودية الأمريكية والحرب على اليمن:.....76

المطلب الثالث: إسر ئيل والمساعدات العسكرية الأمريكية:.....72

المطلب الرّ بع: الأسلحة الأمريكية والتجارة غير الشرعية مع أمريكا اللاتينية:.....75

نتائج الفصل:.....78

الخاتمة:.....84

قائمة المراجع والمصادر.....85

فهرس الأشكال:

الشكل رقم:01	تبرّعات قطاع الدفاع لأعضاء لجان الكونغرس في الفترة 2001-2020	ص54
الشكل رقم:02	أراء الديمقراطيين بخصوص حجم الانفاق العسكري	ص55
الشكل رقم:03	أراء الجمهوريين بخصوص حجم الانفاق العسكري	ص55
الشكل رقم:04	حجم الانفاق العسكري الأمريكي من 2001 الى 2020 بدلالة الناتج المحلي الاجمالي	ص67
الشكل رقم:05	الانفاق العسكري الأمريكي من 2001 الى 2020 بدلالة الدولار	ص67
الشكل رقم:06	ميزانية 2020 للولايات المتحدة الأمريكية	ص71
الشكل رقم:07	حجم المساعدات التي طلبتها تل أبيب من واشنطن الى جانب المساعدات التي وافق عليها الكونغرس	ص80

قائمة الجداول:

الجدول رقم:01	حجم مبيعات الشركات الخمس مقابل حجم انفاقهم على اللوبيات لسنة 2019	ص48
الجدول رقم:02	أقوى عشر مراكز بحث أمريكية من حيث المبالغ المستلمة من الحكومة وشركات الدفاع	ص51
الجدول رقم:03	أعداد موظفي الدولة الأمريكية الذين انتقلوا من وظائفهن السابقى للعمل في اللوبيات	ص56
الجدول رقم:04	قائمة الدول الأكثر تصديرا للأسلحة ونسب استيرادها	ص63
الجدول رقم:05	قائمة الدول المستفادة من برامج التمويل الأمريكية لسنة 2019 بالدولار الأمريكي	ص80

قائمة الخر ئط:

خريطة رقم01:	المناطق التي سيطر عليها الطالبان والمناطق المسترجعة لسنة 2020	ص73
خريطة رقم 02:	المناطق التي سيطر عليها كل من تنظيم داعش والحركات الكردية وكذا الحكومة العراقية لسنة 2016	ص74
خريطة رقم03:	خريطة توضح المدن الشمالية للجهورية اليمنية وكذا حدودها مع الدول الأخرى	ص76
خريطة رقم 04:	اتجاهات تهريب الأسلحة في العالم	ص81